جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر

دراسة اقتصادية قياسية في الفترة الممتدة من 1987 إلى 2016

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبين:

- تيتان علي
- بوعمرة موسى

تحت إشراف:

د/ جغلاف علي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	ملاحظة
رتيعة محمد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
جغلاف علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	مقررا
معوشي عماد	أستاذ محاضر "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2018

بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة شكر

اللهم لك الحمد والشكر لك

الفضل في النعمة علمتنا ما لم نكن نعلم

فضلك علينا أعظم أحق في هذا المقام بالشكر من الله والوالدين مصداقا لقوله:

((...أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير)) **سورة لقمان الآية 14.**

ملئ الفـؤاد أقـول حمـدا خالـقي ** حمـدا يتـرجم ما يجيش بخافـقي
ولولاه ما خططت بيميني صفحة ** وما استوى قلمي وأرسل ناطقي

نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل

ونخص بالشكر الأستاذ المشرف جغلاف علي لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى إرشاداته

وتوجيهاته لنا في كل محطة من محطات البحث

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتنا الكرام

كما لا ننسى أن نشير بالشكر الجزيل إلى المجهودات التي قام بها كل من مد لنا

يد العون سواء من قريب أو من بعيد

علي – موسى

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل رجاءا أن يكون خالصا لوجهه الكريم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى رمز المحبة والحنان وعطر الأمن والأمان إلى نور قلبي وشمعة تضيء دربي، إلى أغلى ما عندي في الوجود "أمي الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي غمرني بحبه وعلمني معنى الحياة وغرس في نفسي الخلق والنبل وحب العمل، إلى مثلي الأعلى أبي "بوبكر" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي سلامي وزوجته، أسامة، رمضان، محمد إلى أخواتي حفظهم الله.

إلى أصدقاء الشقاوة والصبا سليم، عبد القادر، وليد، حمزة، خليل، مبارك، محمد إلى زملائي في مدينة في مدينة شنيقل، إلى كل من درسوا معي أو عرفتهم.

إلى زميلي في المذكرة موسى بوعمرة، إلى كل زملائي في الدراسة تخصص اقتصاد كمي

إلى كل الأساتذة الكرام لهم فائق التقدير والاحترام، إلى الأستاذ المشرف جغلاف علي حفظه الله ورعاه.

إلى كل من يعرف أو يحمل لقب تيتان

إلى من نسيه قلمنا وحفظناه في قلوبنا

إلى كل من علمني حرفا ولقنني درسا

لكم كل التقدير والاحترام

علي

الإهداء

يقول تعالى في محكم تنزيله: ((وإذ تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد)) **سورة إبراهيم الآية 07، وقال تعالى:** ((...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)) **سورة النمل الآية 19.**

أهدي ثمرة جهدنا هذا إلى الين قال فيهم الرحمن ((وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا)) **سورة الإسراء الآية 24، إلى التي تعجز الكلمات بالوفاء بفضلها والإشادة بحقها، إلى التي علمتني أن الحياة كفاح وأن ثمارها بعد ذلك النجاح، إلى أمي العزيزة الغالية حفظك الله وبارك فيك.**

إلى أعز ما أملك في الوجود، إلى من منحني الثقة والأمان، إلى من علمني أصول الحياة ورمز الشجاعة والأخلاق أبي العزيز مصطفى حفظه الله وبارك فيه

إلى من أتمنى لهم كل الخير أخواتي، إلى أخي العزيز والوحيد عيسى

إلى جدتي أطال الله في عمرها، إلى كافة أفراد عائلتي، خاصة عمي أحمد وعبد الكريم

إلى أبناء عمي مراد، سليم وعبد الرحمان، إلى ابن عمتي عبد الرحمان

إلى من تقاسمت معه حلو الحياة ومرها، إلى الأخ الذي لم تلده أمي"يوسف قدور"، إلى صديقي محمد زناتي وإلى ابنه رابح

إلى صديقي ورفيقي في هذا العمل تيتان علي

كما أهدي هذا العمل إلى كل من رافقني في حياتي الجامعية، حمزة دومي شريشمي سيد علي

وإلى كافة أصدقائي الذين رافقوني طيلة حياتي خاصة في الثانوية،

وإلى كل من يعرفني ووقف بجنبي في السراء والضراء

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

موسى

ملخص الدراسة

من خلال هذا البحث، يمكن التعرف على ماهية محددات الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة المدروسة والتي تمتد من سنة 1987 إلى غاية 2016، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على معطيات إحصائية من بنك الجزائر، البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

وقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن المتغيرات المتحكمة في الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة المدروسة تتمثل أساسا في إجمالي الناتج المحلي (*PIB*)، الإنفاق الحكومي (*G*) ومعدل الفائدة الاسمي (*RN*) على غرار بعض المتغيرات الأخرى ذات التأثير الضعيف.

الكلمات المفتاحية

النقود، الطلب على النقود، السياسة النقدية، المعروض النقدي*M2*.

StudySummary

Through this research, it is possible toidentify thedeterminats of the demand for money in Algeria during the period from 1987 at 2016.To achieve the objectives to study, it was based on statistical data from the Bank of Algeria, the World Bank and the National Bureau of Statistics.

The found through this study that the variables controlling the demand for money in Algeria during the period studied are mainly the sum of the GDP(Gross Domestic Product)(PIB), The government expenditure (G) And the minimal interest rate (RN), along the lines of some other low-impact variables.

Key words

Money, Money demand, Monetary policy, Money shown M2.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للطلب على النقود	03
المطلب الأول: ماهية النقود	03
المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها	06
المطلب الثالث: مفاهيم أولية حول الطلب على النقود	10
المبحث الثاني: السياسة النقدية	12
المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة النقدية	12
المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة النقدية	13
المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية	16
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لدالة الطلب على النقود	18
المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية (التقليدية)	18
المطلب الثاني: النظرية الكينزية للطلب على النقود	23
المطلب الثالث: النظرية الكمية الحديثة لفريدمان	25
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر	
تمهيد	30
المبحث الأول: ملامح الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية	31

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات	31
المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية الجزائرية بعد الإصلاحات	35
المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاحات على التوازنات النقدية في الجزائر	40
المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائـر	45
المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر	45
المطلب الثاني: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر	48
المطلب الثالث: المؤشرات النقديــة فـي الجزائـر	53
المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية في الجزائـــر	56
المطلب الأول: قانون النقد والقرض	56
المطلب الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر	57
المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: نمذجة قياسية لمحددات دالة الطلب على النقـود في الجزائر	
تمهيد	62
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية	63
المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي	63
المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية القياسية	65
المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية	75
المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة	75
المطلب الثاني: تطبيق النمذجة القياسية	81
خلاصة الفصل	94
خاتمة	96
قائمة المراجع	101
الملاحق	107

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1994)	45
2-2	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1995-2000)	46
3-2	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2008)	47
4-2	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2009-2016)	48
5-2	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)	49
6-2	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	50
7-2	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2008)	51
8-2	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)	52
1-3	نتائج تقدير النموذج الأول	82
2-3	نتائج تقدير النموذج الثاني	83
3-3	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (1)	84
4-3	نتائج النموذج الثالث والرابع	85
5-3	نتائج تقدير النموذج الرابع	86
6-3	معنوية المتغيرات التفسيرية والثابت	87
7-3	نتائج اختبار *LM-Test*	88
8-3	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (2)	88
9-3	اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي	90
10-3	دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* لمربع البواقي	91
11-3	اختبار استقرار النموذج	92

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)	41
2-2	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2016)	42
3-2	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990 – 2016)	43
4-2	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)	44
5-2	تطور نسبة السيولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	53
6-2	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	54
1-3	مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي	65
2-3	مناطق القبول والرفض لاختبار DW	71
3-3	تمثيل بياني للكتلة النقدية خلال الفترة (1987- 2016)	77
4-3	تمثيل بياني لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1987- 2016)	78
5-3	تمثيل بياني للإنفاق الحكومي خلال الفترة (1987- 2016)	78
6-3	تمثيل بياني لمعدل سعر الصرف خلال الفترة (1987- 2016)	79
7-3	تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة (1987- 2016)	80
8-3	تمثيل بياني لمعدل الفائدة الاسمي خلال الفترة (1987- 2016)	81
9-3	سحابة النقط الكتلة النقدية $M2_t$ كمتغير تابع	82
10-3	المدرج التكراري *(Histogramme)* لإعتدالية البواقي	89
11-3	تطور الكتلة النقدية *M2*	91

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المعطيات المستخدمة في التقدير	107
02	معطيات بعض المؤشرات الاقتصادية	108
03	نتائج تقدير النموذج الأول	109
04	نتائج تقدير النموذج الثاني	109
05	نتائج تقدير النموذج الثالث	110
06	نتائج تقدير النموذج الرابع	110
07	نتائج اختبار *LM-Test* من الدرجة 01	111
08	نتائج اختبار *LM-Test* من الدرجة 02	112
09	نتائج اختبار *LM-Test* من الدرجة 03	113
10	اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي من الدرجة 01	114
11	اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي من الدرجة 02	115
12	اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي من الدرجة 03	116

مقدمة

تعتبر النقود والسياسة النقدية من أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في التوازن الخارجي التشغيل، النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، فالحياة الاقتصادية تتأثر بالكثير من العوامل من بينها النقود، فالأحداث الاقتصادية تؤكد أن النقد عنصر حيوي في الاقتصاد الوطني والعالمي، ففي الثلاثينات من القرن الماضي سادت فترة الكساد والانكماش الاقتصادي وصاحبها حالة انخفاض في الناتج الوطني، وكذا تدني فرص العمل وكذلك انكماش في الطلب على النقود، لهذا أصبحت النقود والطلب عليها تمثل أساس الحياة الاقتصادية في أي اقتصاد في العالم والتحكم فيها يعني التحكم في دقة توجيه الاقتصاد.

يعد الطلب على النقود إحدى العناصر الأساسية للنظريات النقدية التي ظهرت في اجتهادات الاقتصاديين إذ تكمن أهميتها في التأثير المباشر على فعالية السياسة النقدية، فاستقرار الطلب على النقود وإمكانية توقع التغيرات التي تطرأ عليه نتيجة العوامل المؤثرة فيه أمر حاسم بالنسبة لفاعلية السياسة النقدية، ومن أجل صياغة سياسة نقدية سليمة وناجحة يتطلب تماسكا بين هذه السياسة ونموذج الطلب على النقود، لهذا اهتم الاقتصاديون بصياغة شكل الدالة والمتغيرات التي تفسرها.

والجزائر بدورها وكغيرها من البلدان تسعى إلى التنسيق بين سياستها النقدية وكذا المالية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، حيث تم إدخال السياسة النقدية ضمن منطق الإصلاحات، ومن هنا يكمن الهدف من هذه الدراسة في البحث عن محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر ومدى فعالية السياسة النقدية.

تحتل الدراسات التطبيقية التي تهتم بتقدير نموذج الطلب على النقود مكانة هامة في التحليل النقدي وباعتبار هذا الأخير من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نالت قسط كبير من التحليل الاقتصادي الكلي، فقد حاول العديد من الباحثين في علم الاقتصاد باختلاف توجهاتهم وآرائهم أن يبحثوا في العوامل التي تدفع بالأفراد إلى الاحتفاظ بذلك الرصيد النقدي في شكل سيولة، ومحاولة إيجاد دالة الطلب على النقود نظرا لارتباطها الوثيق بجملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وسعر الفائدة الإنفاق الحكومي...إلخ.

إشكالية الدراسة

وعلى ضوء هذا الأخير تظهر ملامح **الإشكالية الرئيسية** والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ماهي محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى **التساؤلات الفرعية** الآتية:

1. ما هو دور النقود في الحياة الاقتصادية؟
2. ما هي أهم النظريات الاقتصادية التي تحدثت عن الطلب على النقود؟
3. ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟
4. فيما تكمن محددات الطلب على النقود في الجزائر؟

فرضيات البحث

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة يرتأى وضع الفرضيات التالية:

1. تعتبر النقود عنصرا هاما في النشاط الاقتصادي بواسطتها يمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية؛
2. من أهم النظريات التي تحدثت عن الطلب على النقود هي النظرية (الكلاسيكية، الكينزية والنظرية الحديثة لفريدمان)؛
3. تقوم السياسة النقدية بتنظيم الكتلة النقدية وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات النقدية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛
4. توجد عدة متغيرات تسمح بتحديد دالة الطلب على النقود في الجزائر وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم و معدل الفائدة الاسمي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير دالة الطلب على النقود التي تتماشى مع خصائص الاقتصاد الجزائري، وذلك انطلاقا من متغيرات التحليل النقدي في النظرية الاقتصادية، ومعرفة درجة تأثير بعض المتغيرات في دالة الطلب على النقود في الجزائر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة أهم المتغيرات المحددة لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة المدروسة ومحاولة إيجاد نموذج للطلب على النقود يساعد على رسم سياسات نقدية مستقبلية وفعالة لمواجهة الاختلال في التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- تعتبر الدراسات النقدية أحد العناصر الرئيسية لدراسة المشاكل الاقتصادية؛
- الرغبة في فهم واكتشاف أهمية الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر؛
- معرفة المحددات الأساسية التي تعتمد عليها دالة الطلب على النقود في الجزائر؛
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا لما له من أهمية خاصة في وقتنا الحالي في ظل الأزمة المالية التي يعرفها العالم؛
- تنمية المعلومات الشخصية فيما يخص موضوع النقود والسياسة النقدية.

الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على العديد من الكتب والمجلات، المقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تلم بالموضوع من مختلف الجوانب ومنها ما يلي:

- دراسة للطالب بزاوية محمد، تحت عنوان **الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية**، وهي أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2009-2010، حيث ركزت هذه الدراسة على:
  - الاعتماد على التحليل القياسي من خلال تقنية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ؛
  - إبراز العوامل المؤثرة في الطلب على النقود.

وأهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الأطروحة كنتائج ما يلي:

- يتأثر حجم الطلب على النقود بدرجة كبيرة بعائدات المحروقات وبالتالي يجب أن يكون هناك تعاون بين السياستين المالية والنقدية من أجل مراقبة السيولة؛
- الطلب على النقود في الجزائر عبارة عن سلعة فاخرة؛
- استهداف الأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق يعتبر وسيط جيد للسياسة النقدية في الجزائر.

- دراسة للطالب عبدلي إدريس، تحت عنوان **محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007، وركزت الدراسة على:
  - الاعتماد على نماذج أشعة الانحدار الذاتي في عملية تقدير نموذج الطلب على النقد في الجزائر؛
  - التركيز على تطوير قدرات الطلب في المجال النقدي.

وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- تعتبر نماذج الانحدار الذاتي من بين الطرق التي تسمح بالتنبؤ بأنظمة الظواهر الاقتصادية المتداخلة فيما بينها، كما تسمح تحليل مختلف السياسات الاقتصادية؛
- لا توجد علاقة سببية بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية والدخل الحقيقي وكذا أسعار الفائدة الحقيقية؛
- لا يوجد توازن بين الطلب على النقد وعرضه في أرض الواقع.

- دراسة للطالب ستي حميد، تحت عنوان **دالة الطلب على النقود في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة 2003، ركزت هذه الدراسة على:
  - الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر؛
  - معرفة أثر كل متغيرة مفسرة على المتغيرة موضوع البحث (حجم الأرصدة النقدية).

وأهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة كنتائج ما يلي:

- تحدد النقود المطلوبة في الاقتصاد الجزائري بالمجمع *M1*، والذي يتضمن كل من السيولة والودائع تحت الطلب؛
- الطلب على النقود في الجزائر هو طلب على النقود بغرض إنجاز المعاملات؛
- وجود علاقة دالية بين كل من الطلب على النقود كمتغيرة داخلية والناتج الداخلي الخام ومعدل الفائدة باعتبارهما متغيرين خارجيين.

المنهج والأدوات المستخدمة

محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في شقه النظري القائم على وصف وتحليل الطلب على النقود وكذلك تحليل واقع هذا الأخير في الجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأدواته المختلفة من خلال تناول الإحصائيات والمعادلات والنماذج الرياضية المفسرة لطبيعة العلاقة موضوع البحث، مستخدما:

- التقارير المنشورة من قبل مختلف الهيئات الوطنية والدولية (بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات ONS وكذلك البنك الدولي)؛
- برنامج *Excel* والبرنامج الاقتصادي *Eiews 07* للحصول على النمذجة القياسية.

حدود الدراسة

محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر "دراسة اقتصادية قياسية في الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى غاية سنة 2016"، في الحدود التالية:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة على معطيات الاقتصاد الجزائري بصفة عامة؛
- الحدود الزمنية: يتوافق سياق تحليل في هذه الدراسة من حيث البعد الزمني مع مسيرة الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1987-2016.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث نقص المعلومات الخاصة بموضوع البحث والظروف الخاصة فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حاجزا أمامنا كضيق الوقت الممنوح لإعداد البحث وشساعة

الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به، بالإضافة إلى تضارب المعطيات الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة من مصدر لآخر خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة،حيث يمكن إدراج الفصل الأول والثاني في الجانب النظري أما الفصل الثالثفي الجانب التطبيقي، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: حيث خصص هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري لظاهرة الطلب على النقود، بدءا بعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنقود والكتلة النقدية، ومن ثم التطرق إلى موضوع السياسة النقدية لارتباطها الوثيق بالموضوع، إضافة إلى الإشارة لأهم النظريات المفسرة للطلب على النقود؛

الفصل الثاني: أما الفصل الثاني فيتناول تحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر، بدءا بعرض الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى يومنا الحالي وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، كما تم تحليل مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها وبعض المؤشرات النقدية الهامة، والتطرق في الأخير إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر؛

الفصل الثالث: فقد خصص للإطار النظري للاقتصاد القياسي، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات محل الدراسة وتقدير النموذج القياسي باستعمال طريقة المربعات الصغرى لمعرفة أي المتغيرات تدخل في تفسير الطلب على النقود في الجزائر.

أين جاء في آخر الدراسة خاتمة عامة، حيث تم فيها استخلاص بعض النتائج، اقتراح حلول وتقديم مجموعة من التوصيات، إضافة إلى ذكر الآفاق التي يجب أن يتواصل فيها البحث في المستقبل.

الفصل الأول: الإطار النظري للطلب على النقود

تمهيد

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بمراحل عديدة، ونظرا للأحداث والأزمات المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، ولعل أبرزها أزمة الكساد سنة 1929م ظهرت دور وأهمية النقود في الحياة الاقتصادية، وهذا على عكس ما افترضته النظرية التقليدية، حيث أصبحت السلطات النقدية تسعى إلى معرفة كمية النقود المتداولة قصد الحفاظ على التوازن النقدي والتوازن الاقتصادي بشكل عام.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية، لهذا تعتبر من أهم الوسائل التي تستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والحفاظ على التوازن الاقتصادي، حيث يعد الطلب على النقود من المتغيرات الأساسية التي تتحكم في فعالية السياسة النقدية، فقد اهتمت العديد من النظريات النقدية بدراسة وتحليل الطلب على النقود بغية تحديد الدوافع التي تقف وراء طلب الأعوان الاقتصاديين للنقود.

وللإحاطة أكثر بالإطار النظري للطلب على النقود، ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الطلب على النقود، أما المبحث الثاني خصصناه للسياسة النقدية، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى أهم النظريات المفسرة للطلب على النقود.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للطلب على النقود

تلعب النقود دورا هاما في الحياة الاقتصادية حيث أنه لا يشترط أن يكون الفرد اقتصاديا حتى يلمس أهمية النقود وأن مستوى معيشة الفرد لا يتوقف على الكمية التي يحصل عليها من النقود، وقبل أن نستعرض السياسة النقدية والنظريات المفسرة للطلب على النقود يجدر بنا توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالنقود، الكتلة النقدية ومقابلاتها، الطلب على النقود وكذلك الأرصدة النقدية.

المطلب الأول: ماهية النقود

يقوم النظام المعاصر في مختلف دول العالم على مصطلح يحتل المكانة الأولى في جميع المعاملات الاقتصادية ألا وهو النقود حيث تعتبر هذه الأخيرة من أقدم الوسائل التي عاصرت الإنسان الأول منذ القدم.

أولا – مفهوم النقود

لا يوجد مفهوم محدد ومتفق عليه للنقود، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر للنقود.

1- **التعريف الأول:** هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية[1]؛

2- **التعريف الثاني:** هي العملة الورقية أو المعدنية التي تستخدم في شراء الحاجات وبيعها، منهم ما يعرف النقود بأنها تعرف بصفاتها المتمثلة بالقبول العام في الدفع مقابل سلعة وتسديد الديون[2]؛

3- **التعريف الثالث:** يرى الاقتصاديون روبرتسون في كتابه المعروف (النقود " *Money* ") أن النقود هي:

" كل ما هو مقبول عموما في الدفع مقابل السلع، أو في إبراء جميع التزامات الأعمال"[3]؛

4- **التعريف الرابع:** هي جميع الأشياء التي تتمتع في الحقيقة بالقبول العام في سداد الديون وفي سداد قيمة السلع والخدمات وكذلك يستخدم بشكل عام كوسيط في عملية المدفوعات[4]؛

5- **التعريف الخامس:** يعرف الاقتصاديون النقود بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول من أجل شراء السلع والخدمات وكذلك في سداد الدين[5]؛

---

[1] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 50.

[2] عبد المنعم سيد علي، نزار سعد العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 29.

[3] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2003، ص 6.

[4] رشيد العصار، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 23.

[5] غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ العربي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 65.

6- التعريف السادس: وعرفها " *R. Penau* " بأن النقد هو مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام المدفوعات على كامل الإقليم[1].

من المفاهيم والتعاريف السابقة يمكن تعريف النقود على أنها أي شيء مادي أو غير مادي يقبل من جميع أفراد المجتمع لإتمام المبادلات، وتمنح لصاحبها قوة شرائية من الناحية الاقتصادية تمكنه من إشباع حاجاته ورغباته وكذلك وسيلة لتسديد الديون ودفع الالتزامات في كل مكان و زمان.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم خصائص النقود، فيما يلي:

- ✓ تتمع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع؛
- ✓ أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها؛
- ✓ أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها؛
- ✓ أن تكون وحداتها متماثلة؛
- ✓ أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها؛
- ✓ لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها.

ثانيا- وظائف النقود

تعتبر النقود قوة شرائية عامة وتؤدي هذه المهمة من خلال قيامها بأربعة وظائف فهي وسيط للمبادلة ومقياس للقيمة ومخزنا لها كما تعتبر وسيلة للمدفوعات الآجلة، إن اعتبار النقود قوة شرائية عامة يساعد أفراد المجتمع على تحقيق أكبر إشباع ممكن، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي[2]:

1- النقود كوحدة لقياس القيمة: إحدى وظائف النقود أنها تعتبر أساس للقيمة أو وحدة للتحاسب أي إنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، هذا وتقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة في دولتها بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة، ولا شك أن قياس السلع والخدمات بوحدات نقدية إنما يسهل عملية قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق؛

2- النقود كوسيلة للتبادل: تتحقق هذه الوظيفة بواسطة أي شيء يقبل قبولا عاما في المبادلة مقابل السلع والخدمات وهذا الشيء قد يكون قطعة من الذهب أو مسكوكات من النحاس أو قطع من الورق، والشيء الهام

[1] *R.Penau, **les institutions financières**, 2eme éd, Revue Banque, 1982, p 14.*

[2] رشاد العصار، مرجع سابق، ص ص 24 – 25.

في هذا الموضوع هو أن يكون هذا الشيء الذي يمكن أن يستخدم كنقود مقبولا من قبل الأفراد أو أن يتفق أفراد المجتمع على قبول هذا الشيء كوسيلة للمبادلة بدلا من النظام الذي كان سائدا وهو نظام(المقايضة)؛

3- وسيلة للمدفوعات الآجلة: بمجرد أن تصبح النقود مقياسا للقيمة ووسيطا للتبادل، فإنه لا يمكن تجنب أن تصبح وسيلة للمدفوعات المؤجلة أو الدفع في المستقبل، فالنظام الاقتصادي الحديث يتطلب وجود قدر كبير من العقود التي يكون فيها الدفع مستقبلي ومعظمها عقود لدفع أقساط وديون يحدد فيها الدفع في المستقبل بعدد من الوحدات النقدية، وهذا وتعتبر النقود وسيلة جيدة للدفع المؤجل طالما بقيت تحتفظ بقوتها الشرائية والخاصة بها؛

4- النقود كمخزن للقيمة: بمجرد أن استخدمت النقود كوحدة للتحاسب وأصبحت مقبولة قبولا عاما كوسيلة للدفع فلا شك إنها سوف تستخدم على نطاق كبير كمخزن للقيمة فحامل النقود، في واقع الأمر،إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شرائها وفي الوقت المناسب وهو يعلم إنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة أو خدمة يريدها، لذلك فالنقود تعتبر مخزن جيد للقيمة والتي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة ولدفع الديون المحددة بواسطة النقود.

ثالثا- أنواع النقود

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وهي كالآتي:

1- **النقود السلعية والمعدنية:** هي النقود التي يتم تحديدها أو تحديد وحدتها بالسلع المعروفة مثل الجمال والأغنام والحبوب من قمح وذرة، حيث كانت النقود السلعية تستخدم قديما لمحدودية السلع وكذلك استخدمت كوحدات نقدية، كما أن النقود الذهبية والفضية اعتبرت نقود سلعية وقد كانت تحدد قيمتها بما يحتويه المعدن من قيمة متعارف عليها[1]؛

2- **النقود الورقية:** تستمد قيمتها من التشريعات التي تحكمها القوانين التي تصدر بموجبها فإن ورقة من فئة دينار مثلها مثل الخمسمائة كلاهما أوراق، لكن النظام الذي صدرت منه حدَد قيمة كل منهما[2]؛

3- **النقود المصرفية:** يطلق عليها أيضا نقود الودائع أو النقود الائتمانية، وهي الأكثر انتشارا في العصر الحديث خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تمثل مابين 60% إلى 80% من عرض النقود في التداول وتنخفض النسبة بين 30% إلى 50% في الدول النامية، وتعتبر هذه النقود التزام من طرف البنوك

[1] غالب عوض الرفاعي، مرجع سابق، ص 72.

[2] عبد المنعم سيد علي، نزار سعد السعدي، مرجع سابق، ص 32.

التجارية، بدفع مبلغ معين من النقود القانونية لصالح الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وينشأ عن هذا الالتزام ما يلي[1]:

- ✓ إيداع كمية من النقود القانونية يقوم بها العميل المتعامل مع البنك؛
- ✓ فتح اعتماد من طرف البنوك التجارية لصالح العملاء على سبيل الافتراض.

في كلا الحالتين يمنح البنك لعملائه حساب تحت الطلب قابل للسحب والإيداع ويتم التعامل بين الطرفين باستعمال الشيكات وأوامر التحويل وكافة الوسائل الأخرى، كالكمبيالات مثلا، وتعتبر هذه النقود من أدوات الدفع والقبض الأقل سيولة من النقود الورقية.

4- النقود الالكترونية: وتعتبر النقود الإلكترونية وسيلة جديدة تحل محل النقود الورقية العادية التي أصبح استخدامها صعبا في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم.

وتعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح الرسائل الإلكترونية أو الرقمية وهي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي يمكن تداولها هنا النقد الإلكتروني قائم على الدفع المسبق[2].

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها

تلعب الكتلة النقدية دورا كبيرا في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، في جميع الاقتصاديات، وتحديد الكتلة النقدية ليس بمجرد عملية تتحكم فيها السلطة النقدية وحدها، بل هي عملية تنجم عن تفاعل متشابك بسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية (أي العملة والاحتياطات المصرفية)، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي تحصل عليها، وحجم الاحتياطات التي يجري الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة، وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع ما لديه من ثروة نقدية بين العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والودائع الادخارية وغيرها من المستحقات الأصول المالية.

أولا- مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها:

تختلف مكونات الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد إلى آخر، باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاد وكذلك تطور الجهاز المصرفي.

[1] عبد المنعم سيد علي، نزار سعد السعدي، نفس المرجع السابق، ص ص 34 – 35.

[2] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص ص 34 – 35.

1- مفهوم الكتلة النقدية:

أعطيت عدة مفاهيم للكتلة النقدية منها:

أ- **التعريف الأول:** هي مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني[1]؛

ب- **التعريف الثاني:** الكتلة النقدية هي جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والإدارات[2]؛

ج- **التعريف الثالث:** تعتبر الكتلة النقدية التزامات على عاتق الاقتصاد الوطني والذي تمثله المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيه من عائلات ومشروعات وهو الذي يمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات[3].

ويمكننا تعريف الكتلة النقدية على أنها مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين.

2- مكونات الكتلة النقدية:

يمكن أن نميز نوعين من مكونات الكتلة النقدية، المتاحات النقدية والمتاحات شبه النقدية وذلك حسب درجة السيولة:

أ- **المتاحات النقدية:** هي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات ولا يمكن تحولها إلى أصل أخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على[4]:

- ✓ **القطع المعدنية :** وهي القطع التي يسكها البنك المركزي والتي يستخدمها الناس في الدفع وتكون قيمتها صغيرة ومهمتها تسهيل عملية الدفع اليومية.
- ✓ **الأوراق المركزية:** وهي الأوراق التي يصدرها البنك المركزي ولها قيمة مفروضة، ويعد منها في الكتلة النقدية كل ما يوجد خارج البنك المركزي سواء عند الأفراد أو المنشآت أو البنوك أو الإدارات أو الخارج.

---

[1] خبابة عبدا لله، **الاقتصاد المصرفي(البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)**، بدون سنة النشر، ص 27.

[2] أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 99.

[3] محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد النقدي**، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص ص 43 – 44.

[4] أحمد هني، مرجع سابق، ص ص 99 – 100.

- ✓ **النقود الكتابية:** ويعد منها الأرصدة الدائنة لمختلف الحسابات:
  - الحسابات للإطلاع على البنوك.
  - الحسابات البريدية.
  - ودائع الأشخاص لدى البنوك.
  - الودائع لدى الخزينة العمومية.

ب- المتاحات شبه النقدية (الأموال الجاهزة شبه النقدية): تشمل الأموال شبه النقد ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتتضمن الودائع التالية[1]:

- ✓ **الودائع تحت الطلب على الدفتر:** وتتمثل فيما يلي:
  - الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للادخار؛
  - حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.
- ✓ **الودائع لأجل:** وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر.

ثانيا- الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية:

مجموع الديون والأصول التي تكون مصدر الكتلة النقدية (أي أن للمجموعة النقدية أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها) وهي ثلاثة أجزاء:

1- الذمم على الخارج أو عمليات الذهب والعملات الأجنبية (الأصول الخارجية): في الاقتصاد المعاصر كل بلد يملك احتياطات من الذهب ومن العملات الأجنبية يحصل عليها نتيجة العمليات التجارية والمالية

[1] صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية(المفهوم، الأهداف والأدوات)**، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص ص 52 – 53.

التي يقوم بها على الصعيد الدولي، وتؤثر هذه الاحتياطات في خلق النقود الداخلية (خاصة النقود الائتمانية)[1].

2- **القروض المقدمة للخزينة:** تقوم الخزينة العامة باعتبارها بنك الدولة بطلب قروض من البنك المركزي ومن الأفراد والمؤسسات المالية، وتستعمل هذه القروض في تمويل النفقات العمومية، وتشمل الذمم على الخزينة العمومية ما يلي:

- ✓ السلفات المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية؛
- ✓ سندات الخزينة العمومية التي تكتتب بها المؤسسات البنكية والمالية؛
- ✓ سندات الخزينة العمومية المصدرة للجمهور؛
- ✓ السندات الضريبية المعاد خصمها لدى البنك المركزي.

3- **القروض للاقتصاد الوطني:** تقوم البنوك بمنح قروض للمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية انطلاقا من الودائع التي تجمعها، وتصلح هذه القروض لتمويل عمليات مختلفة في المديين القصير والمتوسط، وتعتبر القروض للاقتصاد إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للمجموعة النقدية لأنها تؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة. بالإضافة إلى ارتفاع مستواها الذي يؤدي إلى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة والعكس بالنسبة لانخفاضها. وهذا ما يفسر تدخل السلطات الحكومية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض، لأن عدم تقنين هذه السياسة قد يؤدي إلى المبالغة في منح القروض وبالتالي ارتفاع كمية النقود وظهور التضخم، وتشمل عمليات القروض:

- ✓ القروض في المدى القصير عمليات خصم السندات وعمليات التسليف؛
- ✓ القروض في المدى المتوسط القابلة لإعادة الخصم والممكن تعبئتها.

ثالثا- مقاييس العرض النقدي:

يتمثل عرض النقود في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي[2]:

[1] خبابة عبدا لله، **الاقتصاد المصرفي(البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)**، بدون سنة النشر، ص ص28 – 30.

[2] علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 23.

1- **المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي (*M1*):** تعرف ***M1*** بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشتمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائد(+) الودائع الجارية(تحت الطلب)؛

2- **المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي (*M2*):** يعتبر ***M2*** تعريفا أوسع للعرض النقدي والذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن : ***M2 = M1*** + الودائع لأجل؛

3- **المفهوم بالمعنى الأوسع للعرض النقدي (*M3*):** وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

M3: يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع(***M2***) + الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية)؛

وهناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي:

M4 حيث: ***M4 = M3*** + شهادات الودائع القابلة للإقراض.

M5 حيث: ***M5 = M4 + 100000*** شهادات ودائع للإقراض.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك التجارية).

كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول.

المطلب الثالث: مفاهيم أولية حول الطلب على النقود

ذكرنا فيما سبق أن للنقود وظائف مختلفة، هذه الوظائف تفسر رغبة الأفراد والجماعات في الحصول على النقود وطلبها، وسوف نتطرق إلى مفهوم الطلب على النقود وتوضيح بعض أهم المفاهيم التي تساعدنا في تحليل الطلب على النقود ومنها الأرصدة النقدية النشيطة وغير النشيطة.

أولا- مفهوم الطلب على النقود: يعد مفهوم الطلب على النقود حديث العهد نسبيا، لم يظهر في الأدبيات الاقتصادية إلا في نهاية القرن 19م وتعود المبادرة الأولى إلى ليون فالراس *L.WALRAS*، عام 1874م. عندما استخدم" الرصيد النقدي المرغوب فيه " قاصدا كمية النقود التي يرغب الشخص الاقتصادي في حيازتها

مهما كانت غايات الحيازة. ولكن سرعان ما أصبح الطلب على النقد موضوعا هاما ورئيسا في التحليل النقدي، فمن خلاله يمكن استنباط العلاقات السلوكية السببية التي تسمح بفهم أثر الظواهر النقدية الاقتصادية[1].

ويتم صياغة مفهوم الطلب على النقود من خلال العلاقة التالية[2]:

$$H = Q_n . P_n \dots\dots (01)$$

حيث:

H: يمثل الرصيد النقدي المرغوب فيه بالقيمة الحقيقة.

Q_n: يمثل الرصيد النقدي الفعلي، أي كمية النقد المتاحة أو عرض النقد.

P_n: سعر النقد أي المستوى العام للأسعار.

ثانيا- الأرصدة النقدية النشيطة وغير النشيطة: إن الطلب على النقود هو ذلك السلوك الذي يهدف إلا الاحتفاظ بالنقود ولكن هذا الاحتفاظ مؤقت، لأن النقد المعني سوف يستعمل في المستقبل، فإذا فرضنا فترة زمنية شهر مثلا، فإن الاحتفاظ برصيد نقدي في بداية الفترة يهدف إلى تمويل المعاملات المختلفة التي يريد الفرد القيام بها أو التي قد تطرأ خلال الشهر، ولكن قد لا يتمكن الفرد من استعمال المقدار النقدي المطلوب خلال الفترة المعينة ويعتبر الجزء المستخدم من النقود موضوع الطلب بالنقد النشيط والجزء غير المستخدم بالجزء غير النشيط[3].

[1] موفق السيد حسن، **التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه**، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، 1999، ص 26.

[2] محمد شريف إلمان، ص ص 206 – 207.

[3] نفس المرجع السابق، ص 209.

المبحث الثاني: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تأخذ بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي حيث تتخذ مختلف التدابير من أجل التحكم في الكتلة النقدية للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة النقدية

يمكننا خلال هذا المطلب إعطاء مجموعة من التعاريف مع إبراز أهداف السياسة النقدية.

أولا- تعريف السياسة النقدية: تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية بشكل واسع إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لها والهدف المراد تحقيقه.

1- **التعريف الأول:** مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة، من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما[1]؛

2- **التعريف الثاني:** فحسب *Einzig* فهي تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[2]؛

3- **التعريف الثالث:** تعرف السياسة النقدية أيضا بأنها " تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود – الدخل "[3]؛

4- **التعريف الرابع:** هي التدخل المباشر من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية[4]؛

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ثلاث نقاط رئيسية للسياسة النقدية:

- مختلف الإجراءات والتدابير اللازمة التي تقوم بها السلطة النقدية؛

---

[1] رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 175.

[2] زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 185.

[3] *Michelle, de Mourgues, **Théories et Politiques monétaires**, 2eme éd. Dalloz, 1984, P.76.*

[4] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية(دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف)**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 58 – 59.

- التأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين؛
- الوصول (تحقيق) إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة.

يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير والتشريعات والأحكام والتعليمات والقوانين والأوامر التي تستخدمها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة.

ثانيا– أهداف السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية جزء من النظرية الاقتصادية المعاصرة، يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في الجوانب الآتية[1]:

- ✓ تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والتي تنشأ عن التغيرات في المستوى العام للأسعار؛
- ✓ المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛
- ✓ المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني؛
- ✓ المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية؛
- ✓ المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: أدوات ووسائل السياسة النقدية

هي مختلف الأدوات التي يمكن للبنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، حيث تقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية(الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية) وأدوات نوعية (الأدوات المباشرة للسياسة النقدية).

أولا– الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية):

وهي الأدوات التي تسعى إلى التأثير على حجم الائتمان ومعدل الفائدة أي التأثير على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار النشر جامعة الموصل، العراق، 1995، ص 297.

1- نسبة الاحتياطي القانوني (rd)[1]: تستهدف سياسة الاحتياطي القانوني التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك على توليد الائتمان.

تعرف نسبة الاحتياطي القانوني، بأنها النسبة من الودائع لدى البنوك والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف.($rd=\frac{R}{D}$) حيث:

R: حجم الاحتياطي.

D: إجمالي الودائع لدى البنوك.

2- سياسة السوق المفتوحة[2]: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات.

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع الأصول المالية والتجارية ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض، أما إذا كان يعاني من ظاهرة الانكماش فإنه يهدف إلى زيادة الكتلة النقدية حيث يقوم بشراء هذه الأصول فتزيد السيولة وعليه زيادة قدرة البنوك على منح القروض.

3- سعر إعادة الخصم[3]: تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي للحصول على قروض الخصم عند الضرورة.

يقدم البنك المركزي هذه القروض مقابل سعر يسمى سعر الخصم، وبالتالي فإن البنك المركزي يستخدم سياسة سعر الخصم للتأثير على عرض النقود من خلال التأثير على قدرة البنوك في توليد الائتمان.

فإذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، فإنه يلجأ إلى زيادة سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه من البنوك، وهذا يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي يحد من قدرتها على توليد الائتمان.

والعكس يحدث إذا قرر البنك المركزي زيادة عرض النقود فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم من أجل تحفيز البنوك على زيادة اقتراضها من البنك المركزي وبالتالي قدرتها على التأثير في عرض النقود.

---

[1] محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، ص 216.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص ص 125 – 126.

[3] محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق ص 219.

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة الخصم للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطاتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة[1].

ثانيا- الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة للسياسة النقدية):

إن الهدف من استعمال الأدوات النوعية هو التأثير على أوجه استعمال الائتمان والقنوات التي يوجه إليها الائتمان أي بشكل آخر تؤثر هذه الأدوات الكيفية على نمط الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل هذه الأدوات على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض النشاطات نوعا وكما، ومن أهم هذه الأدوات النوعية ما يلي[2]:

1- **سياسة تأطير القرض:** وتعني هذه السياسة أن تقوم السلطات النقدية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية، بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محددة في السنة، مثل أن لا يتعدى ارتفاع القروض الممنوحة نسبة محددة، وكل بنك يخالف هذه النسبة يسلط عليه البنك المركزي عقوبة يحددها القانون، ويكون الغرض من هذه السياسة هو الحد من خلق النقود، فهذا الأسلوب يكون فعالا في أغلب الأحيان لعلاج التضخم، حيث تكون البنوك التجارية ملزمة بالامتثال لأوامر البنك المركزي.

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر و ذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق نقود الودائع المباشرة.

2- **النسبة الدنيا للسيولة:** ومضمون هذه الوسيلة هو أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بقيمة معينة من السيولة يتم تحديدها بواسطة أصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، ويكون ذلك جراء تخوف السلطات النقدية من قيام البنوك التجارية في التوسع في منح الائتمان وذلك لما تمتلكه من أصول عالية السيولة، حيث يواجه البنك المركزي هذا الموقف عن طريق إجبارها بالاحتفاظ بنسبة معينة من هذه الأصول لديها وبالتالي لا يمكنها أن تتوسع في عملية منح الائتمان والتأثير في زيادة المعروض النقدي.

---

[1] محمد العربي ساكرا، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 115.

[2] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2013 – 2014، ص 32.

3- **الإقناع الأدبي:** وهذه الوسيلة يتم استعمالها من قبل البنك المركزي بأسس ودية مع البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي بطلب خفض أو زيادة حجم الائتمان في مجال محدد، دون أن يستعمل الطرق الرسمية التي يمكن له أن يلجأ إليها، فإذا لاحظ البنك المركزي أن البنوك التجارية قد أفرطت في منح الائتمان فإنه يطلب منها التخفيض من حجمه، وهذا دون اللجوء إلى استعمال أي وسيلة من الوسائل التي يمكن له أن يستخدمها مثل نسبة الاحتياطي القانوني أو سعر إعادة الخصم....الخ وبطبيعة الرابط بين البنك المركزي والبنوك التجارية فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة بالإقناع الأدبي، أي بإطاعة بنك البنوك والخضوع لأوامره الصادرة التي تخدم الاقتصاد الوطني، وعليه نلاحظ أن هذه الأداة المتمثلة في وسيلة الإقناع الأدبي التي يستعملها البنك المركزي من أجل إقناع البنوك التجارية بتوجيه الائتمان للأوجه التي يريد أن يقوم بدعمها سواء كانت قطاعات صناعية أو فلاحية حيث يتوقف دعم هذه القطاعات على السياسة الاقتصادية التي تسطرها الدولة، وخلاصة القول أن البنك التجاري ملزم بقبول سياسة الإقناع الأدبي، وكل التوجيهات التي يقرضها بنك البنوك بكل ما يتعلق بمنح الائتمان وتوجيهه للاستعمال في القطاعات المتنوعة.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعتبر قناة "الإبلاغ" عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتنحصر هذه القنوات في أربعة وهي[1]:

أولا- قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

ثانيا- قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص ص 77 – 79.

يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ثالثا- قناة أسعار السندات المالية: وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليليهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد. حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها وهذا يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

رابعا- قناة الائتمان: وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

1- **قناة الإقراض المصرفي:** حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف. ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.
2- **قناة ميزانية المؤسسات:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض.

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لدالة الطلب على النقود

سوف نتطرق في المرحلة الأولى إلى نظرية النقود التي يمكن اعتبارها نظرية تقوم بتفسير التغيرات في الدخل النقدي والإنفاق وكمية الإنتاج للمجتمع، ثم تليه نظرية كينز التي تقرر أنه هناك ثلاث دوافع للطلب على النقود لغرض المبادلات ثم الاحتياط ثم المضاربة، ثم في النهاية سنتطرق إلى النظرية الكمية الحديثة لميلتون فريدمان.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية (التقليدية)

يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم " نظرية كمية للنقود " لأنها تخبرنا عن مقدار كمية النقود التي تتم حيازتها عند مستوى دخل معين.

أولا- أسس ومبادئ النظرية النقدية الكلاسيكية: إن النظرية التقليدية تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة والمحللة **لعمل** النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن طرح بعض أهم أسسها باختصار فيما يلي[1]:

1- **الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه، وحرية التملك والعمل، لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة؛
2- **عدم تدخل الدولة:** أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام؛
3- **الملكية الخاصة:** هي أحد أركان النظام الرأسمالي، وأن إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع؛
4- **مبدأ المنافسة الحرة:** إن المنافسة غير المقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع؛
5- **مبدأ الربح:** باعتباره أفضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي، وأن تعظيمه من شأنه أن يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج؛
6- **مبدأ حيادية النقود:** أي أن النقود ما هي إلا أداة تبادل: فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى، فهي ليست إلا " عربة لنقل القيم "؛

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 8 – 10.

7- **مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:** يتحدد بتحقيق المساواة بين الادخار و الاستثمار. فهي جزاء الادخار؛

8- **قانون السوق:** الاستناد النظري على قانون ساي للأسواق، والذي يعني أن كل عرض يخلق طلبه الخاص به.

ثانيا- فرضيات النظرية النقدية الكلاسيكية: وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية كمبريدج على الافتراضات التالية[1]:

1- ثبات حجم الإنتاج الفعلي عند التشغيل الكامل T؛

2- ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة: بمعنى أن أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار فزيادة الأول تؤدي إلى الثاني بنفس القدر والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود والأسعار فالفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للأسعار متغير تابع سلبي لكمية النقود المعروضة لأنه يهمل العوامل التالية:

- ✓ ارتفاع الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج؛
- ✓ أثر الحروب وغيرها من العوامل.

3- ثبات سرعة تداول النقود: ويقصد بها عدد المرات التي يتم فيها تبادل النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية:

- ✓ درجة كثافة السكان؛
- ✓ تقدم شبكة المواصلات والنقل؛
- ✓ تطور العادات في المجتمع كالاستهلاك والادخار؛
- ✓ تقدم النظام المصرفي في الأسواق المالية.

4- الاقتصاد الذي يتم التعامل فيه هو اقتصاد مغلق لأي يعتمد على العوامل الداخلية فيه.

[1] بوقموم محمد، **محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 30 – 31.

ثالثا– معادلة التبادل لفيشر: تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي[1]:

$$MV = TP \dots\dots\dots (02)$$

حيث:

M: كمية النقود، وتشمل النقود الورقية والمعدنية والنقود المصرفية.

V: سرعة دوران النقود.

T: كمية المبادلات(حجم المبادلات).

P: المستوى العام للأسعار.

إن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. إذا كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، شريطة ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

إذا تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V)، وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P)هو المتغير التابع.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة، يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- ✓ لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار متغيرات أخرى كسعر الفائدة مثلا حيث اعتبرت هذه الأخيرة ظاهرة حقيقية؛
- ✓ تقوم معادلة فيشر على أساس العلاقة الآلية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إلا أن كمية النقود ليست العامل الوحيد المؤثر في مستوى الأسعار، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 13 – 14.

[2] بوقموم محمد، مرجع سابق، ص 32.

النقود، كما أن زيادة كمية النقود لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة؛

- ✓ أهمل فيشر أثر الطلب على النقود فاعتبره ثابتا أو متكافئ المرونة بينما تطلب النقود لغير دافع الإنفاق المباشر، فقد يطلب الأفراد النقود لذاتها كوسيلة للادخار من اجل المستقبل، فإذا زاد الطلب على النقود معدل اكبر من الزيادة في كميتها أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار بدل ارتفاعها.

رابعا- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة: انتهت فكرة إرفنج فيشر عند ثبات سرعة التداول النقدي، وثبات كمية المبادلات، وبالتالي عجزت النظرية عن مواجهة خصومها في تفسير ارتفاع الأسعار عن طرق أخرى غير زيادة كمية النقود، لذلك طور ألفرد مارشال فكرة النظرية بإدخال الدخل كمؤشر على إمكانية ارتفاع الأسعار أو ثباتها كما يلي[1]:

توضح المعادلة الجديدة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة ثانية، أي يوجد نسبة معينة يحتفظ بها الأفراد للإنفاق.

ويرى مارشال: أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد أن يحتفظوا بها على شكل نقد جاهز وتتناسب هذه النسبة مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ربما تكون 20% أو 50% حسب الدخل، وتزداد هذه النسبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي نظرا لتطور حجم الاستهلاك.

إن معادلة الأرصدة النقدية تفسر التغيرات التي تطرأ على الأسعار من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود، فإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية كبيرة من دخولهم، يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج، وإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية منخفضة من دخولهم مع ثبات كمية النقود، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

الصيغة الرياضية للمعادلة: $$L = M \dots\dots\dots (03)$$

حيث: L: الطلب على النقود.

M: كمية النقود.

$$L = L_1 + L_2 \dots\dots\dots (04)$$

حيث: L_1: الطلب على النقود لأغراض داخلية (الاستهلاك).

[1] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة الاقتصادية**، جامعة دمشق، بدون سنة نشر، ص ص 98 – 100.

L_2: الطلب على النقود لأغراض مالية (المضاربة).

$$L_1 = KY \dots \dots \dots (05)$$

حيث: Y: الدخل النقدي.

K: النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

$$L_2 = KA \dots \dots \dots (06)$$

حيث: A: القيمة النقدية للأصول المالية.

وبالتعويض عن L_1 و L_2 في المعادلة (04) نحصل على المعادلة التالية:

$$L = KY + KA \dots \dots \dots (07)$$

وبالتعويض عن L في المعادلة (03) يكون:

$$M = KY + KA \dots \dots \dots (08)$$

ولو استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية من وضعهم يمكن اختصار المعادلة:

$$M = KY \dots \dots \dots (09)$$

بمعنى: $$K = \frac{M}{Y}$$

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة النقدية لشراء السلع والخدمات مضروبة بالدخل النقدي.

أي أن **مارشال** يقرر: بأن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل إنفاقها على الشراء، وهذا الأمر سوف يزيد الناتج فيزداد الدخل وترتفع الأسعار.

وبالمقابل إذا احتفظ الأفراد بالسيولة ولم يشتروا السلع زاد عرض السلع والخدمات وبالتالي تنخفض أسعارها وينخفض الناتج وتنخفض الأسعار.

أي أن النتيجة التي توصل إليها مارشال هي: "أن زيادة كمية النقود لا تؤثر على الأسعار، بل تفضيل الأفراد للسيولة (الاحتفاظ بالأرصدة النقدية) فكلما ازداد تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كلما زاد عرض

السلع والخدمات وبالتالي انخفضت أسعارها (انخفاض المستوى العام للأسعار) وبالمقابل إذا لم يحتفظ الأفراد بالأرصدة زاد حجم الإنفاق فازداد الطلب على السلع والخدمات فيزداد الناتج ويرتفع المستوى العام للأسعار".

المطلب الثاني: النظرية الكينزية للطلب على النقود

يرى المفكرين الاقتصاديين في النظرية النقدية التقليدية أن التحليل النقدي وهو يدعم مبدأ "حياد النقود" وأن التوازن الاقتصادي للنظام إنما يتحدد بتفاعل علاقات القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظرا لأن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

وبعد أحداث الكساد العظيم الذي وقع في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف عام 1929م، وانتقل إلى أوربا ثم إلى العالم أجمع، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، حيث تمثل التطور الذي شمل النظرية النقدية في تغير حقل دراستها، وأدوات التحليل المستخدمة وهو ما حدث في نطاق النظرية الكنزية، حيث حصر كينز موضوع النظرية النقدية في تحليل آثار النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (أي العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للائتمان) والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية، وهي مستوى العمالة والدخل القومي وبالتالي مستوى الطلب الفعال والذي هو جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن ومن ثم فهذا الطلب الفعال هو دون إجمالي الطلب الكلي هو الذي يحرك عجلات الإنتاج ويحدد حجم العمالة ومستوى الدخل طالما أن المحرك الأول لنظام الاقتصاد الحر هو باعث الربح[1].

أولا- فرضيات النظرية الكنزية: لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية[2]:

- ✓ كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد العالمي التي حلت وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها؛

[1] إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، الناشر المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص ص 146 – 148.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 33 – 35.

- ✓ وجه اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل؛
- ✓ تحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، وتحليله هذا هو ما يميزه حقا على تحليل التقليديين؛
- ✓ جاء بنظرية عامة للتوظيف، أي عدم الإيمان بالتشغيل التام، لأن الاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل؛
- ✓ التحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية؛
- ✓ رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون ساي للأسواق وبيَّن عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني؛
- ✓ اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة.

ثانيا- تفضيل السيولة (الطلب على النقود): ركز كينز في دراسته للطلب على النقود على دور النقود كوسيلة لحفظ (ادخار) القيم، وميَز بين ثلاث دوافع مختلفة تدفع المتعاملين للاحتفاظ بالنقود:

" دافع المعاملات (إتمام الصفقات)، دافع الاحتياط لمواجهة المجهول، ودافع المضاربة".

حيث أن الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط يتوقف على التغير في الدخل بينما الطلب عليها من أجل المضاربة يتوقف على سعر الفائدة[1].

ثالثا- الطلب الكلي الفعال وعلاقته بالتوازن عند كينز:

يعتبر منحنى الطلب الكلي عاملا حيويا في نظرية التوظف، لأن الطلب الكلي إذا كان كبيرا بدرجة كافية يمكن استخدام كل الموارد المتاحة مع منحنى عرض معين ويرتفع منحنى الطلب الكلي من أسفل إلى أعلى جهة

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك-الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 302.

اليمين، وبذلك يختلف عن منحنى الطلب العادي الذي ينحدر من أعلى إلى أسفل، وكذلك يختلف منحنى الطلب الكلي عن منحنى الطلب العادي في قياس العلاقة بين المتغيرين[1].

يعتمد منحنى الطلب الكلي على العوامل النفسية فهو يبين لنا مقدار النقود التي يتوقع أن ينفقها المجتمع على منتجات الصناعة عند مستويات مختلفة من الإنتاج.

ويتوقف شكل ووضع منحنى الطلب الكلي عند كل مستوى من مستويات العمالة على إنفاق المجتمع على الاستهلاك من ناحية والإنفاق على الاستثمار من ناحية أخرى.

والنقطة التي يتعادل عندها العرض الكلي مع الطلب الكلي عندما يكون الأخير اكبر ما يمكن هي النقطة التي تحدد لنا العمالة عند مستوى التوازن في الفترة القصيرة هذه النقطة أطلق عليها كينز الطلب الفعال.

فالطلب الفعال إذن هو ثمن الطلب الكلي الذي يصبح فعالا، لأنه يعادل بين ثمن العرض الكلي والطلب الكلي، وهو يمثل وضع التوازن في الفترة القصيرة.

ومنه نستخلص أن الطلب الفعال يساوي الدخل القومي ويساوي قيمة الناتج القومي.

المطلب الثالث: النظرية الكمية الحديثة لفريدمان

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية التي تصدت لنقد الفكر التقليدي.

أولا- تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود

في سنة 1956 طور فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، رغم أنه يشير مرارا إلى فيشر في تحليله مما قد يوحي بأن تحليله هو امتداد أو تطور لتحليل فيشر، إلا أن نظرية فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كمبريدج منه إلى تحليل فيشر، أي أن

[1] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص ص 150 – 151.

نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي، والتحليل الكينزي[1].

هناك عدة فرضيات وضعها ميلتون فريدمان كأساس لتحليله والتي نلخصها فيما يلي[2]:

- ✓ استقلالية الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

ثانيا– العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان:

وفي هذا الشأن يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، والأذواق أو ما أطلق عليه مصطلح ترتيب الأفضليات، والتي لخصها فيما يلي:

1– الثروة الكلية: يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم. ويرى فريدمان أن الثروة الكلية قيد يناظر قيد الميزانية، أي أن الثروة الكلية هي عبارة عن كل مصادر الدخل، فالثروة إذا هي المخزون، والدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة أو المخزون[3].

إذا الثروة الكلية عند فريدمان هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل ويشمل الأشكال التالية:

- ✓ النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة؛
- ✓ الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات)؛
- ✓ الأصول العينية (الطبيعية)؛
- ✓ الاستثمار البشري.

فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكن أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، فهي أوسع فكرة، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية، أي أن الثروة عند فريدمان تشمل كل مصادر الدخل.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 65.

[2] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 189.

[3] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 66.

2- تكلفة الفرصة البديلة: يعتبر الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل بمثابة التخلي عن استخدامها في شراء أصل حقيقي أو مالي يدر عائدا أو دخلا، وهذا ما نعني به تكلفة الإضاعة، لذا فإن هذه الأخيرة ستتأثر في مستوى القيمة السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بالسلب أي أنه كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة تراجع تفضيل السيولة لدى المتعاملين. وهناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة هما[1]:

- ✓ المستوى العام للأسعار؛
- ✓ معدل العائد من الأصول المختلفة.

[1] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، ص 84.

خلاصة الفصل

يتضح لنا من سياق الفصل الأول، أن الطلب على النقود ظاهرة اقتصادية عالمية، حيث أنها شهدت تطورا ملحوظا بعد أزمة الكساد سنة 1929، فقد برزت دالة الطلب على النقود كظاهرة هامة وأصبح استقرارها شرط من شروط فعالية السياسة النقدية، نظرا لأهميتها البالغة في النشاط الاقتصادي، لإسهامها في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

تعددت تعاريف النقود بين المفكرين الاقتصاديين إلا أن التعريف الشامل لها هو: أي شيء يحظى بالقبول العام كوسيط للمبادلة، مستودع للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، ويجب أن يتوفر في النقود عدة خصائص تمكنها من أداء وظائفها.

ويعرف الطلب على النقود بأنه الرصيد الذي يرغب الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ به لأداء نشاطاتهم الاقتصادية، ومن أبرز ما جاءت به النظريات المفسرة للطلب على النقود أنه هناك عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تفسر الطلب على النقود كالدخل، سعر الفائدة، معدل التضخم...الخ.

وبعدما تناولنا الإطار النظري للطلب على النقود سنتطرق على مستوى الفصل الثاني تحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر.

الفصل الثاني: واقع الطلب على النقود في الجزائر

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للطلب على النقود من حيث المفاهيم المتعلقة بالنقود والسياسة النقدية إضافة إلى أهم النظريات المفسرة له، حيث مكنتنا هذه النظريات من تحديد مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة لدالة الطلب على النقود، وتختلف هذه المتغيرات من بلد لآخر حسب درجة تطور اقتصاد كل بلد.

فبداية هذا الفصل سوف نخصصها لملامح الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وانعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية، أما في المبحث الثاني فسوف نخصصه لتطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها، إضافة إلى تحليل بعض المؤشرات النقدية، وفي المبحث الأخير سنتناول فيه إدارة السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى قانون النقد والأدوات المستعملة في إدارتها.

المبحث الأول: ملامح الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم عادة من خلال إتباع عدة سياسات، من بينها السياسة النقدية، حيث يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي وترتكز أساسا في إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، وقد مرت السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل بدءا بمسايرتها لسياسة الاقتصاد الموجه مرورا بمرحلة الإصلاحات حتى التحول إلى اقتصاد السوق، وعليه سنتناول مسار السياسة النقدية في الجزائر وتطورها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. وللقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم. لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات منها[1]:

- ✓ الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة؛
- ✓ الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والانضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

- ✓ مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال السنوات 1973-1979-1981؛
- ✓ مرحلة القرار الغير المستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، العدد الثامن، ص ص 2- 3.

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات خارجية(سيرورة التصحيح الهيكلي الذاتية للاقتصاد). وتتصف هذه المرحلة بصفة عامة بما يلي:

أولا- مرحلة الانتظار (1962 – 1966): تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك(مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي)، تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري، تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة[1].

ثانيا- مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (1967 – 1979): اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها:

المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرطبة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963 [2].

ويظهر المخطط الرباعي الأول(1970-1973) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

ويعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء، والميكانيك والكهرباء، والإلكترونيك

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 21.
[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 66.

وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل.

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إل ى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

ثالثا- مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني(1979-1987): تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم قانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980 وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي. إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وارتأت الدولة إلى أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، حيث تم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 11/82 وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000[1].

استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسات العمومية بغية تغيير قوانينها الأساسية وتنظيمها وكيفية العمل وعلاقاتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود، ونفهم من ذلك أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة.

رابعا- مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث(1988-1992): استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية وفقا للقانون رقم (01/88)، حيث أصبحت الهيئات المسئولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية، تهدف هذه الإصلاحات على التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة، إن قانون المالية

[1] كربالي بغداد، مرجع سابق، ص 5.

رقم03) (88/الصادر يوم 1988/01/12 يعتبرها شخص اعتباري يخضع للقانون التجاري[1]، ومنبع لتراكم رأس المال ومولد للسلع والخدمات، حيث اعتبرت التقارير (التقرير الأول في ديسمبر 1986، والثاني في جوان 1987، والثالث في مارس 1988) النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق ونتجت عن هذه التقارير ثلاثة مبررات أساسية تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية؛
- ✓ تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق؛
- ✓ عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الاختلال الموجود بين المؤسسات والعمل الحقيقي سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

قد منح لبنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال القانون 10/90 (قانون النقد والقرض الصادر في 14-04-1990)، بعدما كان يحمل اسم البنك المركزي، مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية، كما أنه يعفي المؤسسات العامة من الديون الأجنبية والمحلية المستحقة.

وتبني هذا القانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1991)، وقرارات خاصة برفع الأجور (1991)، والشبكة الاجتماعية (1992)، كما قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين (*stand-by*) للتأكيد، الأولى في 30 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991، كلاهما تما عن طريق المفوضات السرية حيث كانت ترمي إلى[3]:

- ✓ حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي (قرض ب300 مليون دولار مع منح قرض ب 210 مليون دولار في حالة الاتفاق الثاني لجوان 1991)؛
- ✓ تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية (1990-1991)، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق الدولي والبنك العالمي.

---

[1] الداوي الشيخ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 2009، المجلد 25، العدد الثاني، ص 260.

[2] بلعزوز علي- كتوش عاشور، مداخلة بعنوان: **واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، يومي 14 – 15 ديسمبر 2004، ص 495.

[3] كربالي بغداد، مرجع سابق، ص ص 6 – 7.

كانت تهدف السلطات الجزائرية من وراء تلك الاتفاقيتين إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي، إن أهم أهداف هذه الإجراءات هي:

- ✓ وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989-1990؛
- ✓ منح رخصة استيراد مباشرة للمتعاملين الخواص، مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية مع التخلي التدريجي بدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات.

يمكن أن نقول عن تلك الإجراءات بأنها كانت صارمة في العموم في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وضبط الإنفاق الحكومي، وامتصاص السيولة الزائدة، وتحرير الأسعار بغية إقناع شركائها الدائنين.

المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية الجزائرية بعد الإصلاحات

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي كانت ترمي في مجملها كما أشرنا سابقا إلى إصلاح مؤسسات الدولة والتي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري، إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي، وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال ما يلي[1]:

- ✓ انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% بالمتوسط خلال الفترة 1986-1991؛
- ✓ تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعد الإصلاحات الذاتية أو غير المفروضة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال فترة التسعينات وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات، في ظل الوضعية المتردية للاقتصادية الوطني أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كان المخرج أمام السلطات

[1] عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية**، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 16.

الجزائرية في تلك الفترة هو العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت مرفوضة سابقا.

تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وذلك للحد من ظاهرة التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. كما يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية، إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ودخول الجزائر في هذا المشروع كان المقصود منه إحداث تغييرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

أولا- برنامج الاستقرار الاقتصادي(1 أفريل 1994/31 مارس 1995): وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف[1]:

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة؛
- ✓ احتواء وثير التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين؛
- ✓ خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا؛
- ✓ إعادة توازن ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات:

- ✓ ضبط الإنفاق وتعديل الأسعار؛
- ✓ إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق؛
- ✓ تثبيت كتلة الوظيف العمومي؛
- ✓ اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف؛

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، دفاتر *Les Cahiers du MECAS*، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أفريل 2007، العدد 03، الصفحة 335.

- ✓ جدولة مستحقات الديون الخارجية.

وكان من نتائج هذا البرنامج:

- ✓ تراجع التضخم إلى 29% بدلا من 40% المتوقعة؛
- ✓ تحسن احتياطات الصرف.

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

ثانيا- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): تحصلت الجزائر في إطار هذا البرنامج على قرض قدر ب 1.169.28 وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر، ومن بين الأهداف التي يسعى هذا الاتفاق لتحقيقها ما يلي[1]:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛
- ✓ تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام خلال (1994-1995) إلى 2.2% من الناتج المحلي الخام خلال (1997-1998)؛
- ✓ مواصلة العمل من أجل تحقيق استقرار مالي وخاصة من خلال تخفيض التضخم مع تخفيض فائض في الميزانية؛
- ✓ تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛
- ✓ رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية ب 5.5% من الناتج المحلي ما بين 1994 و1998.

ومن خلال ذلك فقد تم التطبيق الحذر لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية مثل مزايدات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية والسوق المفتوحة، حيث تم إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب.

ثالثا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): يمتد برنامج دعم النمو الاقتصادي على مدار الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية وأخرى كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية المحلية.

[1] هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2016، العدد التاسع عشر، ص 138.

لابد أن ننوه إلى أن القائمين على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عند تحديدهم للأهداف المرجوة منه، حرصوا على التأكيد بأن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة والتوازن الجهوي، عن طريق تدعيم البلديات الأكثر فقرا وعزلة بالتجهيزات الاجتماعية، لرد الاعتبار لمفهوم الخدمة الوطنية وتحقيق التوازن الجهوي، وقد حددت الأهداف الرئيسية لها فيما يلي[1]:

- ✓ تحسين أداء مستوى النمو؛
- ✓ القضاء على الفقر من خلال الرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي؛
- ✓ تدعيم البنية التحتية؛
- ✓ تحسين وترقية تنافسية المؤسسات؛
- ✓ تخفيض معدلات البطالة.

إن المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ليس باختيار سهل لبلد كالجزائر، التي كانت قديما منظمة ولا تلجأ إلى عناية الدولة في كل الميادين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال كما أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة، إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يشكل اعترافا لمقاومة أمة عرفت كيف تكتب آلامها اليومية المصنوعة من تآكل القدرة الشرائية، الفقر والتهميش والعزلة، في مواجهة الحياة، وقدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب 478 مليار دينار[2].

رابعا- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009): وقد جاء هذا البرنامج مكملا لجهود التنمية الشاملة التي بذلت من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حجم أكبر للاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب شغل في مختلف القطاعات

[1] سعودي محمد، **أثر الصدمات على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر(1990-2010)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014-2015، ص 100.

[2] عبو عمر، عبو هودى، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، 2008، ص23.

الإنتاجية، حيث خصص له مبلغ قدر بحوالي 4203 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية تجسد في إنجازات عديدة نذكر منها[1]:

- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية كالفلاحة، الصيد، الموارد المائية وغيرها؛
- ✓ تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- ✓ تحديث وتطوير شبكة البنية التحتية؛
- ✓ ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه فضلا عن توسيع الخدمات العامة؛
- ✓ تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص؛
- ✓ دعم واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى طرح برنامج الهضاب العليا والجنوب.

وبناءا على ذلك فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث بلغت حوالي 9682 مليار دينار جزائري.

لقد أدى اعتماد سياسة نقدية توسعية خلال هذه المرحلة إلى توسع صافي الموجودات الخارجية وارتفاع الكتلة النقدية، مما أدى إلى بروز فائض في السيولة المصرفية والذي أصبح هيكليا بمجرد تنقيد تلك الموجودات الخارجية ومنه فقد قام بنك الجزائر باستحداث أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة الهيكلي تمثلت في استرجاع السيولة لمدة 07 أيام منذ أفريل واسترجاع السيولة لمدة 03 أشهر ابتداء من أوت 2005، وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة في جوان 2005، فضلا عن ذلك فقد تم تنشيط أداة الاحتياطي الإجباري ابتداء من 2004.

وعموما فقد استطاع بنك الجزائر التحكم في التوسع النقدي باستخدام هذه الأدوات باعتبار أن التحكم في التضخم هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

خامسا- برنامج التنمية الخماسي(20010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، ثم تواصلت ببرنامج دعم النمو الذي تدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبالتالي بلغت كلفته الإجمالية للسنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار

[1] هناء بن جميل، مرجع سابق، ص 139.

من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز، وقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج بحوالي 21214 مليار دينار (286 مليار دولار) يشمل شقين هما[1]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولا سيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار.

كما تقرر توجيه 40% من الغلاف المالي المخصص ضمن برنامج توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى تخصيص 250 مليار دينار لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة إلى الأغلفة المالية الهامة الموجهة لقطاع السكن، دعم البنية التحتية، رفع مستويات التشغيل وتحسين شبكات الإمداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب، وذلك في إطار اهتمام الدولة بعنصر التنمية البشرية.

يمكن القول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي أعطت أولية لجانب الطلب الكلي من خلال اعتماد سياسة نقدية صارمة لتحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في التحكم في التضخم وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة إلى مستويات منخفضة، لكن ارتبط معدل النمو الاقتصادي بعوامل الإنتاج يجعل المؤشرات الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة على المدى البعيد.

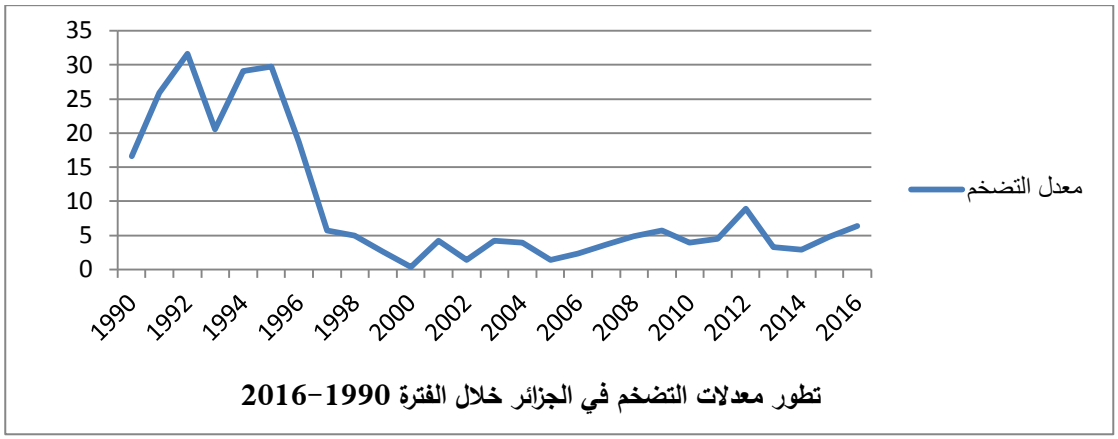
المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاحات على التوازنات النقدية في الجزائر

إن الوقوف على تقييم المؤشرات الاقتصادية الكلية طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية يمكن من إعطاء نظرة عامة عن مدى استقرار الوضع الاقتصادي العام في الجزائر.

أولا- تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل التضخم: تستهدف معظم الاقتصاديات التضخم كظاهرة لها أثارها السلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادية، ويعد التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

[1] هناء بن جميل، مرجع سابق، ص 140.

الشكل (2-1): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على *Excel* انظر الملحق **(01)**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة عرف عدة مستويات، يمكن أن نلخصها فيما يلي:

مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، وتوجه الحكومة الجزائرية نحو تغيير النظام الاقتصادي المعتمد آنذاك ابتداء من سنة 1990 بتطبيق قانون النقد والقرض 10/90 كقاعدة أساسية نحو بناء معالم جديدة أكثر كفاءة للنظام المالي في الجزائر، حيث سجل مستوى التضخم سنة 1990 بنسبة 16.65% ليرتفع إلى 25.88% سنة 1991 وصولا إلى 29.77% سنة 1995 ويعود ذلك للأسباب التالية:

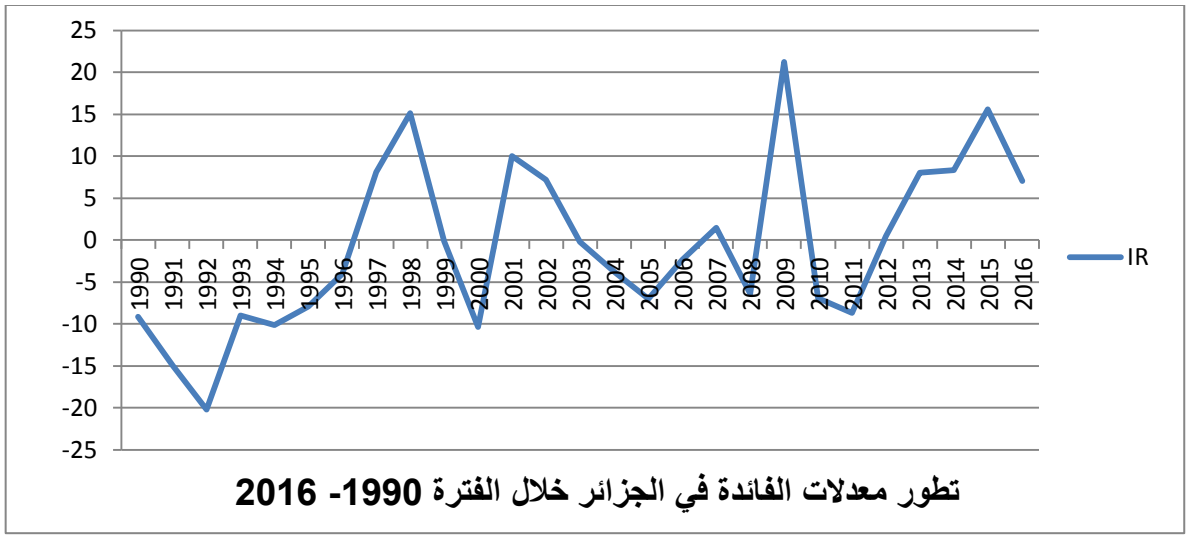
تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقررة من طرف صندوق النقد الدولي والتي نتج عنها منه قروض ومساعدات مالية، التوجه نحو تحرير الأسعار محليا من خلال إلغاء سياسة الدعم التي كانت منتهجة خلال مرحلة التخطيط المركزي، تطبيق سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 1990-1996 وهذا الإصدار النقدي المفرط والغير مدروس ساهم في رفع معدل التضخم في الجزائر.

وبدأ التضخم يعرف انخفاضا من 1997 حيث وصل حدود 0.33% سنة 2000 كأدنى حد لمعد التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة وزيادة معدلات نمو الكتلة النقدية والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

ويرجع معدل التضخم في الارتفاع من سنة 2005 إلى سنة 2009 وهذا راجع إلى زيادة في الكتلة النقدية، برامج الصندوق النقدي الدولي وفي سنة 2011 بدأ في الارتفاع من جديد بعدما تراجع سنة 2010 بسبب تحرير الأسعار والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وفي سنة 2012 تفاقم التضخم في الارتفاع القوي بأعلى معدل مسجل بعدما عرف تراجعا واسعا في 2013، وكذلك سنتي 2015 و2016 وهذا راجع إلى هشاشة معتبرة لميزانية الدولة تحت أثر ارتفاع قوي في نفقات الميزانية الكلية.

ثانيا– تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدلات الفائدة: إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهي تمويل الاقتصاد وجمع الادخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة لرأس المال[1].

الشكل (2–2): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على *Excel* انظر الملحق (02)

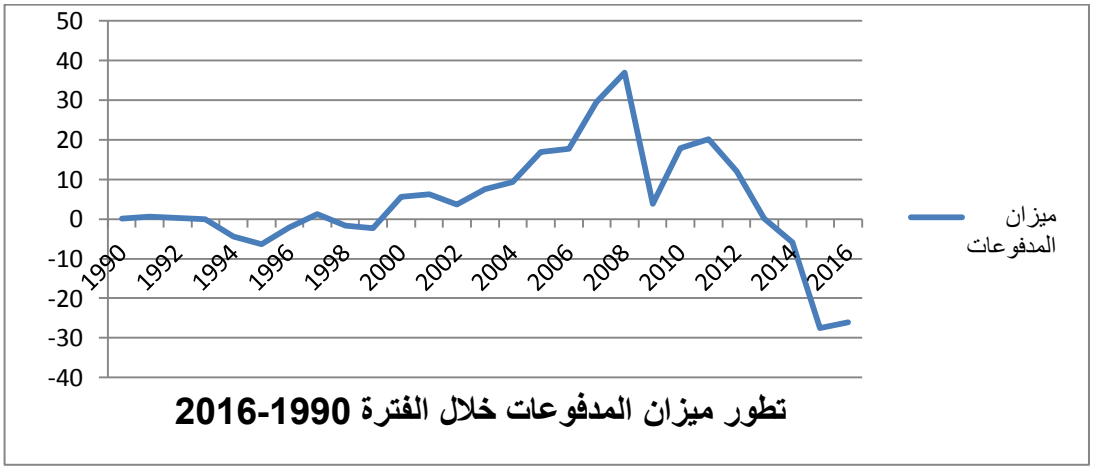
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الفائدة الحقيقية كانت سالبة إلى غاية 1997، وذلك نتيجة لتحرير أسعار الفائدة سنة 1990، حيث سجلت هذه الأخيرة سنتي 1995 و1996 معدلات سالبة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وسجلت انخفاض ملحوظ خلال الفترة 1997–1999، نتيجة تمكن البنك المركزي من الحد من ظاهرة التضخم، إلا أنه في إطار البرنامج التعديل الهيكلي تم التحكم في الكتلة النقدية وبالتالي استقرار سعر الصرف الأمر الذي سمح بتحقيق معدلات فائدة موجبة اعتبار من سنة 1997 و1998 وبعدها مباشرة نلاحظ تذبذب في قيمة معدلات الفائدة في السنوات الموالية نتيجة لارتفاع وانخفاض معدلات التضخم.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 208.

ثالثا- تأثير الإصلاحات الاقتصادية على ميزان المدفوعات وسعر الصرف: بداية من سنة 2000 عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج جيدة، مما سمح للجزائر بتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

1- تطور رصيد ميزان المدفوعات: عرف السوق الدولي للنفط تقلبات كثيرة بدية من تسعينيات القرن الماضي مما أثر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016، وسنقوم بتوضيح ذالك من خلال الشكل التالي:

الشكل(2-3): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)



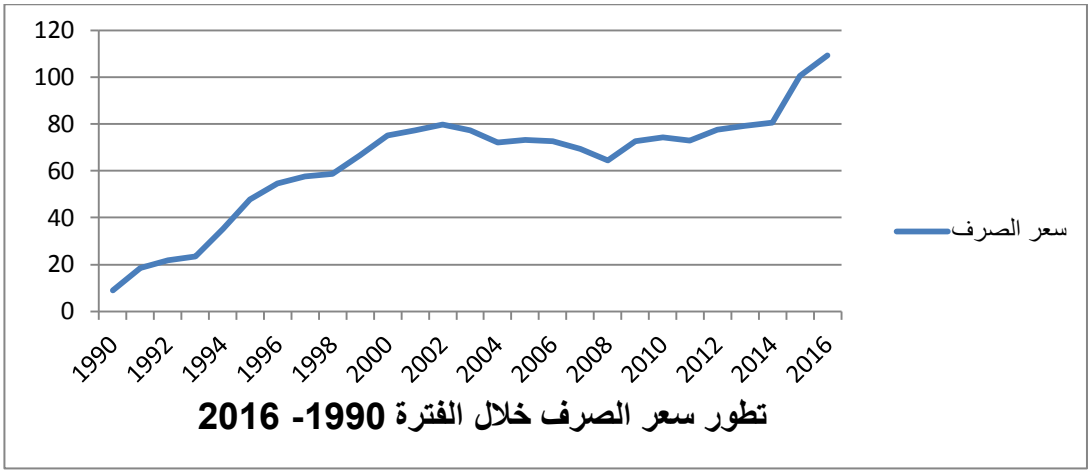
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على *Excel* انظر الملحق **(02)**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة ميزان المدفوعات في تزايد مستمر وهذا ابتداء من سنة 1990، حيث كان رصيد ميزان المدفوعات سنة 1994 سالبا إلا أنه ومع ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية متتالية، ونظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجزائر سجل فوائض متتالية لمدة 15 سنة، مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194 مليار دولار في نهاية 2013، ليشهد أول عجز له سنة 2014 وانخفاض احتاطي الصرف ليصل سنة 2015 إلى 144.1 مليار دولار، ومع عجز في الحساب الجاري سنة 2016 قدره 26.22 مليار دولار وهو العجز الثالث على التوالي، يرجع ذلك أساسا إلى تراجع الواردات ب 3.21 مليار دولار وكذلك الانخفاض الكبير في عجز "مداخيل عوامل الإنتاج" ب 2.9 مليار دولار[1]، إضافة إلى الانخفاض الحاد لأسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد 45.005 دولار أمريكي سنة 2016، مما جعله أقل قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية.

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"التقرير السنوي 2016"**، سبتمبر 2017، ص 54.

2- تطور سعر الصرف: لقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بخصوصية التخطيط المركزي، وهو ما أثر على طبيعة سياسة الصرف المنتهجة والتي تميزت بالاستقرار المصطنع والمحدد إداريا من طرف الدولة، وبالتالي ساهم سعر الصرف المستقر إلى حد ما في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، لكنه خلق فيما بعد تكلفة إدارية للعملة الصعبة، وأصبح سعر الصرف في انفصال تام من واقع الأداء الاقتصادي، واتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على إقامة سوق صرف بين البنوك[1]، وسنبرز تطورات سعر الصرف من خلال الشكل التالي:

الشكل(2-4): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة(1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على *Excel* انظر الملحق **(01)**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة سعر الصرف منخفضة خلال الفترة 1990-1994 وذلك بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

كما عرف سعر الصرف استقرارا نسبيا حيث تراوحت قيمته بين 65 و 80 دينار جزائري للدولار الواحد ويرجع ذلك إلى نمو الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000 – 2014 وتشكل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، كما شهدت السنتين 2015 و 2016 ارتفاعا حيث بلغ سعر الدولار الواحد 109.44 دينار جزائري سنة 2016، عموما اتسمت أسعار الصرف (الدينار مقابل الدولار الأمريكي) بالمرونة خلال فترة الدراسة.

[1] الشارف عتو، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، 2009، العدد السادس، ص 129.

المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائـر

تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى الجانب النظري للكتلة النقدية، مكوناتها ومقابلاتها في أغلب الدول وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم الكتلة النقدية مكوناتها ومقابلاتها في الجزائر وأيضا سنحاول التطرق إلى أهم المؤشرات النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية ***M2*** من النقود القانونية (الائتمانية) والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق ***M1***، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل[1]، تطور الكتلة النقدية ومكوناتها عبر الفترة 1990-2016 كان كما يلي:

أولا- تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة(1990-1994): سيتم تحليل عناصر العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري بالتطرق إلى العرض النقدي وتحليل مقابلات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

الجدول(2-1): يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-1994)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2
1990	134.942	135.141	270,082	72,932	343.005
1991	157.20	167.793	324.993	90.276	415.270
1992	184.851	184.868	369.719	146.183	515.902
1993	211.311	235.594	446.905	180.522	623.427
1994	222.986	252.847	475.834	247.68	723.427

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011** "**فصل-13- النقود والقروض**"، ص 218.

عرض النقود(*M1*): النقود الائتمانية + ودائع تحت الطلب؛

المعروض النقدي(M2): العرض النقدي(*M1*) + الودائع لأجل (أشباه النقود)؛

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشرات النقدية سواء $M1$ أو $M2$ شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الماضية، حيث لاحظنا أن هناك نمو مستمر لعرض النقود *M1*، وهذا راجع إلى نمو النقود الائتمانية والودائع

[1] علي صاري، مرجع سابق، ص 27.

تحت الطلب، حيث ارتفع عرض النقود من 270.082 مليار دج سنة 1990 إلى 475.834 سنة 1994 وهو ما يمثل تضاعفا بحوالي 02 مرة، ونلاحظ أيضا ارتفاع النقود في التداول من 134.942 مليار دج إلى 222.986 مليار دج سنة 1994 أي بمقدار 88.044 مليار دج، وبخصوص الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت هي أيضا من 135.141 مليار دج إلى 252.847 مليار دج خلال الفترة 1990 -1994.

أما العرض النقدي *M2*، فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 نمو يقدر بحوالي 110%، ليحقق سنة 1994 قيمة 343.005 مليار دج واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 1994 والتي حققت ما قيمته 723.423 مليار دج، نتيجة لارتفاع قيمة الودائع لأجل حيث كانت قيمتها تقدر بحوالي 72.923 مليار دج سنة 1990 لترتفع إلى 247.68 مليار دج سنة 1994.

ثانيا- تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة(1995-2000): سنتطرق إلى تحليل الكتلة النقدية من خلال العرض النقدي للاقتصاد الجزائري والجدول التالي يبين تطور الكتلة النقدية.

الجدول(2-2): يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1995-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود *M1*	الودائع لأجل	العرض النقدي *M2*
1995	249.767	269.339	519.107	280.455	799.562
1996	290.884	298.217	589.100	325.958	915.058
1997	337.621	333.701	671.570	409.948	1081.518
1998	390.420	435.952	826.372	766.090	1592.461
1999	439.995	465.187	905.183	884.167	1789.350
2000	484.500	563.700	1048.200	974.300	2022.500

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011** "**فصل-13- النقود والقروض**"، ص ص 218-219.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن عرض النقود *M1*، شهدت ارتفاعا منذ سنة 1995 نتيجة ارتفاع النقود الائتمانية (الأوراق النقدية) والودائع تحت الطلب، حيث انتقلت من 519.107 مليار دج سنة 1995 إلى ما قيمته 1048.2 مليار دج سنة 2000 أي بزيادة قدرها 529.093 مليار دج، وأما المعروض النقدي *M2* خلال الفترة (1995-2000) فقد تباطأ في النمو باستثناء سنة 1998 لينتقل من 799.562 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 2022.5 مليار دج سنة 2000، كما أن شبه النقود (الودائع لأجل)

أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الكتلة النقدية $M2$، ويرجع هذا إلى زيادة معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة واستقرار سعر الصرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية.

ثالثا- تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة(2001-2008): يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول(2-3): يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2008)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2
2001	577.2	661.3	1238.5	1235	2473.5
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5
2003	781.4	862.1	1643.3	1656	3299.5
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.3	3644.3
2005	921	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.6
2008	1540	3424.9	4964.9	1991	6955.9

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011** "**فصل-13- النقود والقروض**"، ص 219.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عرض النقود $M1$ شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2001-2008، حيث كان يبلغ سنة 2001 ما قيمته 1238.5 مليار دج ليصل إلى 4964.9 مليار دج سنة 2008 وهذا نتيجة الارتفاع الكبير في حجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك.

أما بالنسبة للمعروض النقدي $M2$ بدوره عاد للنمو من جديد حيث بلغت قيمته 2473.5 مليار دج سنة 2001 لتصل ما قيمته 6955.9 مليار دج سنة 2008، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل الواحد 99.97 دولار سنة 2008 بعدما كان 24.85 دولار سنة 2001.

رابعا- تحليل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة(2009-2016): سنقوم بتوضيح مختلف التطورات في الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول(2-4): يبين تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل	العرض النقدي M2
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8180.7
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1
2013	3204	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5
2014	3658.9	5944.1	9603	4083.7	13686.7
2015	4018.1	5153.1	9261.2	4443.3	13704.5
2016	4497.2	4909.8	9407	4409.3	13816.3

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

- www.bank-of-algeria.dz, statistique monétaire, (2012-2016).

نلاحظ من خلال الجدول أن عرض النقود $M1$ استمر في الارتفاع خلال الفترة 2009-2016، حيث كان يبلغ سنة 2009 ما قيمته 4944.2 مليار دج إلى أن وصلت قيمته 9407 مليار دج سنة 2016 أي بزيادة قدرها 4462.8 مليار دج وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في حجم النقود الائتمانية.

أما بالنسبة للمعروض النقدي $M2$ فقد شهد تطورا ملحوظا إذ بلغ مستوى نمو هذا الأخير خلال هذه الفترة (2009-2016) ب 92% أي بزيادة قدرها 6643.2 مليار دج، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم ودائع لأجل (شبه النقود) إذ تضاعفت خلال هذه الفترة وبلغ مستوى نموها 97.82% مما أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية.

المطلب الثاني: تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون مقابلات العرض النقدي في الجزائر تتكون من الأصول والديون التي تقابل عملية الإصدار وخلق النقود من طرف النظام المصرفي، وتنقسم إلى الأصول الخارجية أو ما يعرف باحتياطات الصرف والقروض للاقتصاد والقروض للدولة.

أولا- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية(1990-1994): الجدول الموالي يبين تطور المقابلات النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1994:

الجدول(2-5): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
الأصول الخارجية	6.535	24.286	22.641	19.618	60.399
معدل النمو%	-	271.63	-6.77	-13.35	207.88
نسبة التغطية%	1.55	4.77	3.42	2.56	7.24
قروض للدولة	167.04	158.97	226.933	527.835	468.537
معدل النمو%	-	-4.83	42.75	132.59	-11.23
نسبة التغطية%	39.72	31.23	34.29	68.76	56.13
قروض للاقتصاد	246.979	325.848	412.31	220.249	305.843
معدل النمو%	-	31.93	26.53	-46.58	38.86
نسبة التغطية%	58.73	64.00	62.29	28.69	36.64

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011** "**فصل-13- النقود والقروض**"، ص 218.

نلاحظ من خلال الجدول أن الأصول الخارجية قيمتها متذبذبة خلال هذه الفترة، ففي سنة 1990 قدرت قيمتها 6.535 مليار دج وارتفعت سنة 1991 لتحقق 24.286 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 271.63% ونسبة تغطية 4.77% بعد أن كانت 1.55% في سنة 1990 من مجموع مقابلات العرض النقدي، وهذا التذبذب نتيجة تغير أسعار النفط ليرتفع من 21.5 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 28.85 دولار سنة 1991 إلا أنها انخفضت في سنة 1992 و1993 لتحقق على التوالي 22.641 و19.618 مليار دج بانخفاض مقداره 3.023 مليار دج وانخفض معدل النمو نتيجة الانخفاض في الانخفاض في الأصول الخارجية بنسبة 6.77%، وفي سنة 1994 ارتفعت الأصول الخارجية بصورة كبيرة لتحقق قيمة وصلت إلى 60.399 مليار دج أي تقريبا ثلاث مرات بالمقارنة مع سنة 1993، بمعدل نمو قدر ب 207.88% وبنسبة تغطية 7.24%، أما فيما يخص القروض المقدمة للدولة فقد انخفضت سنة 1991 لتحقق 158.97 مليار دج بعد أن كانت 167.04مليار دج سنة 1990 أي بمعدل نمو منخفض يقدر بحوالي 4.83% وبنسبة تغطية بلغت 31.23% من مجموع مقابلات العرض النقدي، ثم عادت للارتفاع سنتي 1992و1993 ليصل معدل النمو إلى 132.59% سنة 1993 ثم عاد للانخفاض سنة 1994 بقيمة 468.537 مليار دج بمعدل نمو سلبي قدر ب 11.23% وبنسبة تغطية 56.13%، وهذا الانخفاض جاء نتيجة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على التزام الصرامة في السياسة المالية.

وأما القروض المقدمة للاقتصاد فخلال الفترة 1990-1992 فكانت في تزايد مستمر حيث انتقلت من 246.979 مليار دج سنة 1990 إلى 412.31 مليار دج سنة 1992 بزيادة قدرها 165.331 مليار حيث انتقلت من 246.979 مليار دج سنة 1990 إلى 412.31 مليار دج سنة 1992 بزيادة قدرها 165.331 مليار دج إلا أن معدل النمو انخفض من 31.93% سنة 1991 إلى 26.53% سنة 1992، لتعود للانخفاض سنة 1993 لتحقق 220.249 مليار دج وهو انخفاض كبير بحوالي 192.061 مليار دج قرابة الضعف بمعدل نمو سلبي 46.58% نتيجة القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات مما دفع بالجهاز المصرفي إلى القيام بالتمويل، حيث قامت الخزينة بإعادة شراء هذه القروض لتحقق سنة 1994 ما قيمته 305.843مليار دينار جزائري وبعدل نمو قدر ب 38.86%، ونسبة تغطية بلغت 36.64% من مجموع مقابلات العرض النقدي.

ثانيا- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية (1995-2000): الجدول التالي يبين تطور مقابلات النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول(2-6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأصول الخارجية	26.298	133.949	350.309	280.71	169.618	775.9
معدل النمو%	-56.46	409.35	161.52	-19.87	-39.58	357.44
نسبة التغطية%	2.65	11.24	23.12	14.70	7.82	31.71
قروض للدولة	401.587	280.548	423.650	723.181	847.899	677.5
معدل النمو%	-14.29	-30.14	51.01	70.70	17.25	-20.10
نسبة التغطية%	40.42	23.55	27.96	37.86	39.11	27.69
قروض للاقتصاد	565.644	776.843	741.281	906.181	1150.733	993.73
معدل النمو%	84.95	37.34	-4.58	22.25	29.99	-13.64
نسبة التغطية%	65.93	65.21	48.92	47.44	53.07	40.61

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011** "**فصل-13- النقود والقروض**"، ص ص 218-219.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود تذبذبات في قيمة الأصول الخارجية خلال الفترة 1995-2000 والتي انتقلت قيمتها من 26.298 مليار دج سنة 1995 إلى 350.309 مليار دج سنة 1997، أي تضاعفت بأكثر من 13 مرة، ثم انخفضت سنة 1998 لتصل إلى 280.71 مليار دج بمعدل نمو سلبي 19.87%، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1998 اذ بلغ 12.94 دولار للبرميل بعدما كان 19.49 دولار

في 1997، لتنخفض بشكل كبير سنة 1999 حيث قدرت ب 169.618 مليار دج وبنسبة تغطية 7.82% من مجموع القروض وانخفضت بما يقارب 111.092 مليار دج عما كانت عليه في سنة 1998 وهذا راجع إلى السياسة النقدية المنتهجة في تلك الفترة والتي تتماشى مع برامج التصحيح الهيكلي التي من خلالها إدارة العرض النقدي الذي يساهم في شكل الطلب المحلي وبالتالي فإن أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراجعة العرض النقدي.

فيما سجلت القروض المقدمة للدولة نمو خلال الفترة (1995-2000) حيث انتقلت من 401.587 مليار دج سنة 1995 إلى 677.5 سنة 2000 أي بزيادة قدرها 275.913 مليار دج، حيث انخفضت هذه الأخيرة سنة 1996 لتصل إلى ما يقارب 280.548 مليار دج بسبب تسديد الخزينة لأعبائها تجاه الجهاز المصرفي في إطار سياسة التطهير المالي للمؤسسات.

أما حجم القروض المقدمة للاقتصاد فقد حققت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة بسب استمرار الخزينة في تسديد ديونها تجاه القطاع المصرفي.

ثالثا- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية (2001-2008): سنوضح هذا التطور من خلال الجدول التالي:

الجدول(2-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2008)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أصول خارجية	1310.7	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5515	7415.5	10246.9
معدل النمو%	68.93	33.95	33.43	33.15	34	31.95	34.46	38.18
نسبة التغطية%	44.30	48.75	56.50	67.31	83.16	90.17	99.84	110.96
قروض للدولة	569.7	578.6	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1	-2193.1	-3627.3
معدل النمو%	-15.91	1.56	-26.82	-104.86	-4430.1	-39.74	-68.17	-65.40
نسبة التغطية%	19.25	16.07	10.21	-0.44	-18.57	-21.32	-29.53	-39.28
قروض للاقتصاد	1078.4	1266.8	1380.2	1535	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5
معدل النمو%	8.52	17.47	8.95	11.22	15.95	7.06	15.73	18.61
نسبة التغطية%	36.45	35.18	33.29	33.13	35.41	31.15	29.69	28.32

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011** "**فصل-13- النقود والقروض**"، ص 219.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر ففي سنة 2001 كانت قيمتها 1310.7 مليار دج لتنتقل إلى 10246.9 مليار دج سنة 2008 وبنسب نمو متذبذبة بعض الشيء ففي سنة 2001 وصل معدل النمو 68.93% لينخفض سنة 2002 إلى حوالي النصف تقريبا بقيمة

33.95%، كما نلاحظ أنه خلال هذه السنوات نسبة التغطية متفاوتة من سنة إلى أخرى حيث في سنة 2008 نجد أن نسبة التغطية بلغت 110.96% بعدما كانت 44.3% سنة 2001، وهذا بسبب تراجع حجم القروض المقدمة للدولة حيث نجد أنه خلال سنة 2001 كانت قيمتها 569.7 مليار دج إلا أنها انخفضت سنة 2003 لتحقق ما قيمته 423.4 مليار دج، وابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2008 حققت القروض المقدمة قيم سالبة بمعدلات نمو سالبة ونسب تغطية سالبة حيث انتقلت من 20.6 مليار دج سنة 2004 إلى 3627.3 مليار دج سنة 2008 وبمعدلات نمو سالبة 104.86% سنة 2004 و65.40% سنة 2008 وهذا راجع إلى انخفاض تدريجي للمديونية الخارجية لخزينة الدولة، وشهدت القروض المقدمة للاقتصاد خلال هذه الفترة زيادة مستمرة بسبب دخول الجزائر في تطبيق برنامج دعم الإنعاش، ونسب تغطية تختلف من سنة إلى أخرى في حدود 28% و36% مع تسجيل معدلات نمو موجبة طيلة الفترة 2001-2008.

رابعا- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية(2009-2016):يمكننا تحليل تطور المقابلات النقدية من خلال الجدول التالي:

الجدول(2-8): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أصول خارجية	10885.7	11996.5	13922.4	14940	15225.2	15734.5	15375.4	12596.1
معدل النمو%	6.23	10.20	16.05	7.31	1.91	3.35	-2.28	-18.08
نسبة التغطية%	103.84	101.05	97.75	94	88.80	77.71	66.22	54.32
قروض للدولة	-3488.9	-3392.9	-3406.6	-3334	-3235.4	-1992.3	567.5	2682.2
معدل النمو%	-3.82	-2.75	0.40	-2.13	-2.96	-38.42	-128.48	372.63
نسبة التغطية%	-33.28	-28.58	-23.92	-20.98	-18.87	-9.84	2.44	11.57
قروض للاقتصاد	3086.5	3268.1	3726.5	4287.6	5156.3	6504.6	7277.2	7909.9
معدل النمو%	18.01	5.88	14.03	15.06	20.26	26.15	11.88	8.69
نسبة التغطية%	29.44	27.53	26.17	26.98	30.07	32.13	31.34	34.11

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على:

La Banque d'Algérie, rapport 2016, Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, ***Statistiques Monétaires,*** *2017, hors série, Algérie, p: 155.*

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الأصول الخارجية تتزايد بوتيرة مستمرة ولكن بنسب نمو متذبذبة ففي سنة 2009 بلغت نسبة النمو 6.23% بعدما كانت 38.18% سنة 2008 وهذا الانخفاض سببه الركود في قطاع المحروقات نتيجة الأزمة العالمية، ليعاود الارتفاع سنة 2010 و2011 بمعدل 10.2% و16.05% على التوالي ثم عاد معدل النمو للانخفاض خلال الفترة (2012-2016) بسبب ارتفاع قيمة القروض المقدمة

للاقتصاد نتيجة الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت حوالي 3086.5 مليار دج سنة 2009 لتبلغ 7909.9 مليار دج سنة 2016 بزيادة قدرها 4823.4 مليار دج مما نتج عنه تطور مقابلات الكتلة النقدية، أما بالنسبة للقروض المقدمة للدولة فقدت شهدت انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2009-2014 بسبب تخلي الخزينة عن تمويل المشاريع والمؤسسات العمومية إضافة إلى التزايد المستمر في الأصول الخارجية، إلا أنه في سنتي 2015 و2016 ارتفعت قيم قروض للدولة بسبب انخفاض الأصول الخارجية لذات السنة بسبب انخفاض سعر البترول بلغ سعر البرميل الواحد 53.06 و45.005 دولار خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي.

المطلب الثالث: المؤشرات النقديـــة فـي الجزائـر

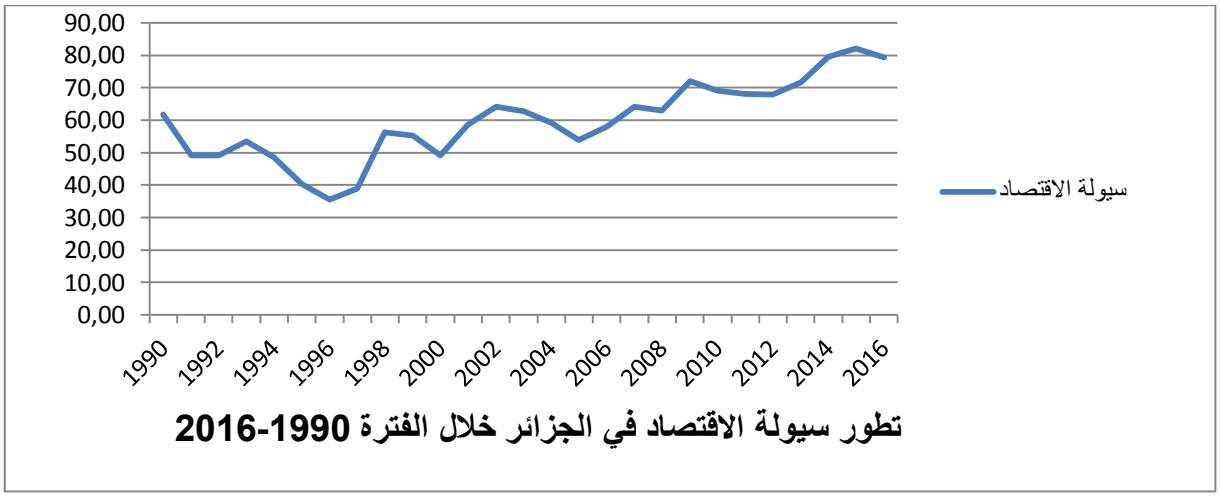
من خلال هذا المطلب سوف نبرز تطور بعض المؤشرات النقدية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا- نسبة السيولة الاقتصادية: إن معدل السيولة الاقتصادية هو عبارة عن النسبة بين الالتزامات السائلة والدخل الوطني أو الناتج الوطني الخام وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{سيولة الاقتصاد} = (M2|PIB) \times 100$$

والشكل التالي يوضح لنا تطور معدل السيولة في الاقتصاد الجزائري:

الشكل (2-5): تطور نسبة السيولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على *Excel* انظر الملحق **(02)**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسب السيولة سجلت انخفاضا في معدلات النمو خلال الفترة (1990-2000) حيث سجلت 61.71% سنة 1990مقابل 49.05% سنة 2000 والسبب في هذا الانخفاض

هو الإصلاحات المصرفية التي تبنتها الجزائر من خلال قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى برنامج التعديل الهيكلي الذي كان هدفه الرئيسي التحكم في الكتلة النقدية.

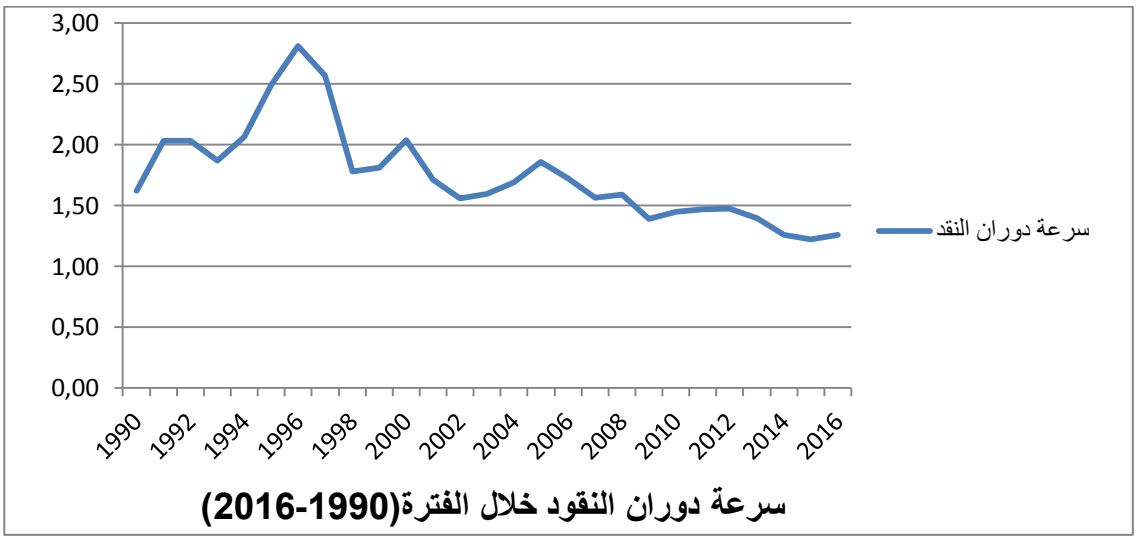
وابتداء من سنة 2000 عاد معدل السيولة للارتفاع بسبب الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55 بدءا من سنة 2000.

هذا الارتفاع في معدل السيولة ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة، أما في سنتي 2015 و2016 أدى الانخفاض في أسعار البترول المتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فسجلت السيولة الاقتصادية أعلى نسبة لها 82.05% و79.37% سنتي 2015 و2016 على التوالي، ويعود ذلك إلى تخفيض عتبات امتصاص السيولة من قبل البنك المركزي.

ثانيا- سرعة دوران النقود(V): تعتبر سرعة دوران النقود متغيرة نقدية هامة في النظرية النقدية، وذلك من خلال إمكانية مساهمتها في التوازن أو الاختلال الاقتصادي باعتبارها مؤشر يربط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، ويعبر عنها بالعلاقة التالية: $V = \frac{PIB}{M2}$

ويمكن استعراض تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-6): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على *Excel* انظر الملحق **(02)**

نلاحظ من خلال الشكل أن نسب سرعة دوران النقود عرفت تذبذبا خلال الفترة (1990-2016)، فبعض السنوات شهدت ارتفاعا طفيفا في سرعة تداول النقود والبعض الأخر عرفت انخفاضا، ووصلت سرعة تداول النقود إلى أقصى سرعة لها سنة 1996 ب 2.81 مرة، ويعود هذا الانخفاض إلى ظاهرة الاكتناز وتسرب الأموال إلى السوق الموازية مما أثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، وخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009 فقد سجلت فيها سرعة دوران النقود معدلات نمو منخفضة مقارنة بالسنوات الماضية إذ بلغت سرعتها سنة 2000 حوالي 2.04 مرة وهذا نتيجة نمو الكتلة النقدية $M2$، واستمرت سرعة دوران النقود في الانخفاض خلال الفترة (2005-2016) حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها بمعدل 1.22 مرة سنة 2015 و1.26 مرة سنة 2016 وهذا راجع أن نمو الكتلة النقدية $M2$ أكثر من نمو الناتج الداخلي الخام PIB.

المبحث الثالث: إدارة السياسة النقدية في الجزائـــر

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معينة على السياسة، وإن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات متعاقبة تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1986 ثم إصلاح 1988 وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد، سوف نحاول في هذا المبحث توضيح الإصلاح المالي والمصرفي، ثم نتطرق إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر وسنتناول أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: قانون النقد والقرض

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية.

ومن بين التدابير التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 ما يلي[1]:

- ✓ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي **"بنك الجزائر"**؛
- ✓ إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسئولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية؛
- ✓ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي؛
- ✓ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

أولا- مبادئ قانون القرض والنقد: سمح قانون النقد والقرض بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، تتمثل أهم مبادئه فيما يلي[2]:

---

[1] لحول عبد القادر، **ملتقى وطني حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990-2006"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، ص 16.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 186-188.

1- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن الأهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

2- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:** فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع لبعض القواعد والقوانين.

3- **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

ثانيا- أهداف قانون النقد والقرض: يهدف قانون النقد والقرض 90-10 إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- ✓ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- ✓ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبة في تحديد سعر الفائدة من قبل البنك.

المطلب الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

وتتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر فيما يلي[2]:

[1] إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010-2011، ص 153.

[2] بن عمرة عبد الرزاق، **أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1980-2013)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015، ص 126.

أولا- استقرار المستوى العام للأسعار: لم يعرف الاقتصاد الجزائري هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية إلا في السنوات الأخيرة بعد صدور قانون النقد 90-10 أي بعد سنوات الإصلاح الاقتصادي ومنها الإصلاح النقدي وأصبح الهدف هو التحكم في معدل التضخم.

ثانيا- التوازنات الحقيقية: يقصد بالتوازنات الحقيقية هنا كل من النمو الاقتصاد الحقيقي ومعدلات البطالة (التشغيل) المسجلة دوريا، حيث يرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاملة عن العمل من أجل التخفيف من حدة البطالة.

ثالثا- التوازن الخارجي: يرتبط هذا الهدف بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات والحفاظ على قابلية الاستمرارية فيه والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.

المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض صار بنك الجزائر (*BA*) يستخدم مجموعة من الأدوات لتعديل سيولة النظام المصرفي أدخل فيها بعض الأدوات الجديدة التي لم تكن تعرف من قبل في الجزائر، فقد أحرز تقدما كبيرا في السنوات التي تلت صدور القانون في التصدي لمشاكل القطاع المالي ولقد ساهم التحرك نحو استخدام الأدوات غير المباشرة وأدوات السوق في إدارة السياسة النقدية كثيرا في هذا التقدم، ومن بين أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر ما يلي[1]:

أولا- معدل الخصم ومعدل الفائدة: بصدور قانون 10/90 عرف إعادة الخصم توسعا أكثر وصار بنك الجزائر يقبل إعادة خصم تشكيلات قروض جديدة، حيث نصت المادة 69 من قانون النقد والقرض على أنه: "يمكن للبنك المركزي أن يعيد الخصم ويأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة، من بينهم المظهر، كما أن مدة الضمان يجب أن لا تتعدى ستة أشهر ويمكن استبدال أحد التوقعات بإحدى الضمانات التالية: سندات الخزن، بيان استلام البضائع، وثيقة شحن لحامله تثبت تصدير بضائع من الجزائر ومصحوبة بالسندات المألوفة الأخرى".

[1] شملول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة بنك الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 168.

بالنسبة لمعدلات الفائدة تم فرض سقف مؤقت بمقدار 50 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسبة الإقراض، وألغي هذا الإجراء في 1995 وأدى تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب المتشددة أكثر وتحرير أسعار الفائدة إلى ظهور أسعار الحقيقية الموجبة منذ 1996.

ثانيا– الاحتياطي الإجباري: لجأت السلطات النقدية في إطار تعزيز الرقابة غير المباشرة في أكتوبر 1994 إلى فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية قدرت ب 3% من مجموع الودائع (باستثناء الودائع بالعملات الأجنبية) تطبق عليه فوائد نسبتها 11.5%، ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على المؤسسات والبنوك المالية التي ينقص احتياطها الإجباري، تتمثل العقوبة في غرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الباقي.

ثالثا– السوق النقدية: وهي المكان الذي يتم فيه تبادل نقود البنك المركزي من خلال حركة حساب مفتوح لدى مؤسسة الإصدار، كما يمكن القول أنها كانت عبارة عن سوق مابين البنوك تقوم فيها هذه الأخيرة التي تعرف فائضا في سيولتها بإقراض البنوك التي تعرف عجزا أو نقصا في سيولتها وذلك بمعدل محدد مسبقا.

وفي سنة 1989 تم إعادة تنظيم سوق النقد جذريا في الجزائر، ومع قانون النقد والقرض المؤكد بالتنظيم (أو القانون) رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 والأمر رقم 28/95 المؤرخ في 22 أفريل 1995، عرفت السوق النقدية متنفسا جديدا وفتحت الأبواب لمتدخلين جدد مع تحديد معدلات الفائدة في السوق في إطار هامش (*une fourchette*) محدد من طرف بنك الجزائر كما عرفت السوق إدخال أدوات جديدة مثل نظام المزادات وعمليات السوق.

المتدخلون في السوق النقدي هم:

- ✓ البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ المؤسسات المالية غير البنكية؛
- ✓ المستثمرون المؤسسون (*institutionnels*) في وضعية إقراض فقط؛
- ✓ بنك البركة كحالة خاصة، حيث يتدخل في السوق النقدية ويقرض من خلال بنك الجزائر بمعدل فائدة معدوم، لكن في حالة حاجته للسيولة يمكنه طلب إعادة تمويله مجانا لدى بنك الجزائر في حدود مبلغ الفوائد غير المحصلة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل المخصص لتحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر، تناولنا فيه ما عرفه الاقتصاد الجزائري من إصلاحات اقتصادية مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962، وانعكاساتها على أهم المتغيرات النقدية كالتضخم، معدل الفائدة، المديونية الخارجية وسعر الصرف، رغبة من السلطات في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الظروف الاجتماعية، كما تناولنا تحليل واقع وتطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر، إضافة إلى الإصلاحات النقدية المتمثلة في قانون النقد والقرض.

وقد انتهجت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الفترة الحالية جملة من الإصلاحات الاقتصادية كانت ذات أثر بالغ على التوازنات النقدية حيث عرفت الوضعية الاقتصادية استقرار نسبي بعد الانتهاء من البرامج المدعومة أي بعد سنة 1990، وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول بعد أزمة 1986، والسياسة النقدية الصارمة المطبقة من طرف السلطات.

كما أن تحليل مكونات الكتلة النقدية مكنتنا من ملاحظة أن المتاحات النقدية تشكل جزء هام من الكتلة النقدية وهذا يدل على أن الأعوان الاقتصاديون يحتفظون بالنقود بغرض الاحتياط وبدافع تسوية معاملاتهم، إضافة إلى ذلك عندما قمنا بتحليل مقابلات الكتلة النقدية وجدنا أن طلب المؤسسات للقروض يكون لغرض ممارسة مختلف أنشطتها وتمويل مشاريعها من خلال الحصول على التمويل اللازم.

أما بخصوص الإصلاحات النقدية المتمثلة في قانون النقد والقرض لقد أعطت السلطة والاستقلالية للبنك المركزي، إضافة إلى تحقيق أهم أهداف السياسة النقدية المتمثلة أساسا في استقرار المستوى العام للأسعار، التوازنات الحقيقية و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

ومن خلال تطرقنا إلى محددات الطلب على النقود في مختلف النظريات الاقتصادية، وتحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر، سنتطرق على مستوى الفصل الثالث إلى الدراسة القياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر من أجل معرفة محددات الطلب على النقود في الجزائر.

الفصل الثالث: نمذجة قياسية لمحددات دالة الطلب على النقود في الجزائـــر

تمهيد

لقد حاولنا في الفصلين السابقين أن نتعرض إلى أهم المتغيرات المفسرة للطلب على النقود في المنظور الاقتصادي، من خلال التطرق إلى أبرز النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، كما تطرقنا في الفصل الثاني إلى تحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى الوضعية الاقتصادية الجزائرية قبل وبعد الإصلاحات وانعكاسات هذه الإصلاحات على أهم المؤشرات النقدية، كما قمنا بتحليل مكونات الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها، أما في هذا الفصل فسنحاول بناء نموذج قياسي يفسر ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، خلال الفترة (1987-2016).

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

يعد الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم أساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلا كميا، مستمدا أصوله من العلوم الثلاثة (الاقتصاد، الرياضيات والإحصاء)، بهدف اختبار تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية، قياس المؤشرات والمعاملات وتقدير العلاقات الدالية والتنبؤ.

المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة عام 1926، ويرجع الفضل في ذلك للاقتصادي *Frisch Ranger*، وهناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حيث استخدم كورنو التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة، ويعتبر بذلك كورنو أبو الاقتصاد القياسي، منذ ذلك الوقت أصبح الطابع الكمي للعلاقات الاقتصادية محل اهتمام الاقتصاديين في محاولة تطوير أساليب البحث العلمي وخلق فرع جديد يهتم بالقياس الميداني للعلاقات الاقتصادية، وجعل النتائج كأرضية اتخاذ قرار الملائم[1].

يعرف البعض الاقتصاد بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي وبصورة أكثر تفضيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع من فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[2].

كما يمكن تعريف علم الاقتصاد القياسي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يطبق العلوم الرياضية وعلم الإحصاء على النظرية الاقتصادية ، وتستعين به الكثير من المؤسسات البحثية وكذا حكومات الدول في تحليل النشاط الاقتصادي واستخدامه في عمليات التنبؤ[3].

ويمكن استنتاج تعريف موحد للاقتصاد القياسي على أنه العلم الذي يعبر عن تكامل وتناسق النظرية الاقتصادية نع العلاقات الرياضية والأسباب الإحصائية، بهدف اختبار الفرضيات على الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم للمتغيرات والظواهر الاقتصادية.

---

[1] عماري زهير، **محاضرات في الاقتصاد القياسي المالي**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015، ص 06.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطبع، الإسكندرية مصر، 2005، ص 04.

[3] دحماني محمد أدرويش، **محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، جامعة سيدي بلعباس، 2012-2013، ص 02.

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أولا- تعيين النموذج: يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، ويتم بناء النموذج القياسي الاقتصادي (النمذجة) بالاستعانة بالنظرية الاقتصادية وعلم الرياضيات والإحصاء.

وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج؛
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج؛

ثانيا- تقدير معلمات النموذج: بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي من خلال المرحلة السابقة، يتم تقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتتمثل خطوات هذه المرحلة في:

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج؛
- اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير ؛

ثالثا- تقييم معلمات النموذج: بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، وما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية:

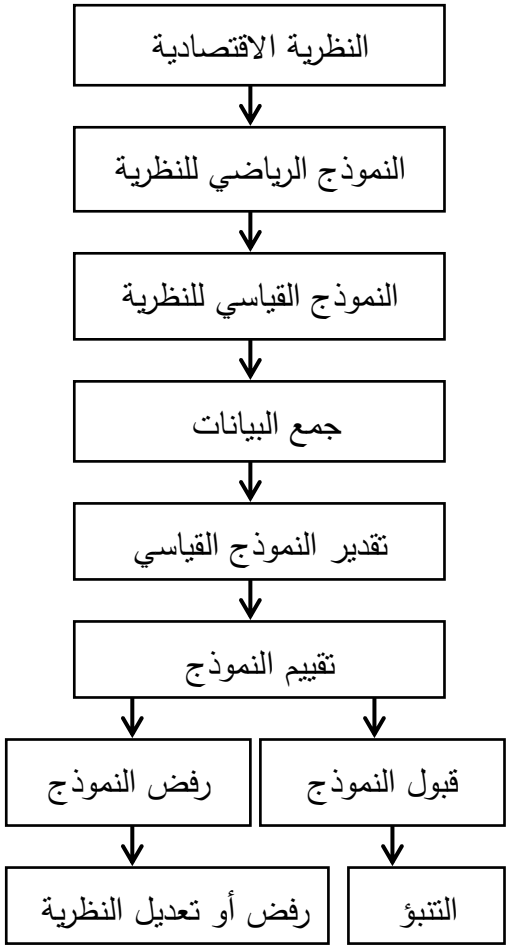
- **المعايير الاقتصادية:** تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة فإذا كانت لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي كان هذا سبب كافي في رفض النموذج؛
- **المعايير الإحصائية:** تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، منها اختبار *student*، اختبار *Fischer* بالإضافة إلى قياس القدرة التفسيرية للنموذج...
- **المعايير القياسية:** تهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية متوافقة مع الواقع، ومنها: اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات التعدد الخطي واختبارات ثبات التباين.

[1] حداد فاطمة الزهراء، **السياحة والتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016**، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، 2016-2017، ص 48.

رابعا- تقييم قدرة النموذج على التنبؤ: لاختبار قدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل الآتي[1]:

الشكل (3-1): مخطط لمنهج البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: خالد محمد السواعي، **كتاب *EViews* والقياس الاقتصادي**.

المطلب الثاني: تقديم النماذج الاقتصادية القياسية

إن العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية والتي يمكن قياسها، هي في الغالب علاقات سببية تعتبر محور الاهتمام في عملية القياس الاقتصادي، ومن أنواع النماذج الاقتصادية: نموذج الانحدار الخطي البسيط، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي سنستخدمه في دراستنا هذه.

[1] خالد محمد السواعي، **كتاب *EViews* والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 28.

- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد**

في الواقع الاقتصادي، لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة لا تفسَّر فقط بمحدد واحد، وإنما ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية.

أولا- الصياغة الرياضية للنموذج الخطي العام

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد Y_t وعدد من المتغيرات المستقلة ويعبر عنه بالعلاقة التالية[1]:

$$y_t = a_0 + a_1 x_{1t} + \ldots\ldots + a_k x_{Kt} + \varepsilon_t \qquad t=1,\ldots, n$$

حيث:

y_t: المتغير التابع (المُفَسَّر) عند الزمن t.

x_{kt}: المتغير المستقل (المُفَسِّر) k عند الزمن t.

$a_0, a_1, \ldots.. a_k$: (معلمات) معاملات النموذج.

ε_t : المتغير العشوائي.

k: عدد المتغيرات المستقلة.

n: عدد مفردات العينة.

ويمكن كتابة هذا النموذج في شكل مصفوفة:

$$Y_{(n,1)} = X_{(n,K+1)} a_{(K+1,1)} + \varepsilon_{(n,1)} \qquad t=1,\ldots, n$$

حيث:

$$Y = \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_t \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix}; \; X = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \cdots & x_{k1} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{1t} & x_{2t} & \cdots & x_{kt} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \cdots & \vdots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \cdots & x_{kn} \end{pmatrix}; \; a = \begin{pmatrix} a_0 \\ \vdots \\ a_t \\ \vdots \\ a_k \end{pmatrix}; \; \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \vdots \\ \varepsilon_t \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

[1] *Régis Bourbonnais, **Économétrie**, dunod, 7eme édition , Paris, 2015, p 48.*

ثانيا- فرضيات النموذج

عند تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية فإنه يجب توفر عدد من الفرضيات الأساسية الآتية[1]:

- القيمة المتوقعة لمتجه الخطأ تساوي صفر $E(\varepsilon_t)=0$ ؛
- تجانس (ثبات) تباين الأخطاء *Homoscedasticity*، أي:

$$E(\varepsilon_t^2)=\sigma_\varepsilon^2 \quad \text{حيث: } t=1,\ldots,n$$

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي:

$$E(\varepsilon_t,\varepsilon_{t'})=0 \;/\; t\neq t'$$

- الأخطاء مستقلة عن المتغيرات المستقلة، $Cov(x_{it},\varepsilon_t)=0$ ؛
- المتغيرات X_{it} و Y_t محددة بدون أخطاء؛
- المتغيرات المفسرة مستقلة إحصائيا أي وجود استقلال خطي بين أعمدة وعدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها، أي $Rank(X)=k+1<n$؛
- الحد العشوائي ε_t يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي 0، وتباين ثابت؛

ثالثا- تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية *MCO*، بإيجاد النهاية الصغرى لمجمع مربعات الأخطاء (البواقي)، وبالتالي يكون مجموع مربعات الانحدار والمفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة X_{kt} أكبر ما يمكن.

وفقا لطريقة المربعات الصغرى والتي ترتكز على تدنئة مجموع مربعات الأخطاء:

$$\hat{a}=(X'X)^{-1}X'Y$$

النموذج المقدر يكتب من الشكل:

$$\hat{y}_t=\hat{a}_0+\hat{a}_1x_{1t}+.....+\hat{a}_kx_{kt}+e_t$$

حيث:

$e_t=y_t-\hat{y}_t$، (e_t) المتغير العشوائي (البواقي)، أي بمعنى انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية.

[1] دحماني محمد أدرويش، مرجع سابق، ص 89.

رابعا- تقييم معلمات النموذج

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال المعايير الثلاثة التالية:

1- **المعايير الاقتصادية:** تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفضها، وفي حالة ما إذا كانت تتماشى مع الواقع الاقتصادي تقبل رغم مخالفتها للنظرية الاقتصادية.

2- **المعايير الإحصائية:** تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

أ- **معامل التحديد المتعدد:** يشير هذا المعامل إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وهو يعرف بالعبارة التالية[1]:

$$R^2 = 1 - \frac{ESS}{TSS} = \frac{RSS}{TSS} = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_t e_t^2}{\sum_t (y_t - \bar{y})^2}$$

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ولهذا يمكن أن نصححه عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

وتصبح قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$ كما يلي:

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\frac{(n-1)}{(n-k)}$$

إذا كان حجم العينة n كبيرا، فإن: $\overline{R}^2 \approx R^2$.

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر جيدا المتغير التابع، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 94.

ب- معنوية المعالم اختبار(*Student*):

ليكن لدينا النموذج: $y_t = a_0 + a_1 x_{1t} + \cdots + a_k x_{kt} + \varepsilon_t$

لتكن: $\hat{a}_1, \hat{a}_2, ... \hat{a}_k$ المعلمات المقدرة للنموذج.

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y والمتغير التفسيري x_t (معنوية كل معامل على حدا)، نقوم بإجراء الاختبار التالي[1]:

$$\begin{cases} H_0 : a_i = \overline{a} \\ H_1 : a_i \neq \overline{a} \end{cases}$$

للعلم أن:

$$t^*_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \overline{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} \rightarrow t(n-k-1)$$

- إذا كان: $t^*_{\hat{a}_i} \rangle t^{\alpha}_{n-k-1}$، يتم رفض H_0 وقبول H_1، وبالتالي تكون المعلمة a_i معنوية.
- أما إذا كان: $t^*_{\hat{a}_i} \leq t^{\alpha}_{n-k-1}$، يتم قبول H_0، وبالتالي فإن المعلمة a_i غير معنوية.

في حالة $\overline{a} = 0$، يكون:

$$t^*_{\hat{a}_i} = \frac{|\hat{a}_i - \overline{a}|}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} = \left| \frac{\hat{a}_i}{\hat{\sigma}_{\hat{a}_i}} \right| \rightarrow T(n-k-1)$$

t *(n-k-1)* توزيع إحصائية t *(student)*، *(n-k-1)* درجة الحرية، $t^*_{\hat{a}_i}$ يسمى نسبة إحصائية t *(ratio de Student)*، هذا الاختبار جد مهم، ففي حالة وجود معاملات غير معنوية في النموذج المقدر فإنه يتم حذف المتغيرات لمختلف المعاملات غير المعنوية، فاختبار إحصائية t من بين العناصر الأولى التي تستوجب السؤال بعد تنفيذ الانحدار ومعرفة مدى أهمية المعاملات، والذي يعتمد على اختبار الفرضية (المعامل يساوي 0) ضد الفرضية البديلة (المعامل يختلف عن الصفر).

ج- اختبار المعنوية الكلية(*Test de Fisher*): يستهدف هذا الاختبار (F) معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويعتمد هو الأخر على نوعين من الفرضيات[2]:

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، 2011، ص 72.

[2] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص 168.

$$\begin{cases} H_0: a_1 = a_2 = ...a_k = 0 & \text{(انعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)} \\ H_1: a_i \neq 0 & \text{(وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)} \end{cases}$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F^* = \frac{\sum_t (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum e_t^2 /(n-k-1)} = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)}$$

حيث:

F^* القيمة المحسوبة وF القيمة الجدولية، k عدد المتغيرات المستقلة، (n) عدد المشاهدات و$(n\text{-}k\text{-}1)$ درجة الحرية.

إذا كان: $F^* \rangle F_{n-k-1}^{k+1}$، يتم رفض H_0 وقبول H_1 والذي يقضي بأن الانحدار معنوي.

3- المعايير القياسية: تتمثل هذه المعايير فيما يلي:

أ- **اختبارات الارتباط الذاتي:** يشير الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير وعادة ما نخص هذه المشكلة الحد العشوائي ε_t، حيث تكون قيمة معامل الارتباط بين قيمة المتتالية غير مساوية للصفر، وهذا ما يحل بإحدى فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية.

- **اختبار دربين واتسون *Durbin Watson test* (1950 et 1951):**

يعتبر اختبار *Durbin Watson* من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، حسب الشكل التالي[1]:

$$\varepsilon_t = \ell\varepsilon_{t-1} + U_t \quad , \quad U_t \to \mathrm{N}(0, \sigma_v^{\,2})$$

حيث يمثل ℓ معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \ell = 0 \\ H_1 : \ell \neq 0 \end{cases}$$

من أجل اختبار الفرضيات يتم حساب إحصائية داربن واتسون *DW* من الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^{\,2}}$$

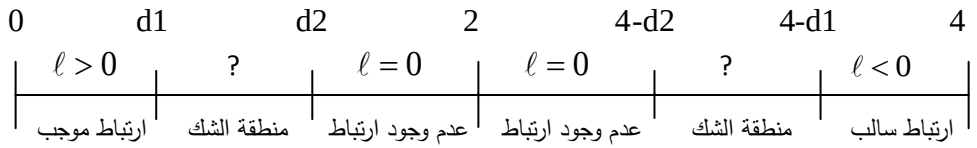
[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 99.

حيث e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي.

بما أن: $e_t \approx e_{t-1}$ في حالة القيم الكبيرة لـ n فإن: $DW=2(1-\ell)$، وتمثل DW القيمة المحسوبة للاختبار وتكون قيمتها بين 0 و4.

مقارنة قيمة DW المحسوبة وقيمة DW المستخرجة من جدول دربين واتسون، حيث يتم استخراج القيمة الجدولية لـ DW بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k، ومن خلال الجدول الإحصائي لتوزيع دربين واتسون يمكن تحديد قيمتين هما (d_1 وd_2)، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-2): مناطق القبول والرفض لاختبار DW



بالاعتماد على الشكل يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار ديربن واتسون على النحو التالي:

إذا كان: $0 < DW < d_1$ أو $4-d_1 < DW < 4$ ، ترفض فرضية العدم $(H_0 \rightarrow \ell = 0)$؛

إذا كان: $d_2 < DW < 4-d_2$، تقبل فرضية العدم $(H_0 \rightarrow \ell = 0)$؛

إذا كان: $4-d_2 < DW < 4-d_1$ أو $d_2 < DW < d_1$، في هذه الحالة في منطقة غير محددة (منطقة الشك)، أي أنه لا يمكن أن نستنتج إن كان هناك ارتباط أم لا.

- **اختبار *Breusch-Godfrey Serial correlation LM test*** :

من بين أهم المعايير التي تستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي ومن الرتبة أعلى من الواحد ومنه فهو أحد الاختبارات الذي يستخدم للكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي(*autocorrelation*) في بواقي معادلة الانحدار[1].

في حالة اختبار ***Breusch-Godfrey*** نجد أن:

$$e_t = p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + ... p_m e_{t-m} + \varepsilon_t$$

ويمكن دائما استخدام تقنية الفرضيات حيث نجد الفرض العدم غياب ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_0 : p_1 = ... = p_m = 0$$

[1] دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 65.

مقابل الفرض البديل حيث يوجد ارتباط ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي:

$$H_1 : p_1 \neq .....p_m \neq 0$$

ولإجراء هذا الاختبار لدينا احتمالان إما اختبار (F) الكلاسيكية، سواء استخدام اختبار *LM test* الذي يتبع توزيع أي:

$$(n-m).R^2 \approx x^2$$

حيث n تمثل حجم العينة، m تمثل رتبة الارتباط الذاتي، R^2 تمثل معامل التحديد.

إذا كانت $\chi^2 \leq (n-m).R^2$ الموجودة في الجدول وعند مستوى معنوية (1%،5%،10%) فيها نرفض الفرض العدم أي غياب ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ونقبل بالفرض البديل بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ب- المدرج التكراري واختبار التوزيع العادي *(Histogramme et tests de normalité)*

والذي يتضمن عل كل من معامل التناظر، معامل التسطيح واختبار جارك بيرا، الموضحة كالآتي[1]:

- **معامل التناظر** (***skewness***): يقيس تناظر توزيع السلسلة بالنسبة لمتوسطها، من خلال الاختبار التالي:

H_0: توزيع متناظر.

H_1: توزيع غير متناظر.

معامل التناظر *(skewness)* يحسب بالطريقة التالية:

$$\boldsymbol{Skew} = \frac{[\boldsymbol{n^{-1}}\sum_{\boldsymbol{i=1}}(\boldsymbol{yi}-\bar{\boldsymbol{y}})^{\boldsymbol{3}}]^{\boldsymbol{2}}}{[\boldsymbol{n^{-1}}\sum_{\boldsymbol{i=1}}(\boldsymbol{yi}-\bar{\boldsymbol{y}})^{\boldsymbol{2}}]^{\boldsymbol{3}}} = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3} \rightsquigarrow \quad \mathrm{N}\,(0.\sqrt{\frac{6}{n}})$$

إحصائية *(skewness)* تعطى كالتالي:

$$V_1 = \sqrt{\tfrac{n}{6}}(skew) \rightarrow N(0.1)$$

إذا كان: $-1{,}96 < V_1 < 1{,}96$ تقبل الفرضية الصفرية، ومنه التوزيع متناظر.

[1] حداد فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 56.

- **معامل التسطيح *(kurtosis)*** يقيس مدى تسطيح توزيع السلسلة، من خلال الاختبار التالي:

H_0: توزيع معتدل

H_1: توزيع غير معتدل.

معامل التسطيح *(kurtosis)* يحسب بالطريقة التالية:

$$\boldsymbol{Kur} = \frac{\boldsymbol{n^{-1}\sum_{i=1}(yi-\bar{y})^4}}{\boldsymbol{[n^{-1}\sum_{i=1}(yi-\bar{y})^2]^2}} = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} \rightsquigarrow \mathrm{N}\,(3.\sqrt{\frac{24}{n}})$$

إحصائية *(kurtosis)* تعطى كالتالي:

$$V_2 = \sqrt{\tfrac{n}{24}}(kurt-3) \rightarrow N(0.1)$$

إذا كان: $-1{,}96 < V_2 < 1{,}96$ تقبل الفرضية الصفرية، ومنه التوزيع عادي.

- **جارك بيرا *jarque-bera*** تسمح بمعرفة إذا كانت السلسلة ذات توزيع طبيعي، حيث أنها تقيس الفرق بين *skewness* و *kurtosis*، من خلال الاختبار التالي:

H_0: توزيع طبيعي.

H_1: توزيع غير طبيعي.

إحصائية *(jarque-bera)*، تعطى كالتالي:

$$JB = \frac{n-k}{6}\left[skew^2 + \frac{(kur-3)^2}{4}\right]$$

إذا كان: $JB \prec x^2_{(\alpha)}(2)$ تقبل الفرضية الصفرية، ومنه التوزيع طبيعي.

ج- اختبار ثبات تباين الخطأ

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ، بمعنى أن الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر يكون لها نفس التباين أي:

$$Var(\varepsilon_t) = E(\varepsilon_t)^2 = \sigma_\varepsilon^2$$

ويتم اكتشاف عدم ثبات تباين الخطأ بواسطة عدة اختبارات منها: *Goldfeld-Quandt*، اختبار *Gleisjer*، اختبار *White*، وكذلك اختبار *ARCH*.

- **اختبار ال *ARCH***

اختبار فرضية اختلاف التباين، باستخدام اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ونحكم على النتائج سواء إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر أو رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل "غياب التباين".

نجري اختبار ***ARCH Test*** باختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع ومربع البواقي مبطأة لفترة واحدة لاختبار الفرض الصفري القائل ثبات التباين ويقوم هذا الاختبار سواء على اختبار فيشر الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج، ويمر هذا الاختبار بالمراحل التالية[1]:

1. حساب بواقي نموذج الانحدار $\hat{\varepsilon}_t$؛
2. حساب $\hat{\varepsilon}_t^{\,2}$؛
3. انحدار ذاتي للبواقي من خلال فترات تباطئ، ويتم الاحتفاظ بالتبطئات المعنوية فقط.

$$e_t^2 = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i e_{t-1}^2$$

حيث الفرض العدم: $H_0 : p_1 = ... = p_m = 0$

4. حساب الإحصائية مضاعف لاغرنج حيث $LM = n.R^2$ ومع $\boldsymbol{n}$ حجم العينة و $\boldsymbol{R^2}$ يمثل معامل التحديد.

فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي:

$nR^2 < X_\alpha^2(p)$، H_0: تجانس ثبات تباين البواقي؛

$nR^2 > X_\alpha^2(p)$، H_1: عدم تجانس ثبات تباين البواقي.

[1] دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 76.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية

تمهيدا للنمذجة القياسية لمحددات دالة الطلب على النقود في الجزائر، يتم دراسة تطور مختلف المتغيرات دراسة تحليلية وهذا ما سينص عليه المطلب الأول "تحليل متغيرات الدراسة"، أين سيأتي في المطلب الثاني تطبيق للانحدار الخطي.

المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة

للقيام بأي دراسة تطبيقية يحتاج الباحث إلى المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، ومن خلال دراستنا لمحددات الطلب على النقود قمنا بحصر عدد من المتغيرات المفسرة وهذا بالنسبة للفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 2016 وذلك بمعطيات سنوية مستمدة من مصادر مختلفة ومن خلال ما سبق ستكون لدينا المتغيرات الاقتصادية الخاضعة للدراسة وهي كالتالي:

أولا- عرض وتحديد متغيرات الدراسة وبناء النموذج: إن أول مرحلة يقوم بها الباحث في بناء النموذج القياسي هو تعيين النموذج، من خلال تحديد متغيرات النموذج (المتغير لتابع والمتغيرات المستقلة)، بالإضافة إلى الإشارة المتوقعة للمتغيرات المفسرة كما سنقوم كذلك بتحديد الشكل الرياضي المناسب للنموذج.

انطلاقا من النظريات المفسرة للطلب على النقود واعتمادا على مجموعة من الدراسات السابقة تم استنتاج عدة متغيرات تفسر الطلب على النقود.

تتضمن دوال الطلب على النقود متغير يعكس الدخل أو الثروة بالإضافة إلى العائد على النقود والبدائل المناسبة للطلب على النقود، وجرت العادة في الدراسات السابقة على استخدام إجمالي الناتج المحلي الخام كبديل للثروة لعدم توفر بيانات حول هذا المتغير، أما فيما يخص متغيرات الفرصة البديلة فإن سعر الفائدة ومعدل التضخم يمثلان المؤشران الأكثر استخداما في هذا الإطار، وأثناء تحليلنا لواقع الطلب على النقود في الجزائر استنتجنا أن سعر الصرف والإنفاق الحكومي هي متغيرات مؤثرة في الطلب على النقود خلال فترة الدراسة.

وبناءا على ما سبق فإن معادلة الطلب على النقود يمكن صياغتها حسب العلاقة التالية:

$$M2_t = f(PIB_t, INF_t, RN_t, TCH_t, G_t) \dots\dots (10)$$

حيث:

$M2_t$: تمثل الكتلة النقدية (المعروض النقدي) (دينار جزائري)؛

PIB_t: تمثل الناتج المحلي الإجمالي (دينار جزائري)؛

INF_t: يمثل معدل التضخم (%)؛

IR_t: يمثل معدلات الفائدة (%)؛

Tch_t: يمثل سعر الصرف (الدولار مقابل الدينار الجزائري)؛

G_t: يمثل الإنفاق الحكومي (دينار جزائري)؛

يتأثر الطلب على النقود طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وعكسيا مع معدل الفائدة ومعدل التضخم، أما علاقة الطلب على النقود بسعر الصرف فهي علاقة عكسية، ومن أجل صياغة نموذج دالة الطلب على النقود فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل (المتغيرات)، المستعملة في عملية التقدير.

ثانيا- التعريف بالمتغيرات: من خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعاريف موجزة لمتغيرات الدراسة مع العلم أن البيانات الخاصة بها أخذت من مصادر مختلفة كالبنك الدولي، بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

1- **الكتلة النقدية $M2_t$**: أو ما يعرف بالمعروض النقدي هي كل الأصول التي تسمح بشراء السلع والخدمات وتسوية الديون، تلعب الكتلة النقدية دورا هاما في معظم الاقتصاديات وذلك من خلال تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات، وتشمل النقود وأشباه النقود[1].

2- **الناتج المحلي الإجمالي PIB_t**: يستخدم هذا المتغير لقياس مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة معينة عادة تكون سنة، ويعطي الناتج المحلي الخام صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي كما يستخدم هذا الناتج كمعيار للنمو الاقتصادي.

3- **معدل التضخم INF_t**: يقصد بالتضخم الارتفاع الغير طبيعي للأسعار، أو بعبارة أخرى هو التغير النسبي السنوي في مؤشر أسعار الاستهلاك[2].

4- **معدل الفائدة RN_t**: هو نوع من الفائدة من المال، هذا النوع من الفائدة هو سعر الفائدة المتفق عليه، والذي يستحق للحصول على قرض أو التي تتلقاها لاستثمار مالي، وهي لا تشمل أي تكاليف إضافية مثل رسوم الاستشارات، وعادة ما تستخدم فترة سنة واحدة لسعر الفائدة.

[1] أحمد هني، مرجع سابق، ص 99.

[2] غازي حسين، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 10.

5- **سعر الصرف** Tch_t: هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين. ويعرف أيضا بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية[1].

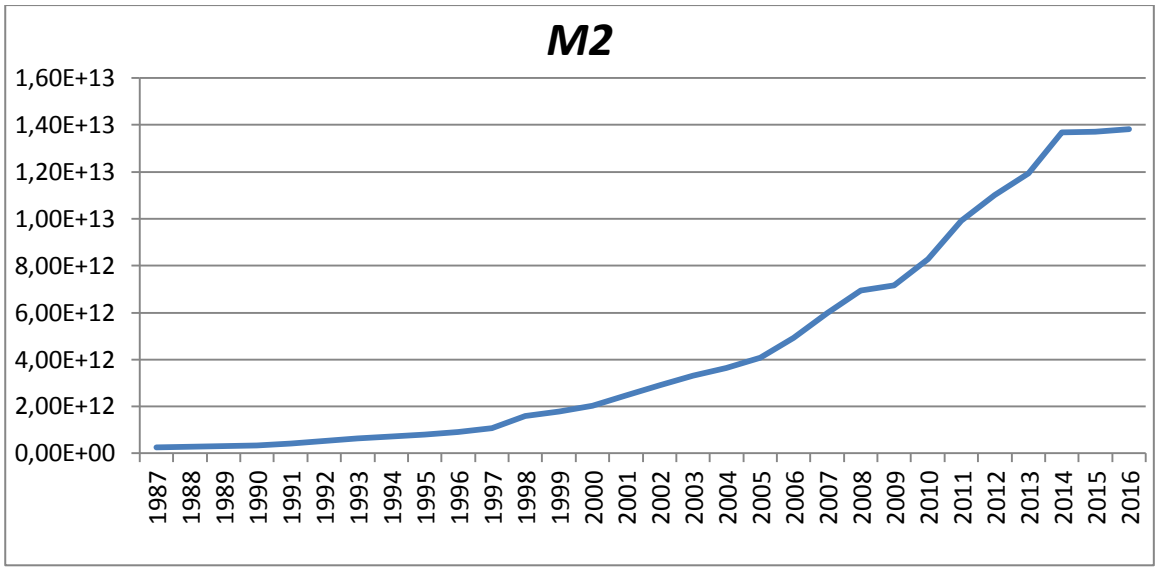
6- **الإنفاق الحكومي** G_t: يعرف الإنفاق الحكومي بأنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[2]، أو هو مبلغ يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها مؤسساتها وهيئاتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.

ثالثا- تحليل متغيرات الدراسة:

من خلال معطيات الخاصة بموضوع الدراسة قمنا برسم المنحنيات البيانية والتي توضح تطور تطورها خلال فترة 1987-2016، وتتمثل متغيرات الدراسة في:

1- الكتلة النقدية M_{2t}

الشكل (3-3): تمثيل بياني للكتلة النقدية خلال الفترة (1987- 2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

من خلال التمثيل البياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1987- 2016)، يتضح أنها شهدت ارتفاعا بطيئا في بداية الفترة، غير أنه بداية من سنة 2000 عرفت نموا كبير عما كانت عليه وهذا راجع إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب)، إلا أنه في سنة 2007 إلى غاية 2010 عرفت تذبذب في معدل تغير عرض النقود وهذا بسبب التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية

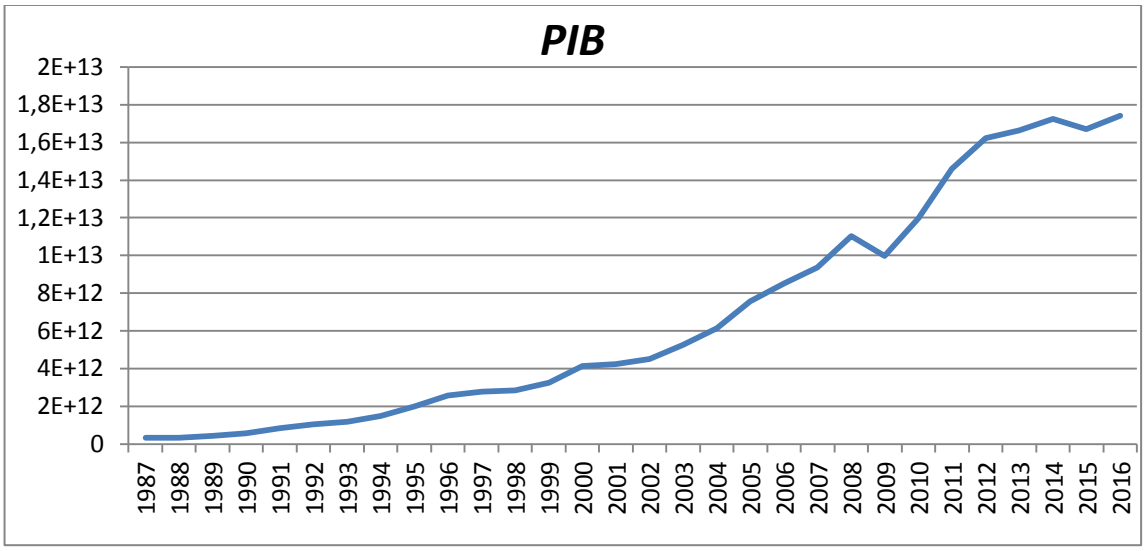
[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص 80.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، لبنان، 1988، ص 398.

لتبدأ بعد ذلك من سنة 2010 الكتلة النقدية في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات إلى غاية 2016.

2- الناتج المحلي الإجمالي PIB_t

الشكل (3-4): تمثيل بياني لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1987- 2016)

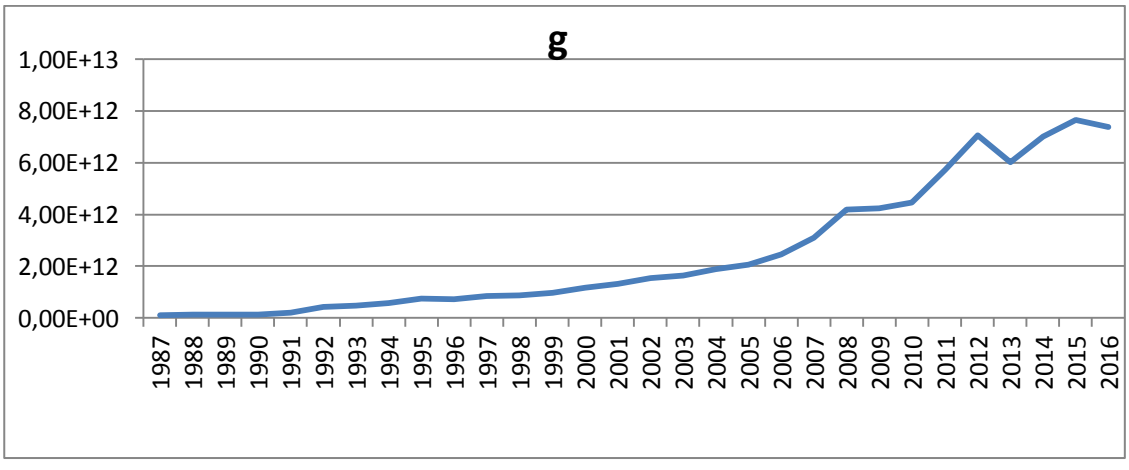


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

من خلال التمثيل البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1987- 2016)، يتضح أنه شهد ارتفاعا بطيئا في بداية الفترة، إلا أنه عرف ارتفاعا تدريجيا ابتداء من سنتي 1995 و1996، وهذا راجع إلى التطور في القيمة المضافة، ارتفاع الرسوم الجمركية ومداخيل الدولة من العملة الصعبة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

3- الإنفاق الحكومي G_t

الشكل (3-5): تمثيل بياني للإنفاق الحكومي خلال الفترة (1987- 2016)

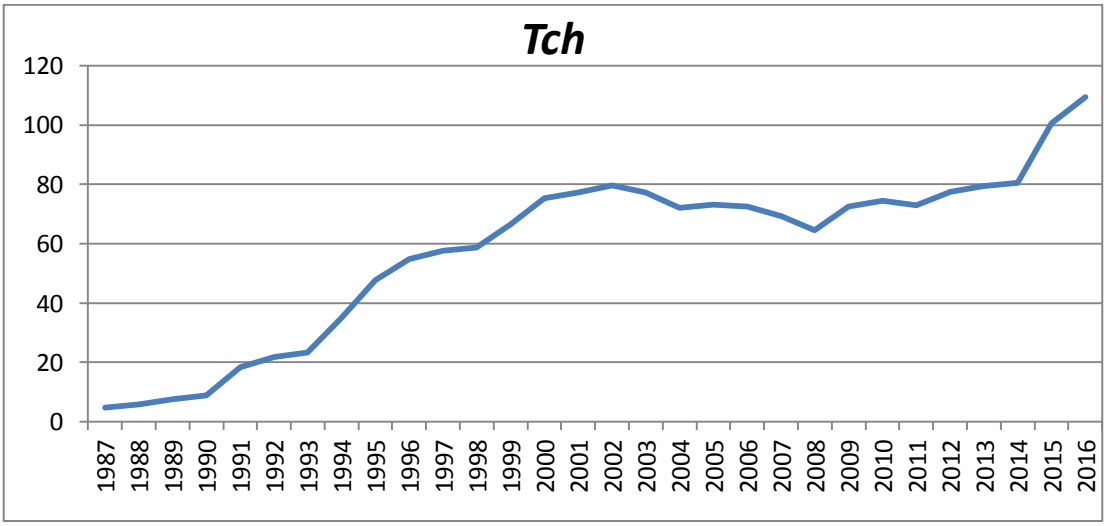


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن هناك اتجاها تصاعديا للإنفاق الحكومي في الجزائر، ويدل هذا التزايد المستمر في الإنفاق الحكومي من عام لآخر على أن سياسة الإنفاق المعتمدة في مصدرها على الأرباح التي تجنى من صادرات البترول والغاز، ومع تحسن الموارد المالية للدولة وزيادة المطالب الاجتماعية وبما أن أغلب النفقات هي نفقات تسيير (أجور العمال والتحويلات الاجتماعية وغيرها) ونظرا للارتفاع المحسوس في أجور العمال مما أدى إلى الارتفاع المستمر في الإنفاق الحكومي، إضافة إلى البرامج التنموية (الإنعاش الاقتصادي، برامج دعم النمو الاقتصادي) التي رفعت من وتيرة الإنفاق العام.

4- سعر الصرف Tch_t:

الشكل (3-6): تمثيل بياني لمعدل سعر الصرف خلال الفترة (1987- 2016)

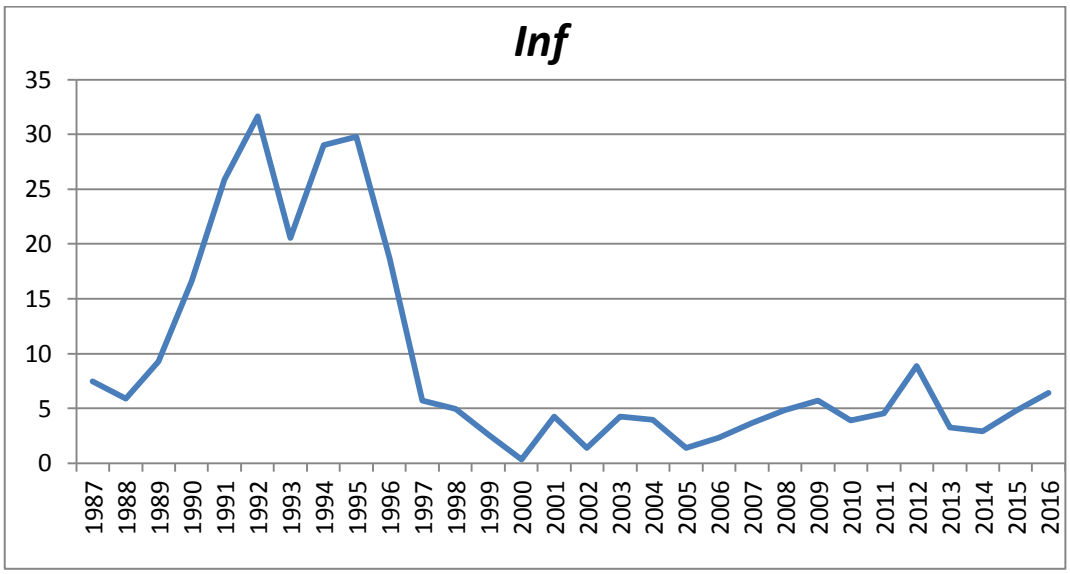


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

يتضح من خلال الشكل (3-6)، أن معدل سعر الصرف الدولار/الدينار في ارتفاع مستمر خلال طول الفترة (1987- 2002)، والذي يفسر ضعف قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار، وذلك بسبب نظام التعويم المدار(نمط الصرف العائم المسير) الذي سمح بتخفيض قيمة الدينار عن مستوى السوق الموازية إضافة إلى أن سعر صرف الدينار يتحدد بالمناقصة مما أدى بارتفاع أسعار الصرف، في حين شهدت سنتي 2003 و 2004 تحسن طفيف وهذا راجع إلى الانخفاض الشديد في قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمي، وعرف تذبب خلال الفترة 2005-2007 إلا أنه في 2008 انخفض نتيجة للأزمة المالية العالمية، أين عاود الارتفاع من جديد بداية من سنة 2009 إلى غاية 2016 نتيجة سياسة التخفيض المنتهجة بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد الجزائري وبالتالي ضعف قيمة الدينار أمام الدولار.

5- معدل التضخم INF_t

الشكل (3-7): تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة (1987- 2016)

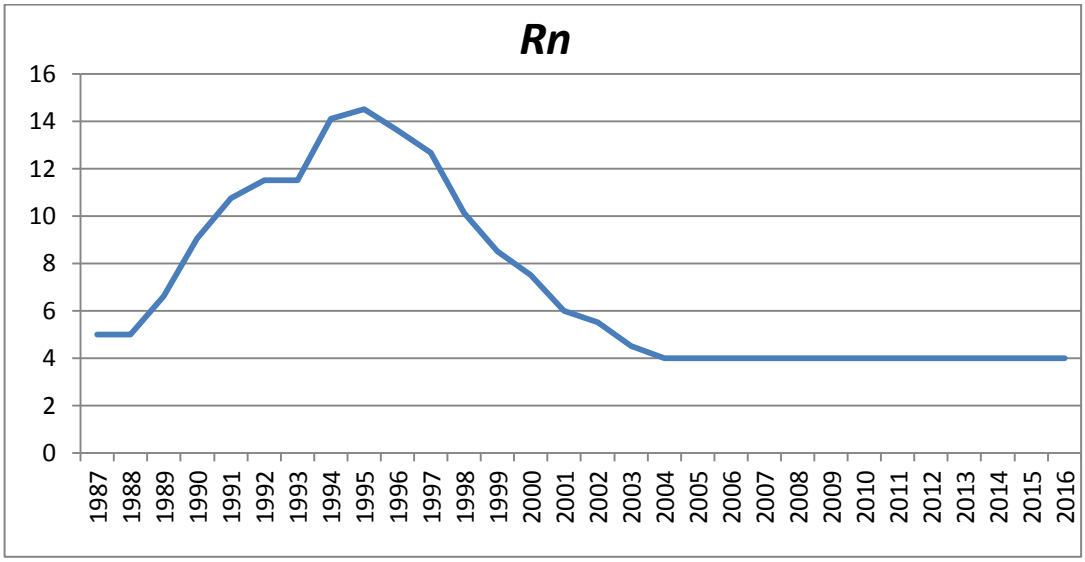


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

من خلال التمثيل البياني لتطور معدل التضخم في الجزائر(1987-2016)، يتضح أنه شهد ارتفاعا وبوتيرة متسارعة في بداية الفترة وهذا بسبب تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقررة من طرف صندوق النقد الدولي والتي نتج عنها منه قروض ومساعدات مالية، التوجه نحو تحرير الأسعار محليا من خلال إلغاء سياسة الدعم التي كانت منتهجة خلال مرحلة التخطيط المركزي، تطبيق سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 1990-1996 وهذا الإصدار النقدي المفرط والغير مدروس ساهم في رفع معدل التضخم، إلا أنه انخفض انخفاض محسوسا خلال الفترة (1997-2006) وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف الحكومة للحد من هذه ظاهرة، في حين أنه شهد تذبذبات خلال الفترة الأخيرة إلى غاية سنة 2016 أين بلغ معدل التضخم .%6.39

6- معدل الفائدة الاسمي RN_t

الشكل (3-8): تمثيل بياني لمعدل الفائدة الاسمي خلال الفترة (1987- 2016)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

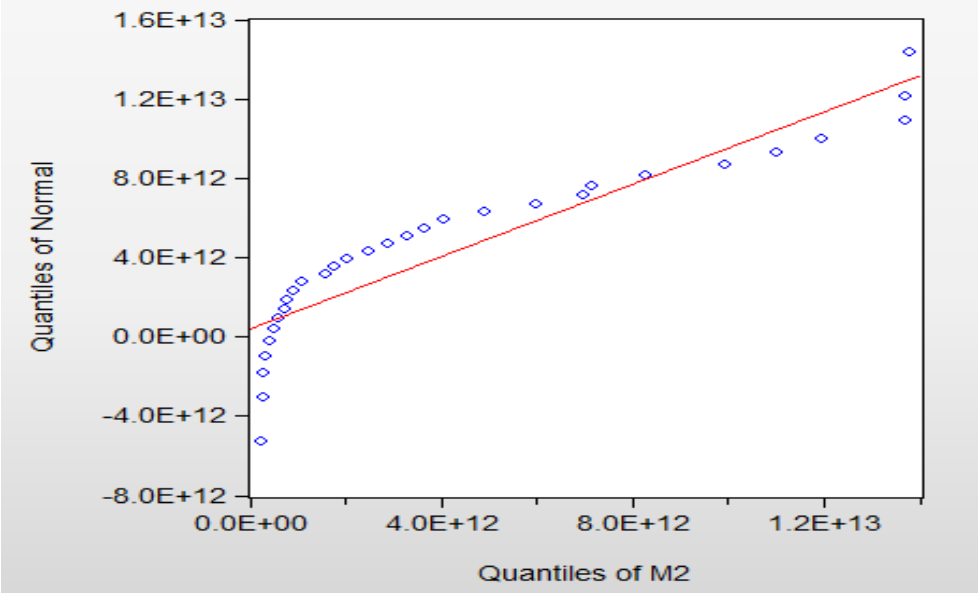
من خلال التمثيل البياني نلاحظ ارتفاع أسعار الفائدة خلال بداية الفترة 1988 في ارتفاع مستمر وذلك بسبب لجوء السلطات الجزائرية إلى عملية التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة بغية الخروج من الوضعية المالية الغير الملائمة لتحريك موارد الادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات، وكذلك من أجل الوصول إلى سعر فائدة حقيقي موجب، وقد انخفض بداية من سنة 1996 واستمر إلى غاية 2002 ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم ورغبة الحكومة في إنعاش الاقتصاد الوطني بتشجيع الاستثمار، إلا أنه تم تثبيته عند حدود 4% بداية من سنة 2004 إلى غاية 2016 وهذا راجع لاستقرار معدلات التضخم عند مستويات دنيا.

المطلب الثاني: تطبيق النمذجة القياسية

انطلاقا من المعطيات[1] التي تم جمعها لمختلف المتغيرات محل الدراسة في الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 2016، أي ما يعادل 30 مشاهدة كحجم للعينة، ومن خلال طريقة تقدير النماذج، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية *(MCO)* لإيجاد النموذج الأمثل الذي يفسر محددات الطلب على النقود، أين تم الاعتماد على الصيغة الرياضية اللوغاريتمية *(log)*، والشكل التالي يوضح سحابة النقط الخاصة بالكتلة النقدية:

[1] انظر الملحق **(01)**.

الشكل(3-9): سحابة النقط الكتلة النقدية $M2_t$ كمتغير تابع



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

من خلال سحابة النقط يتضح أن تطور الكتلة النقدية كان بالتقريب وفق مسار خطي، مما يتيح النمذجة القياسية من خلال تطبيق طريقة الانحدار الخطي المتعدد.

النتيجة01: تقدير المعادلة التالية $LM2_t = f(LPIB_t, LINF_t, LRN_t, LTCH_t, LG_t)$

الجدول (3-1): نتائج تقدير النموذج الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.495986	1.994388	0.750098	0.4605
LPIB	0.516404	0.177530	2.908829	0.0077
LG	0.472536	0.140562	3.361767	0.0026
LTCH	-0.119297	0.090248	-1.321887	0.1987
LINF	-0.026998	0.029179	-0.925234	0.3641
LRN	-0.369031	0.091354	-4.039580	0.0005

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

معادلة النموذج01:

*LM2= 1.49598609399 + 0.516404419183*LPIB + 0.472535800231*LG*
*- 0.11929730491*LTCH - 0.0269977926138*LINF - 0.369031261785*LRN*

كما يتبين لنا[1]:

$N=30$ $R^2=0.99$ $F=1073.49$ $DW=1.15$

من خلال الجدول(3-1) يتبين أن هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي وكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وعلاقة عكسية بين كل من سعر الصرف، معدل التضخم ومعدل الفائدة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ وجود متغيرات مستقلة غير معنوية ومنه نستنتج أن النموذج مرفوض من الناحية الإحصائية، وقصد تحسين النموذج تم الاستعانة بطريقة خطوة بخطوة (*Stepwise*).

النتيجة 02:

قصد الوصول إلى أحسن نموذج تم الاستعانة بطريقة (*Stepwise*) واعتمادا على برنامج *EVIEWS* تحصلنا على النموذج التالي:

الجدول (3-2): نتائج تقدير النموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	3.826252	0.670698	5.704882	0.0000
LPIB	0.419472	0.126652	3.312011	0.0027
LRN	-0.475771	0.046987	-10.12552	0.0000
LG	0.478581	0.118194	4.049115	0.0004

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

معادلة النموذج 02:

$$LM2 = 3.82625240396 + 0.419472193942*LPIB - 0.475770943529*LRN + 0.478581227524*LG$$

كما تبين لنا[2]:

$N=30$ $R^2=0.99$ $F=1797.743$ $DW=0.96$

من خلال الجدول(3-2) فإن قيمة إحصائية (*Prob*) أصغر من0.05، وكذلك القيمة المطلقة ل (t) المحسوبة لمختلف المتغيرات أكبر من القيمة الجدولية (2.056)، أي أن كل المعلمات معنوية كما يتبين من معامل التحديد أن أكثر من 99% من التغير في $M2_t$ مفسرة من قبل المتغيرات المستقلة والباقي عبارة عن الأخطاء العشوائية أو متغيرات أخرى، كما يتضح أن هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي وكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وعلاقة عكسية مع معدل الفائدة.

[1] انظر الملحق (**03**).

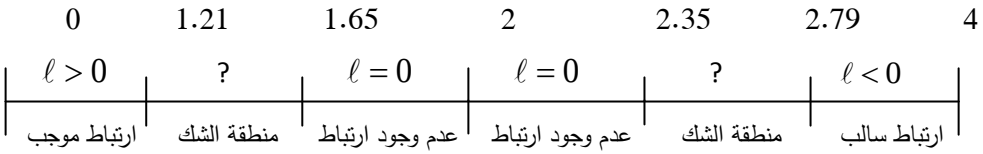
[2] انظر الملحق (**04**).

ومن خلال النتائج المتحصل عليها فإن قيمة(DW) المحسوبة تساوي 0.96، ومن خلال جدول درين واتسن عند مستوى معنوية 5% نلاحظ:

عدد المشاهدات (n=30) وعدد المتغيرات المستقلة (k=3)، مستوى الدلالة 5% نلاحظ أن قيمة $d1$ و$d2$ كالتالي:

$$\begin{cases} d1 = 1.21 \\ d2 = 1.65 \end{cases}$$

وكان الشكل كما يلي:



من خلال الشكل التالي نلاحظ أن قيمة(DW) المحسوبة تقع في منطقة الارتباط الذاتي موجب لكون قيمة (DW) محصورة بين 0<dw<1.21 ومنه نرفض الفرض العدم ($H_0 \rightarrow \ell = 0$)، أي توجد مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

الجدول (3-3): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (1)

Date: 05/28/18 Time: 16:25
Sample: 1987 2016
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.484	0.484	7.7642	0.005
		2	-0.006	-0.314	7.7655	0.021
		3	-0.019	0.199	7.7783	0.051
		4	0.065	-0.032	7.9327	0.094
		5	-0.151	-0.284	8.8044	0.117
		6	-0.446	-0.289	16.776	0.010
		7	-0.277	0.140	19.980	0.006
		8	0.063	0.072	20.152	0.010

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

من خلال الجدول رقم (3-3) الخاص بدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي للبواقي يثبت لنا وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء كون أن بعض القيم خارجة عن مجال الثقة.

من خلال النتائج المتحصل عليها فإن النموذج (02) رغم معنوية معلماته إلا أنه غير مقبول لوجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء والذي يستوجب علينا تصحيحه، سوف نستعمل طريقة (*Cochrane-Orcutt*) والتي تعد من بين الطرق التي تساعد من التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

النتيجة03:

من أجل معالجة الارتباط الذاتي بين الأخطاء الموجود في النموذج الثاني تم إدخال الانحدار الذاتي من الرتبة *AR(1)*، *MA(1)* على النموذج ومن ثم المفاضلة بين النموذجين، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول(3-4): نتائج النموذج الثالث والرابع

المعايير / النماذج	*Akaike*	*Schwarz*	*Scr*	R^2	*Dw*	معنوية F	المعالم	معنوية المعالم
النموذج[1] 03 بعد إضافة *AR(1)*	-1.951	-.1715	0.1709	0.9962	1.64	0.000	*C*	0.0288
							LPIB	0.0010
							LG	0.0152
							LRN	0.0001
							AR(1)	0.0010
النموذج[2] 04 بعد إضافة *MA(1)*	-2.093	-1.860	0.1151	0.9969	1.71	0.000	*C*	0.0004
							LPIB	0.0003
							LG	0.0084
							LRN	0.0000
							MA(1)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن النموذج الرابع توجد فيه كل الشروط المناسبة لقبوله كأفضل نموذج وذلك من حيث أنه يتوفر على:

- أكبر معامل تحديد R^2؛
- أصغر تباين للبواقي *Scr*؛

[1] انظر الملحق (**05**).

[2] انظر الملحق (**06**).

- أقل القيم بالنسبة لمعياري *Akaike* و *Schwarz*.

النتيجة 04:

الجدول رقم(3-5): نتائج تقدير النموذج الرابع

Dependent Variable: LM2
Method: Least Squares
Date: 05/15/18 Time: 18:26
Sample: 1987 2016
Included observations: 30
Convergence achieved after 12 iterations
MA Backcast: 1986

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.530549	0.856706	4.121074	0.0004
LPIB	0.550424	0.132833	4.143735	0.0003
LG	0.353607	0.123604	2.860816	0.0084
LRN	-0.481582	0.063266	-7.612039	0.0000
MA(1)	0.694270	0.141585	4.903564	0.0000

R-squared	0.996954	Mean dependent var	28.45294
Adjusted R-squared	0.996466	S.D. dependent var	1.325107
S.E. of regression	0.078771	Akaike info criterion	-2.093536
Sum squared resid	0.155121	Schwarz criterion	-1.860003
Log likelihood	36.40304	Hannan-Quinn criter.	-2.018827
F-statistic	2045.428	Durbin-Watson stat	1.713817
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-.69

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

معادلة النموذج:

LM2** = 3.53054890194 + 0.550424247106LPIB** + 0.353607369926***LG***
***- 0.48158243278*LRN** + [MA(1)=0.694270360909,BACKCAST=1987,ESTSMPL="1987 2016"]*

التعليق الإحصائي:

1- معامل التحديد R^2 (جودة النموذج):

النموذج ذو جودة عالية يعني أن القدرة التفسيرية قوية وتدل(R^2) على أن المتغير التابع (المعروض النقدي) مفسر من قبل المتغيرات المستقلة ب 99%، أما الباقي 1% عبارة عن الأخطاء العشوائية أو متغيرات أخرى غير محددة.

2- اختبار ستودنت

الجدول (3-6): معنوية المتغيرات التفسيرية والثابت

المعالم	*t-cal*	*t-tab*	*Prob*	التعليق (الملاحظة)	القرار
الثابت	4.12	2.056	0.0004	*prob<0.05 و /t-cal/>t-tab*	الثابت معنوي
LPIB	4.14	2.056	0.0003	*prob<0.05 و /t-cal/>t-tab*	*LPIB* معنوي
LG	2.86	2.056	0.0084	*prob<0.05 و /t-cal/>t-tab*	*LG* معنوي
LRN	-7.61	2.056	0.0000	*prob<0.05 و /t-cal/>t-tab*	*LRN* معنوي
MA(1)	4.90	2.056	0.0000	*prob<0.05 و /t-cal/>t-tab*	*MA(1)* معنوي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم المحسوبة ***t-cal*** أكبر من ***t-tab*** عند مستوى معنوية 5% كما أن احتمال كل معلمة أصغر من (0.05) وبالتالي نرفض الفرضية ($H_0 : a_i = 0$)، إذن فإن جل معلمات النموذج معنوية تختلف عن الصفر.

3- اختبار المعنوية الكلية (*Test Fischer*):

$$\begin{cases} H_0: a_1 = a_2 = ...a_k = 0 & \text{(انعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)} \\ H_0: a_i \neq 0 & \text{(وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمات جملة واحدة، حسب معطيات النموذج الرابع فإن قيمة ***F*** المحسوبة تساوي (2045.428) وهي أكبر من ***F*** المجدولة (2.98) بدرجة حرية(k=3, n-k-1=26)، إذ يتم رفض فرضية العدم ومنه فإن جملة المعلمات معنوية تختلف عن الصفر.

4- اختبار الارتباط الذاتي:

يوضح الجدول التالي اختبار *Breush-Godfrey* للارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية من الدرجة (1، 2 و 3) على التوالي حيث كانت نتائجه كما يلي[1]:

الجدول (3-7): نتائج اختبار *LM-Test*

F-statistic	0.841418	Prob. F(1,24)	0.3681
Obs*R-squared	1.015683	Prob. Chi-Square(1)	0.3135
F-statistic	0.416218	Prob. F(2,23)	0.6644
Obs*R-squared	1.047397	Prob. Chi-Square(2)	0.5923
F-statistic	0.268021	Prob. F(3,22)	0.8477
Obs*R-squared	1.057326	Prob. Chi-Square(3)	0.7874

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

من خلال نتائج الجدول (3-7) فإن الاحتمال أكبر من 5% كما أن القيم المحسوبة لنتائج هذا اختبار (1.015683)، (1.047397) و(1.057326) أصغر من القيم الجدولية (3.84)،(5.99) و(7.81) على التوالي والتي تتبع توزيع مربع كاي، أين ينفي وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومنه نقبل فرضية العدم($H_0 : l = 0$)، وذلك ما يتبين لنا من خلال دوال الارتباط البسيط والجزئي في الجدول الموالي:

الجدول (3-8): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* للبواقي (2)

Date: 05/28/18 Time: 16:30
Sample: 1987 2016
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.124	0.124	0.5110	0.475
		2	0.072	0.058	0.6910	0.708
		3	-0.060	-0.077	0.8189	0.845
		4	0.241	0.259	2.9646	0.564
		5	-0.055	-0.121	3.0788	0.688
		6	-0.283	-0.327	6.2720	0.393
		7	-0.230	-0.112	8.4807	0.292
		8	0.091	0.138	8.8421	0.356

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

يوضح الجدول (3-8) أن مختلف القيم كانت داخل مجال الثقة كما أن (*Prob*) أكبر من 0.05، وهذا ما يثبت غياب الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

[1] انظر الملحق (07)،(08)،(09).

اختبار *Ljung-Box*

للتأكد بأن البواقي ما هي إلا شوشرة بيضاء (*bruite blanc*)، يجري الاختبار التالي:

H_0 : البواقي عبارة عن شوشرة بيضاء

H_1 : البواقي ليست عبارة عن شوشرة بيضاء

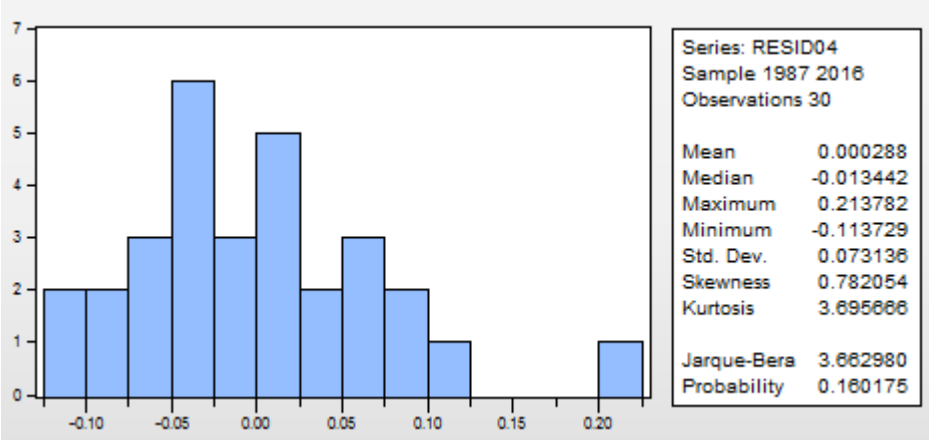
انطلاقا من الجدول (3−8) لدوال الارتباط الذاتي والجزئي(*correlogramme*) للبواقي فإن:

Qstat =8.8421 بتأخر *h=8*، ومنه:

$Qstat = 8.8421 < x^2_{(\alpha,h)} = x^2_{(0.05,08)} = 15.51$، أين يتم قبول الفرضية الصفرية، إذا فالبواقي عبارة عن شوشرة بيضاء *(bruit blanc)*.

5−اختبار اعتدالية البواقي (الأخطاء العشوائية):

الشكل (3−10): المدرج التكراري *(Histogramme)* لإعتدالية البواقي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

5−1− اختبار التناظر(*Skewness*):

$$V_1 = \sqrt{\frac{n}{6}}(skew) = \sqrt{\frac{26}{6}}(0.782054) = 1.74487$$

يتبين أن: $-1{,}96 < V_1 < 1{,}96$، *ومنه* تقبل الفرضية الصفرية، إذا توزيع البواقي متناظر.

5−2− اختبار التسطيح (*kurtosis*):

$$V_2 = \sqrt{\frac{n}{24}}(kurt) = \sqrt{\frac{30}{24}}(3.695666 - 3) = 0{,}7778$$

يتبين أن: $-1{,}96 < V_2 < 1{,}96$، *ومنه* تقبل الفرضية الصفرية، إذا توزيع البواقي معتدل.

3-5- اختبار *Jarque- Bera*:

H_0: توزيع البواقي طبيعي

H_1: توزيع البواقي غير طبيعي

يتبين أن: $JB = 3.662980 < x^2_{(0.05)} = 5.99$ ، ومنه تقبل الفرضية الصفرية H_0 ،إذا التوزيع طبيعي.

6- اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية

- **اختبار *ARCH-LM*:**

إذا كان:

$nR^2 < X^2_\alpha(p)$، نقبل H_0 حيث أن: $H_0 : p_1 = ... = p_m = 0$ أي تجانس (ثبات) تباين البواقي؛

$nR^2 > X^2_\alpha(p)$، نقبل H_1 أي عدم (تجانس) ثبات تباين البواقي.

الجدول (3-9): اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي

F-statistic	0.070978	Prob. F(1,27)	0.7919
Obs*R-squared	0.076036	Prob. Chi-Square(1)	0.7827
F-statistic	0.496359	Prob. F(2,25)	0.6146
Obs*R-squared	1.069381	Prob. Chi-Square(2)	0.5859
F-statistic	0.339570	Prob. F(3,23)	0.7969
Obs*R-squared	1.145157	Prob. Chi-Square(3)	0.7662

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

يتبين من الجدول (3-10) أن[1]: $nR^2 = 0.076036 < X^2_{0,05}(1) = 3,84$

$$nR^2 = 1.069381 < X^2_{0,05}(2) = 5.99$$

$$nR^2 = 1.145157 < X^2_{0,05}(3) = 7.81$$

ومنه تقبل الفرضية الصفرية أي تجانس (ثبات) تباين البواقي « *Absence l'effet d'ARCH* »، والذي تؤكده دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* لمربع البواقي:

[1] انظر الملحق **(10)**،**(11)**،**(12)**.

الجدول (3-10): دوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي *(correlogramme)* لمربع البواقي

Date: 05/28/18 Time: 18:56
Sample: 1987 2016
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.051	-0.051	0.0859	0.769
		2	-0.179	-0.182	1.1852	0.553
		3	0.040	0.021	1.2432	0.743
		4	-0.193	-0.230	2.6115	0.625
		5	-0.056	-0.074	2.7317	0.741
		6	0.033	-0.065	2.7743	0.837
		7	0.032	0.013	2.8165	0.901
		8	0.055	0.010	2.9489	0.938

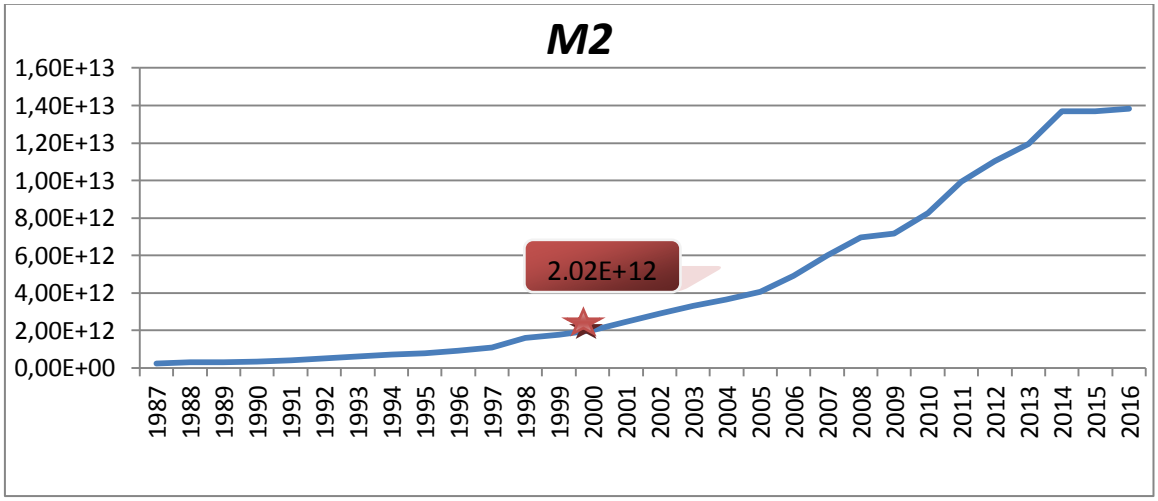
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

من خلال الشكل (3-11)، يتبين أن مختلف القمم *pics* داخل مجال الثقة، أين يمكن الجزم بتجانس (ثبات) التباين.

7- اختبار استقرار النموذج (*Test Chow*):

ليكن الشكل التالي الخاص بتطور الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة:

الشكل (3-11): تطور الكتلة النقدية *M2*



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *Excel* انظر الملحق **(01)**

من الشكل أعلاه نلاحظ أن خلال الفترة (1987-1999) الكتلة النقدية تتزايد بوتيرة بطيئة، إلا أنه وبداية من سنة 2000 إلى غاية 2016 تضاعفت قيم الكتلة النقدية (*M2*) نتيجة شروع الحكومة في تطبيق عدة برامج بداية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا ببرنامج دع النمو الأول والثاني، مما تتطلب ضخ

أمولا جديدة لذا نعتقد وجود تغير هيكلي خلال تلك السنة، ومن أجل معرفة مدى استقرار النموذج نقوم باختبار ***Test Chow*** بعد تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين واختيار سنة 2000 كبدية للفترة الثانية.

وليكن النموذج غير المقيد يكتب على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_1 & 0 \\ 0 & x_2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \end{bmatrix} + [\varepsilon]$$

حيث: $\varepsilon \xrightarrow{suit} = (0, \sigma_i^2)$

نضع: $H_0 : a_1 = a_2$ فرضية عدم وجود التغير الهيكلي للنموذج.

ويتم حساب ***Chow*** بحساب الإحصائية التالية:

$$F = \frac{(SCR_R - SCR_{NR}) \ /k}{(SCR_{NR})/(n-2k)}$$

ونقارن قيمة F مع القيمة المجدولة لدرجتي الحرية $(n\text{-}2k)$،(k) ولمستوى المعنوية 05%، إذا كان:

$F_t>F$: نقبل H_0: إذن النموذج مستقر وبالتالي صالح للتنبؤ به مستقبلا.

$F_t<F$: نرفض H_0: إذن النموذج غير مستقر.

بالاعتماد على برنامج *EViews* تحصلنا على ما يلي:

الجدول (3-11): اختبار استقرار النموذج

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1987 2016

F-statistic	1.596323	Prob. F(5,20)	0.2067
Log likelihood ratio	10.07446	Prob. Chi-Square(5)	0.0732
Wald Statistic	8.536636	Prob. Chi-Square(5)	0.1290

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي *EViews 07*

لدينا $F_t=3.01>F=1.596$ وهذا ما تبينه مدلولية F المقدرة ب 0.2067 أكبر من (0.05) ومنه نقبل الفرضية H_0 وهذا يدل على استقرار النموذج وعليه نقول أن النموذج مستقر خلال الفترة المدروسة.

التحليل الاقتصادي

- الثابت (c): إشارته موجبة(3.530549) أي توجد متغيرات تؤثر بالإيجاب على المعروض النقدي $M2$؛
- إجمالي الناتج المحلي (PIB): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لهذا المتغير على العلاقة الطردية بين $M2$ و PIB، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة PIB بوحدة واحدة فإن $M2$ سوف يزيد ب (0.550424)، وهذا يعكس الأهمية البالغة لأجمالي الناتج المحلي ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية؛
- الإنفاق الحكومي(G): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدر بالنسبة لمعامل هذا المتغير على أن العلاقة بين G و $M2$ علاقة طردية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي G بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة $M2$ ب (0.353607)، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية؛
- معدل الفائدة الاسمي(RN): تدل الإشارة السالبة في النموذج الرابع بالنسبة لمعامل هذا المتغير على العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والمعروض النقدي $M2$ وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أنه كلما زاد RN بوحدة واحدة انخفضت$M2$ ب(0.481582)، ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية؛

من خلال الدراسة الاقتصادية للنموذج تبين أن كل المتغيرات المتحصل عليها هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية.

ومن خلال جميع الاختبارات السابقة نستنتج أن النموذج الرابع مقبول إحصائيا واقتصاديا.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل المخصص للدراسة التطبيقية، ومن أجل الوصول للأهداف المسطرة وذلك من خلال النمذجة القياسية لمحددات دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى غاية 2016 الدراسة كانت بإتباع طريقة المربعات الصغرى العادية (طريقة *Stepwise*) بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، حيث توصلنا في الأخير إلى قبول النموذج الرابع المقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي.

ومن خلال نتائج التقدير يمكننا القول أن دالة الطلب على النقود في الجزائر تتشكل أساسا من تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي (*PIB*)، الإنفاق الحكومي (*G*) ومعدل الفائدة الاسمي(*RN*)، إذ يعتبرون العوامل الأكثر تأثيرا على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة 1987 إلى سنة 2016.

خاتمة

خاتمة عامة

تحتل الدراسات التطبيقية التي تهتم بالنقد ومحدداته مكانة هامة في مجال الاقتصاد الكلي وخاصة الاقتصاد النقدي، وتستمد أهميتها من أهمية هذا المتغير في تحديد وتوجيه السياسة النقدية، ومن خلال موضوع هذه الدراسة ومختلف فصوله تم الوقوف على جملة من النقاط والتي تعتبر ركائز لهذا العمل.

ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2016) من أجل تحديد أهم المتغيرات المفسرة لدالته، حيث تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول.

لقد تم التطرق خلال الفصل الأول إلى الإطار النظري للنقود وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث تضمن الجزء الأول على بعض المفاهيم الأساسية حول النقود والكتلة النقدية بمختلف جوانبها نظرا لأهميتها البالغة في بناء النموذج، مرورا بمفهوم الطلب على النقود، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة السياسة النقدية حيث تم إعطاء تعريف شامل لها إضافة إلى الأهداف والأدوات المستخدمة في إدارتها، أما في الجزء الأخير فقد تم تناول أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للطلب على النقود حسب التسلسل التاريخي، بدءا بالنظرية الكلاسيكية(التقليدية) ثم النظرية الكينزية وأخيرا نظرية فريدمان(النظرية الحديثة)، كل منها حاول صياغة نموذج الطلب على النقود باستعمال متغيرات تفسيرية ولكن اختلفت هذه المتغيرات من مدرسة إلى أخرى ومن دراسة إلى أخرى.

أما الفصل الثاني فقد تمحور على واقع الطلب على النقود في الجزائر، حيث تم تخصيص الجزء الأول لملامح الاقتصاد الجزائري وانعكاسات الإصلاحات النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة وتحليل الكتلة النقدية ومكوناتها والأجزاء المقابلة لها، وعلى مستوى الجزء الثالث تم التطرق إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر أدواتها وأهدافها وكذا التطرق إلى قانون النقد والقرض 90-10.

أما على مستوى الفصل الثالث والأخير والذي تضمن بناء النموذج القياسي الملائم لنمذجة محددات دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم الاعتماد على النموذج اللوغاريتمي، أين أكدت النتائج على أن الطلب على النقود في الجزائر يتحدد انطلاقا من تطور الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، الإنفاق الحكومي(G) ومعدل الفائدة الاسمي(RN).

خاتمة عامة

اختبار الفرضيات

لقد تمت هيكلة البحث بناءا على أربع فرضيات أساسية من أجل نفيها أو إثباتها، أين كانت نتائج اختبارها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** ثبات صحة الفرضية، حيث تعتبر النقود عنصرا هاما في النشاط الاقتصادي لما لها من وظائف وخصائص تتمتع بها؛
- **الفرضية الثانية:** ثبات صحة الفرضية، من خلال الدراسة النظرية للطلب على النقود ونظرا لأهمية هذا الأخير لكونه إحدى العناصر الأساسية للنظريات النقدية، فقد تناولت عدة نظريات موضوع الطلب على النقود(النظرية الكلاسيكية، الكينزية والنظرية الحديثة لفريدمان) واختلفت في طريقة التحليل وفي المتغيرات المأخوذة بعين الاعتبار، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الحركية الدائمة في النظام النقدي على وجه الخصوص؛
- **الفرضية الثالثة:** ثبات صحة الفرضية؛ تكمن فعالية السياسة النقدية في مدى قدرتها للتأثير على مجال النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية أهمها إعطاء السلطة والاستقلالية للبنك المركزي، مما سمح في التحكم في معدلات التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، إضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات؛
- **الفرضية الرابعة:** تم تأكيدها جزئيا، فمن خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحديد محددات دالة الطلب على النقود، اتضح أن العوامل المتحكمة في الطلب على النقود تتمثل في إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي وسعر الفائدة الاسمي.

نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- تكتسي النقود دورا هاما في الحياة الاقتصادية نظرا لارتباطها بجملة من الظواهر الاقتصادية ولأنها تساعد الأفراد في إنجاز معاملاتهم كما تمنح لصاحبها قوة شرائية تمكنه من إشباع حاجاته ورغباته وكذلك تسديد ديونه ودفع التزاماته في كل مكان وزمان؛

- يعرف الطلب على النقود بأنه الرصيد النقدي الذي يرغب الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ به لأجل أداء معاملاتهم وبغرض الاحتياط وبدافع المضاربة؛
- جاء قانون النقد والقرض 90-10 ليمنح الاستقلالية لبنك الجزائر، وبهذا أصبحت قراراته النقدية مستقلة عن خزينة الدولة وعن وزارة المالية، وهذا ما جعل السياسة النقدية أكثر فعالية؛
- نموذج الطلب على النقود في الجزائر يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات المعنوية الإحصائية وتتمثل فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل الفائدة الاسمي والإنفاق الحكومي؛
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المتغيرات المفسرة لدالة الطلب على النقود في الجزائر، حيث عرف تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى التطور في القيمة المضافة، ارتفاع الرسوم الجمركية ومداخيل الدولة من العملة الصعبة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما جعله أهم محدد لدالة الطلب على النقود.

توصيات واقتراحات

بناءا على النتائج المتحصل عليها وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية للطلب على النقود، تم اقتراح التوصيات التالية:

- محاولة الاعتماد على المعطيات الفصلية أو الشهرية بدلا من المعطيات السنوية، لأنها أكثر تمثيلا للواقع؛
- وجوب وضع محددات الطلب على النقود في الاعتبار من أجل بناء سياسة نقدية سليمة مستقبلا؛
- استخدام الأسس العلمية في جمع الإحصائيات الاقتصادية ودراستها بشكل جيد من أجل التسهيل على الباحثين لإجراء دراسات دقيقة تتطابق مع الواقع الاقتصادي.

آفاق الدراسة

بالرغم من السعي وراء الإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أن هذا لا ينفي وجود نقائص وعيوب سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط أثارتها دراسة هذا الموضوع وبقت غامضة بعض الشيء، وعليه يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل والموضحة فيما يلي:

- دراسة مقارنة لدوال الطلب على النقود في دول شمال إفريقيا؛
- دراسة قياسية واقتصادية لدالة الطلب على النقود في الجزائر باستخدام بيانات فصلية للتنبؤ على المدى القصير؛
- دور السياسة النقدية في تحديد دالة الطلب على النقود في الجزائر.

المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية؛
2. إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، الناشر المكتب العربي الحديث، مصر، 2005؛
3. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008؛
4. بوقموم محمد، **محاضرات في الاقتصاد النقدي وسوق رأس المال**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2013-2014؛
5. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011؛
6. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر؛
7. خالد محمد السواعي، **كتاب *EViews* والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، الأردن، 2012؛
8. دحماني محمد أدرويش، **محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، جامعة سيدي بلعباس، 2012-2013؛
9. رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر الطبعة الأولى، عمان، 2006؛
10. رشيد العصار، **النقود والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010؛
11. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013؛
12. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية(المفهوم، الأهداف والأدوات)**، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005؛
13. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك-الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007؛

14. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012؛

15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطبع، الإسكندرية مصر، 2005؛

16. عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982؛

17. عبدا لله خبابة، **الاقتصاد المصرفي(البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية)**، بدون سنة النشر؛

18. عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية**، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990؛

19. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006؛

20. عبد المنعم سيد علي، نزار سعد العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004؛

21. علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة الاقتصادية**، جامعة دمشق، بدون سنة نشر؛

22. عماري زهير، **محاضرات في الاقتصاد القياسي المالي**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015؛

23. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ العربي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002؛

24. فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006؛

25. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية(دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف)**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010؛

26. محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن؛

27. محمد العربي ساكرا، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006؛

28. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛

29. محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية في الاقتصاد النقدي**، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية؛

30. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، 2011؛

31. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2003؛

32. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر؛

33. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار النشر جامعة الموصل، العراق، 1995.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. حداد فاطمة الزهراء، **السياحة والتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016**، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، 2016-2017؛

2. حسينة شملول، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية- دراسة حالة بنك الجزائر-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001؛

3. عبد الرزاق بن عمرة، **أهم قنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(1980-2013)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014-2015؛

4. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2013 – 2014؛

5. لونيس إكن، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010-2011؛

6. محمد سعودي، **أثر الصدمات على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر(1990-2010)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014-2015.

المجلات، والملتقيات

1. السيد حسن موفق، **التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه**، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، 1999؛
2. الشارف عتو، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، 2009، العدد السادس؛
3. الشيخ الداوي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 2009، المجلد 25، العدد الثاني؛
4. بلعزوز بن علي– كتوش عاشور، مداخلة بعنوان: **واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، يومي 14 – 15 ديسمبر 2004؛
5. عبد القادر دربال، حاكمي بوحفص، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، دفاتر *Les Cahiers du MECAS*، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أفريل 2007، العدد 03؛
6. عبد القادر لحول، **ملتقى وطني حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990–2006"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر؛
7. علي صاري، **سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000–2013**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014؛
8. عمر عبو، عبو هودى، **ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، 2008؛
9. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، العدد الثامن؛
10. هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990–2014)**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2016، العدد التاسع عشر.

إصدارات المنظمات والمؤسسات الدولية والعربية

1. بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"التقرير السنوي 2016"**، سبتمبر 2017؛
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39: سبتمبر 2017؛
3. التقرير السنوي للبنك الدولي 2016؛
4. الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011 "فصل-13- النقود والقروض"**.

المواقع الإلكترونية

1. **www.bank-of-algeria.dz.**
2. **www.albankaldawli.org.**
3. **www.ons.dz.**

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

1. *Michelle, de Mourgues, **Théories et Politiques monétaires**, 2eme éd. Dalloz, 1984.*
2. *Régis Bourbonnais, **Économétrie**, dunod, 7eme édition , Paris, 20015.*
3. *R.Penau, **les institutions financières**, 2eme éd, Revue Banque, 1982.*

الملاحق

الملحق رقم (01): المعطيات المستخدمة في التقدير

الوحدة: دينار جزائري لمختلف المتغيرات باستثناء معدل الفائدة، معدل التضخم فهي نسبة(%)، أما سعر الصرف(الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)

السنوات	*m2*	*pib*	*Tch*	*g*	*inf*	*Rn*
1987	*2,58E+11*	*3,237E+11*	*4,84974167*	*1,04E+11*	*7,44126091*	*5*
1988	*2,93E+11*	*3,495E+11*	*5,91476667*	*1,20E+11*	*5,91154496*	*5*
1989	*3,08E+11*	*4,233E+11*	*7,60855833*	*1,25E+11*	*9,30436126*	*6,61*
1990	*3,43E+11*	*5,558E+11*	*8,95750833*	*1,37E+11*	*16,6525344*	*9,04*
1991	*4,15E+11*	*8,445E+11*	*18,472875*	*2,12E+11*	*25,8863869*	*10,75*
1992	*5,16E+11*	*1,0482E+12*	*21,836075*	*4,20E+11*	*31,6696619*	*11,5*
1993	*6,23E+11*	*1,166E+12*	*23,3454067*	*4,77E+11*	*20,5403261*	*11,5*
1994	*7,24E+11*	*1,4915E+12*	*35,0585008*	*5,66E+11*	*29,0476561*	*14,1*
1995	*8,00E+11*	*1,9906E+12*	*47,6627267*	*7,60E+11*	*29,7796265*	*14,5*
1996	*9,15E+11*	*2,57E+12*	*54,7489333*	*7,25E+11*	*18,6790759*	*13,6*
1997	*1,08E+12*	*2,7802E+12*	*57,70735*	*8,45E+11*	*5,73352275*	*12,66*
1998	*1,59E+12*	*2,8305E+12*	*58,7389583*	*8,76E+11*	*4,95016164*	*10,12*
1999	*1,79E+12*	*3,2382E+12*	*66,573875*	*9,62E+11*	*2,64551113*	*8,5*
2000	*2,02E+12*	*4,1235E+12*	*75,2597917*	*1,18E+12*	*0,33916319*	*7,5*
2001	*2,47E+12*	*4,2271E+12*	*77,2150208*	*1,32E+12*	*4,22598835*	*6*
2002	*2,90E+12*	*4,5228E+12*	*79,6819*	*1,55E+12*	*1,41830192*	*5,5*
2003	*3,30E+12*	*5,2523E+12*	*77,394975*	*1,64E+12*	*4,26895396*	*4,5*
2004	*3,64E+12*	*6,1491E+12*	*72,06065*	*1,89E+12*	*3,9618003*	*4*
2005	*4,07E+12*	*7,562E+12*	*73,2763083*	*2,05E+12*	*1,38244657*	*4*
2006	*4,93E+12*	*8,5016E+12*	*72,6466167*	*2,45E+12*	*2,31452409*	*4*
2007	*5,99E+12*	*9,3529E+12*	*69,2924*	*3,11E+12*	*3,67382727*	*4*
2008	*6,96E+12*	*1,1044E+13*	*64,5828*	*4,19E+12*	*4,86299053*	*4*
2009	*7,17E+12*	*9,968E+12*	*72,6474167*	*4,25E+12*	*5,73433341*	*4*
2010	*8,28E+12*	*1,1992E+13*	*74,3859833*	*4,47E+12*	*3,91304348*	*4*
2011	*9,93E+12*	*1,4589E+13*	*72,9378833*	*5,73E+12*	*4,52176466*	*4*
2012	*1,10E+13*	*1,621E+13*	*77,5359667*	*7,06E+12*	*8,89458529*	*4*
2013	*1,19E+13*	*1,6648E+13*	*79,3684*	*6,02E+12*	*3,25368418*	*4*
2014	*1,37E+13*	*1,7229E+13*	*80,5790167*	*7,00E+12*	*2,91640641*	*4*
2015	*1,37E+13*	*1,6702E+13*	*100,691433*	*7,66E+12*	*4,78497696*	*4*
2016	*1,38E+13*	*1,7407E+13*	*109,443067*	*7,38E+12*	*6,39771411*	*4*

المصدر: البنك الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق (02): معطيات بعض المؤشرات الاقتصادية

السنوات	السيولة %	سرعة دوران النقد	رصيد ميزان المدفوعات	معدل الفائدة الحقيقي
1990	*61,71*	*1,62*	*0,084*	*-9,15*
1991	*49,17*	*2,03*	*0,529*	*-14,9*
1992	*49,22*	*2,03*	*0,23*	*-20,2*
1993	*53,47*	*1,87*	*-0,001*	*-9*
1994	*48,51*	*2,06*	*-4,38*	*-10,13*
1995	*40,17*	*2,49*	*-6,32*	*-7,9*
1996	*35,61*	*2,81*	*-2,09*	*-4,05*
1997	*38,90*	*2,57*	*1,16*	*8,14*
1998	*56,26*	*1,78*	*-1,74*	*15,1*
1999	*55,26*	*1,81*	*-2,38*	*-0,1*
2000	*49,05*	*2,04*	*5,57*	*-10,32*
2001	*58,52*	*1,71*	*6,19*	*10,03*
2002	*64,15*	*1,56*	*3,66*	*7,18*
2003	*62,82*	*1,59*	*7,47*	*-0,19*
2004	*59,27*	*1,69*	*9,25*	*-3,78*
2005	*53,83*	*1,86*	*16,94*	*-6,99*
2006	*58,03*	*1,72*	*17,73*	*-2,32*
2007	*64,09*	*1,56*	*29,55*	*1,48*
2008	*62,99*	*1,59*	*36,99*	*-6,38*
2009	*71,96*	*1,39*	*3,86*	*21,21*
2010	*69,05*	*1,45*	*17,78*	*-6,96*
2011	*68,06*	*1,47*	*20,141*	*-8,66*
2012	*67,95*	*1,47*	*12,057*	*0,48*
2013	*71,73*	*1,39*	*0,133*	*8,07*
2014	*79,44*	*1,26*	*-5,881*	*8,31*
2015	*82,05*	*1,22*	*-27,537*	*15,6*
2016	*79,37*	*1,26*	*-26,031*	*7,05*

المصدر: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق (03): نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: LM2
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 20:32
Sample: 1987 2016
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.495986	1.994388	0.750098	0.4605
LPIB	0.516404	0.177530	2.908829	0.0077
LG	0.472536	0.140562	3.361767	0.0026
LTCH	-0.119297	0.090248	-1.321887	0.1987
LINF	-0.026998	0.029179	-0.925234	0.3641
LRN	-0.369031	0.091354	-4.039580	0.0005

R-squared	0.995549	Mean dependent var	28.45294
Adjusted R-squared	0.994621	S.D. dependent var	1.325107
S.E. of regression	0.097184	Akaike info criterion	-1.647560
Sum squared resid	0.226675	Schwarz criterion	-1.367321
Log likelihood	30.71341	Hannan-Quinn criter.	-1.557909
F-statistic	1073.497	Durbin-Watson stat	1.150170
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(04): نتائج تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LM2
Method: Stepwise Regression
Date: 05/17/18 Time: 15:45
Sample: 1987 2016
Included observations: 30
Number of always included regressors: 1
Number of search regressors: 5
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	3.826252	0.670698	5.704882	0.0000
LPIB	0.419472	0.126652	3.312011	0.0027
LRN	-0.475771	0.046987	-10.12552	0.0000
LG	0.478581	0.118194	4.049115	0.0004

R-squared	0.995202	Mean dependent var	28.45294
Adjusted R-squared	0.994649	S.D. dependent var	1.325107
S.E. of regression	0.096935	Akaike info criterion	-1.705983
Sum squared resid	0.244307	Schwarz criterion	-1.519157
Log likelihood	29.58975	Hannan-Quinn criter.	-1.646216
F-statistic	1797.743	Durbin-Watson stat	0.964259
Prob(F-statistic)	0.000000		

Selection Summary

Added LPIB
Added LRN
Added LG

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

الملحق (05): نتائج تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: LM2
Method: Least Squares
Date: 05/08/18 Time: 20:57
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments
Convergence achieved after 20 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.928139	2.118245	2.326520	0.0288
LPIB	0.534468	0.142556	3.749171	0.0010
LG	0.325458	0.124530	2.613490	0.0152
LRN	-0.549849	0.117184	-4.692198	0.0001
AR(1)	0.661168	0.176145	3.753549	0.0010

R-squared	0.996285	Mean dependent var	28.52801
Adjusted R-squared	0.995666	S.D. dependent var	1.281992
S.E. of regression	0.084395	Akaike info criterion	-1.951029
Sum squared resid	0.170941	Schwarz criterion	-1.715288
Log likelihood	33.28992	Hannan-Quinn criter.	-1.877198
F-statistic	1609.228	Durbin-Watson stat	1.644223
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.66

الملحق (06): نتائج تقدير النموذج الرابع

Dependent Variable: LM2
Method: Least Squares
Date: 05/15/18 Time: 18:26
Sample: 1987 2016
Included observations: 30
Convergence achieved after 12 iterations
MA Backcast: 1986

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.530549	0.856706	4.121074	0.0004
LPIB	0.550424	0.132833	4.143735	0.0003
LG	0.353607	0.123604	2.860816	0.0084
LRN	-0.481582	0.063266	-7.612039	0.0000
MA(1)	0.694270	0.141585	4.903564	0.0000

R-squared	0.996954	Mean dependent var	28.45294
Adjusted R-squared	0.996466	S.D. dependent var	1.325107
S.E. of regression	0.078771	Akaike info criterion	-2.093536
Sum squared resid	0.155121	Schwarz criterion	-1.860003
Log likelihood	36.40304	Hannan-Quinn criter.	-2.018827
F-statistic	2045.428	Durbin-Watson stat	1.713817
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-.69

الملحق (07): نتائج اختبار *LM-Test* من الدرجة 01

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.841418	Prob. F(1,24)	0.3681
Obs*R-squared	1.015683	Prob. Chi-Square(1)	0.3135

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 16:04
Sample: 1987 2016
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.059550	0.861879	-0.069093	0.9455
LPIB	0.016931	0.134528	0.125851	0.9009
LG	-0.015212	0.125102	-0.121599	0.9042
LRN	-0.003455	0.063579	-0.054350	0.9571
MA(1)	-0.133018	0.202992	-0.655289	0.5185
RESID(-1)	0.272820	0.297420	0.917288	0.3681

R-squared	0.033856	Mean dependent var	0.000288
Adjusted R-squared	-0.167424	S.D. dependent var	0.073136
S.E. of regression	0.079022	Akaike info criterion	-2.061328
Sum squared resid	0.149867	Schwarz criterion	-1.781088
Log likelihood	36.91992	Hannan-Quinn criter.	-1.971677
F-statistic	0.168204	Durbin-Watson stat	1.931610
Prob(F-statistic)	0.971868		

الملحق (08): نتائج اختبار *LM-Test* من الدرجة 02

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.416218	Prob. F(2,23)	0.6644
Obs*R-squared	1.047397	Prob. Chi-Square(2)	0.5923

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 01:50
Sample: 1987 2016
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.064722	0.880537	-0.073503	0.9420
LPIB	0.015793	0.137533	0.114832	0.9096
LG	-0.013916	0.127983	-0.108731	0.9144
LRN	-0.002608	0.065130	-0.040040	0.9684
MA(1)	-0.164527	0.286978	-0.573308	0.5720
RESID(-1)	0.309046	0.379861	0.813578	0.4242
RESID(-2)	-0.047661	0.300272	-0.158725	0.8753

R-squared	0.034913	Mean dependent var	0.000288
Adjusted R-squared	-0.216849	S.D. dependent var	0.073136
S.E. of regression	0.080677	Akaike info criterion	-1.995756
Sum squared resid	0.149703	Schwarz criterion	-1.668810
Log likelihood	36.93634	Hannan-Quinn criter.	-1.891163
F-statistic	0.138676	Durbin-Watson stat	1.936741
Prob(F-statistic)	0.989557		

الملحق (09): نتائج اختبار *LM-Test* من الدرجة 03

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.268021	Prob. F(3,22)	0.8477
Obs*R-squared	1.057326	Prob. Chi-Square(3)	0.7874

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 01:04
Sample: 1987 2016
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.084014	0.927161	-0.090615	0.9286
LPIB	0.017645	0.142207	0.124081	0.9024
LG	-0.015149	0.131606	-0.115112	0.9094
LRN	-0.002490	0.066596	-0.037389	0.9705
MA(1)	-0.189565	0.411265	-0.460931	0.6494
RESID(-1)	0.336094	0.497734	0.675247	0.5066
RESID(-2)	-0.066320	0.374650	-0.177018	0.8611
RESID(-3)	0.027787	0.319858	0.086872	0.9316

R-squared	0.035244	Mean dependent var	0.000288
Adjusted R-squared	-0.271724	S.D. dependent var	0.073136
S.E. of regression	0.082476	Akaike info criterion	-1.929432
Sum squared resid	0.149652	Schwarz criterion	-1.555780
Log likelihood	36.94148	Hannan-Quinn criter.	-1.809897
F-statistic	0.114814	Durbin-Watson stat	1.947896
Prob(F-statistic)	0.996588		

الملحق (10): اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي درجة 01

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.070978	Prob. F(1,27)	0.7919
Obs*R-squared	0.076036	Prob. Chi-Square(1)	0.7827

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 16:09
Sample (adjusted): 1988 2016
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005600	0.001926	2.908422	0.0072
RESID^2(-1)	-0.050920	0.191128	-0.266417	0.7919

R-squared	0.002622	Mean dependent var	0.005338
Adjusted R-squared	-0.034318	S.D. dependent var	0.008758
S.E. of regression	0.008908	Akaike info criterion	-6.537372
Sum squared resid	0.002142	Schwarz criterion	-6.443076
Log likelihood	96.79190	Hannan-Quinn criter.	-6.507840
F-statistic	0.070978	Durbin-Watson stat	2.030296
Prob(F-statistic)	0.791942		

الملحق (11): اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي درجة 02

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.496359	Prob. F(2,25)	0.6146
Obs*R-squared	1.069381	Prob. Chi-Square(2)	0.5859

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006841	0.002252	3.038521	0.0055
RESID^2(-1)	-0.073138	0.195107	-0.374859	0.7109
RESID^2(-2)	-0.182887	0.194306	-0.941236	0.3556

R-squared	0.038192	Mean dependent var	0.005525
Adjusted R-squared	-0.038752	S.D. dependent var	0.008860
S.E. of regression	0.009030	Akaike info criterion	-6.475521
Sum squared resid	0.002039	Schwarz criterion	-6.332785
Log likelihood	93.65730	Hannan-Quinn criter.	-6.431885
F-statistic	0.496359	Durbin-Watson stat	2.006857
Prob(F-statistic)	0.614616		

الملحق (12): اختبار *ARCH-LM* لمربع البواقي درجة 03

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.339570	Prob. F(3,23)	0.7969
Obs*R-squared	1.145157	Prob. Chi-Square(3)	0.7662

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/28/18 Time: 12:33
Sample (adjusted): 1990 2016
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006967	0.002751	2.532419	0.0186
RESID^2(-1)	-0.079769	0.207773	-0.383926	0.7046
RESID^2(-2)	-0.190725	0.203523	-0.937116	0.3584
RESID^2(-3)	0.017001	0.205403	0.082768	0.9348

R-squared	0.042413	Mean dependent var	0.005612
Adjusted R-squared	-0.082489	S.D. dependent var	0.009017
S.E. of regression	0.009381	Akaike info criterion	-6.364284
Sum squared resid	0.002024	Schwarz criterion	-6.172308
Log likelihood	89.91783	Hannan-Quinn criter.	-6.307199
F-statistic	0.339570	Durbin-Watson stat	1.974213
Prob(F-statistic)	0.796896		